



جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: حوكمة وتنمية

إشراف الأستاذ:
د. محادل دقاع

المحاضر الطالبة:
هاجر خلافة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين قادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	رئيسا
محادل دقاع	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	مشرفا ومقررا
محمد الله راقيدي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	عضوا مناقشا
محمد الحق زخدار	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2014/2013

"If yesterday I fought you as an Enemy, Today you have become a Friend and Ally with the same National Interest, Loyalty, Rights and Duties as myself. If Yesterday you Hated me, Today you can not Avoid The Love that Binds you To me and me to you. The Wrongs of the Past must now Stand Forgiven and Forgotten".

*Robert Mugabe, Zimbabwe's
First Post-Colonial Leader April 17th, 1980.*

إهداء

إلى من كان ولا زال وسيكون دوما مثلي الأعلى... أبي حبيبي
إلى الأم والأخت والصديقة... أمي حبيتي
إلى رفيقات دربي... أخواتي العزيزات: علا، زينب، كلثوم، سارة، خولة، وأمينة
إلى من أصبحوا اخوة لي: فاروق، لمين، وعبد النور
إلى من مثلاً بمحبة هذا العام بامتياز... رسيم ورناد
إلى من كنّ دوما صديقتي... إيناس، سارة، هدى وريمّة
إلى جميع الأصدقاء والصديقات... دون استثناء
إلى كل زملائي وصديقاتي بدفعة الحكمة والتنمية
إلى كل من زرع بي روح العزيمة والإصرار
...أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أحمدته تعالى على توفيقه ومنحي القوة والعزيمة لإنجاز هذا العمل وإتمامه، كما أحمدته على تسخيره لي الأستاذ المشرف الدكتور عادل زقاغ لإشرافه على هذا العمل، وعلى كونه من شجعني على هذا الموضوع، دون نسيان شكره على إنسانيته، مساعدته، وتفانيه في العمل.

كل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وعلى جهدهم المبذول من أجل تقييمه، كما أتوجه بالشكر لجميع أساتذتي في السنة النظرية وأخص بالذكر المرحوم الأستاذ الدكتور رابح بلعيد رمز الإصرار والروح الثورية الذي سيبقى دوماً شمعاً منيرة في قلوبنا. وفي الأخير شكر وتقدير لكل أستاذ درسي طوال مشواري الدراسي.

تُشكّل نهاية النزاع في أي دولة بداية التأسيس لمرحلة جديدة يُطلق عليها مرحلة بناء السلام، التي تهتم بإعادة اعمار المجتمع الذي خربه النزاع بالإضافة إلى إعادة ارساء البناء المؤسساتي والوظيفي للدولة. وتشمل هذه المرحلة القيام بمجموعة من العمليات في كافة المجالات التي من شأنها تحقيق التنمية بكافة أبعادها، وتعزيز الأمن الإنساني، بالإضافة إلى ضمان وحماية حقوق الإنسان من خلال وضع حد للعنف ومختلف التهديدات التي ميّزت مرحلة ما قبل انتهاء النزاع.

إن حوكمة عمليات بناء السلام تقتضي تدخل العديد من الفواعل في الكثير من العمليات من أجل منع الإنتكاس نحو النزاع مجدداً، وتعتبر المنظمات غير الحكومية أحد أهم الفواعل التي تأخذ على عاتقها مسؤولية وضع تصورات حول طبيعة العمليات التي تتطلبها هذه المرحلة من خلال ترجمتها في برامج واستراتيجيات كفيلة بإخراج المجتمع بمختلف مكوناته من حالة اللاأمن واللاستقرار التي ميزت فترة النزاع. وتستعمل هذه المنظمات مجموعة من الأدوات والميكانيزمات بغية تحقيق أهدافها المسطرة والتي تطمح إلى تجسيدها من خلال سلسلة العمليات التي تحرص على تنفيذها بما يتماشى وإمكاناتها وطبيعة ومستلزمات مرحلة البناء. وتتراوح العمليات التي تُقدمها المنظمات غير الحكومية بين عمليات تمكين الأفراد ولاسيما تمكين النساء من أجل اقرار المساواة الجندرية، وبين بناء قدرات وتدريب الأفراد من أجل خلق مجال أوسع للتمتع بالحقوق والقيام بالواجبات. وإضافة إلى ذلك تُشكل عمليات تعزيز المصالحة الوطنية بين جميع فئات المجتمع، والمساهمة في اجراء انتخابات حرة ونزيهة من التدخلات الفاعلة لها.

إلا أنه وبالرغم من العمل الحيوي الذي تُقدّمه المنظمات غير الحكومية في مجال بناء السلام لا يخلو الأمر من وجود هفوات لعمل هذه الأخيرة المتعلقة أساساً بتحديات بيئة عملها التي تطرح إشكاليات ومعوقات عديدة تُعرقل من عملها، بالإضافة إلى معطيات أخرى تتعلق بطبيعة وتصرف هذه المنظمات في حد ذاتها.

Abstract:

The end of a conflict represents the beginning of a new phase called the peacebuilding's phase, which is concerned with the reconstruction of the society that was destroyed by the conflict, and to re-establish the institutional and functional building of the state. This phase requires a series of operations in all sectors that will achieve development with all its dimensions, in addition to promote human security and to ensure the protection of human rights by giving an end to violence and the various threats that characterized the pre-conflict phase.

The governance of peacebuilding processes requires the intervention of many actors in a lot of operations in order to avoid the relapse into the conflict. NGOs are one of the most important actors who take the responsibility to develop ideas about the nature of the required processes in this stage by translating it into programs and strategies to bring back the community with its various components from the insecurity and the instability that has characterized the conflict. In order to achieve its purposes, NGOs use a set of tools and mechanisms to concrete its processes by balancing between its means and the nature of the reconstruction phase. The range of processes provided by NGOs includes empowering people and specially women, capacity building and training, in additions to reconciliation's process and the establishment of elections.

However, in spite of the vital work provided by NGOs, there is many challenges that face NGOs Work and make it less effective and less productive which is related to the operating environment and to the NGOs nature and behavior as well.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مقارنة مفاهيمية - نظرية للحوكمة و بناء السلام

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لحوكمة عمليات بناء السلام

المطلب الأول: الأسانيد التصورية لحوكمة عمليات بناء السلام

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة عمليات بناء السلام

المبحث الثاني: المقاربة النظرية لحوكمة عمليات بناء السلام

المطلب الأول: اسهام نظريات العلاقات الدولية في موضوع بناء السلام

المطلب الثاني: تطور المقاربات العملية لمرحلة ما بعد النزاع

المبحث الثالث: تدخل المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

المطلب الثاني: تبيولوجيا المنظمات غير الحكومية

الفصل الثاني: أبعاد تدخل المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام

المبحث الأول: المستويات التصورية لإسهام المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام

المطلب الأول: تعزيز الأمن الانساني بين مقتضيات إقرار النظام العام ومتطلبات حماية حقوق الانسان

المطلب الثاني: التمكين وبناء القدرات لإرساء بناء مؤسسي متمسك

المبحث الثاني: أدوات المنظمات غير الحكومية المستخدمة في عمليات بناء السلام

المطلب الأول: تمويل العمليات متعددة الأبعاد

المطلب الثاني: الإشراف على تدريب وتأهيل المكونات المجتمعية المحلية

المطلب الثالث: ممارسة الرقابة على عمليات تطبيع الحياة السياسية

الفصل الثالث: حدود مساهمة المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام

المبحث الأول: نماذج عن جهود المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام

المطلب الأول: مستوى البناء المؤسسي السياسي

المطلب الثاني: المستوى الأمني

المطلب الثالث: المستوى الحقوقي-الاجتماعي

المبحث الثاني: معوقات تفعيل عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

المطلب الأول: التمويل والموارد البشرية

المطلب الثاني: الخصوصية المجتمعية

المطلب الثالث: الشرعية التنظيمية

الخاتمة

جدول الاختصارات
(Abbreviations)

Abbreviation	Meaning	المعنى
CSO's	Civil Society Organizations	منظمات المجتمع المدني
CFNI	The Community Foundation For Northern Ireland	المؤسسة المجتمعية لإيرلندا الشمالية
DRC	Democratic Republic Of Congo	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ECOSOC	Economic & Social Council	المجلس الإقتصادي والإجتماعي
FADI	Femmes En Action Pour Le Développement	النساء العاملات من أجل التنمية
GAA	The Gaelic Athletic Association	الجمعية الغايلية الرياضية
HIV	Human Immunodeficiency Virus	فيروس نقص المناعة البشرية
INEE	Interagency Network For Education In Europe	الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
IRN	Independent Radio Network	شبكة الراديو المستقلة
NEFIN	Nepal Federation Of Indigenous Nationalities	الإتحاد النيبالي من أجل القوميات الأصيلة
NGO's	Non Governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية
NEW	National Election Watch	مراقبة الانتخابات الوطنية
OCDE	Organisation De Coopération Et De Développement Economique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
REPAT	Le Réseau Béninois Des ONG	الشبكة البينينية للمنظمات غير

	Pour Des Elections Pacifiques Et Transparentes	الحكومية من أجل انتخابات سلمية وشفافة
SFCG	Search For Common Ground Sierra Leone	منظمة البحث عن أرضية مشتركة لسيراليون
TLPF	The Tegla Lorrye Peace Foundation	مؤسسة تغلا لوريي للسلام
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNO	United Nations Organization	منظمة الأمم المتحدة
WICCE	Women's International Cross Cultural Exchange	التبادل الثقافي للصليب الدولي النسوي

مقدمة

شكّلت نهاية الحرب الباردة بداية التأسيس لمرحلة جديدة أين اتسمت الحروب باتخاذها شكل جديد مغاير عن النموذج الذي كان سائدا، حيث تضاءلت الحروب فيما بين الدول وتنامت داخل الدولة نفسها. وما يُميز هذه الحروب هو ارتكازها على عوامل محدّدة تتعلق بالعامل الإثني، أو العرقي، أو الديني وقد تتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض لتُشكّل توليفة من الصعب حلّها، إلّا أنه وبالرغم من صعوبة وتعقد هذا النوع الجديد من الحروب تُسهم العديد من الفواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية في إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة من أجل حل النزاع الذي يُكلّل عادة باتفاقيات السلام.

وما تجدر الإشارة إليه هو تلك المرحلة التي تلي انتهاء النزاع فبعد توقيع اتفاقيات السلام تجدد العديد من المجتمعات نفسها في وضع قد لا يختلف كثيرا عن مرحلة النزاع بسبب تدمير البنى التحتية، وانهيار أو تقويض السلطة، مع تدني مستويات المعيشة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة. وبذلك تُشكّل هذه المرحلة تحديا كبيرا للعديد من المجتمعات فانهاء النزاع يستلزم المضي قدما نحو اقرار السلام والأمن، بل الأهم من ذلك هو كيفية المحافظة عليهما، وبذلك تظهر ضرورة التأسيس لمرحلة جديدة أين تتم عمليات اعادة الإعمار مع اعادة ارساء البناء المؤسساتي والوظيفي للدولة، مع خلق جو عام قوامه المحافظة على الأمن الإنساني وضمان حماية حقوق الإنسان.

ويُطلق على هذه المرحلة الإنتقالية مرحلة بناء السلام التي تتعدد فيها الرؤى حول الطرق الأنسب والأبجع من أجل تعزيز السلم والأمن داخل المجتمع، وذلك عبر اعداد استراتيجيات وتنفيذها في عمليات مختلفة تتوافق ومتطلبات مرحلة ما بعد النزاع. كما تتطلب هذه المرحلة تدخّل عدد كبير من الفواعل والتي تتمايز فيما بينها من حيث كونها رسمية ممثلة في الدول، أو غير رسمية ممثلة في تنظيمات المجتمع المدني المختلفة والتي تُمثل المنظمات غير الحكومية موضوع دراستنا أبرزها.

أهمية الموضوع:

تُعد مرحلة بناء السلام مرحلة مهمة ضمن حلقة تعزيز السلام والأمن، إذ تُؤسس هذه المرحلة لعمليات تعمل وفق ثنائية من إلى والتي من شأنها نقل مجتمعات ما بعد النزاع إلى مرحلة تنبذ العنف وتمنع التجاوزات المسجلة في حقوق وأمن الأفراد بالإلتجاء نحو اقرار العدالة وقيم الحرية والمساواة بما يتوافق وخصوصيات المجتمع.

إن الحديث عن أهمية دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات السلام يقودنا إلى تسليط الضوء على مسار غير رسمي مهم شأنه شأن أي مسار آخر، فمع تنامي الحديث عن الدور المتزايد للفواعل غير الدولانية في الساحة الدولية، واتساع مجالات تدخلها وثبات قدرتها على تحمل مسؤوليات تُضاهي مسؤوليات فواعل أخرى، كان من الضروري البحث في الدور الذي يُمكن أن تُقدمه هذه الفواعل وعن التقدم الذي أحرزته في هذا المجال بعدما كُتلت جهودها في عمليات حل النزاعات بالنجاح في الكثير من الأحيان بلعبها دور الوسيط والموفق بين الأطراف. وبذلك تناول موضوع بناء السلام ودور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عملياته يقودنا إلى تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- البحث في الأسانيد النظرية والعملية التي تحكم وتُوجه عمل المنظمات غير الحكومية في بيئة بناء السلام.

- كشف العلاقة بين امكانيات وميكانيزمات عمل هذه الفواعل ومتطلبات هذه المرحلة بما يُخدم التصور العام لعمليات اقرار السلام والأمن داخل المجتمعات.

- إبراز قيمة ومدى تأثير المنظمات غير الحكومية كفاعل مستقل يعمل جنباً إلى جنب مع فواعل أخرى ضمن توليفة الحوكمة في بيئة بناء السلام.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات السلام يرجع إلى وجود أسباب عديدة التي شكلت الدافع نحو البحث في هذا الموضوع، والتي يُمكن التمييز بينها كالتالي:

* الأسباب الموضوعية:

تدور هذه الأسباب في مجملها حول طبيعة الموضوع في حد ذاته والتي يُمكن أن نورد منها:

- تنامي الحديث عن مرحلة بناء السلام كمرحلة مفصلية لإعادة بناء المجتمعات والدول بعد انتهاء النزاعات، والحرص على تعزيز هذه المرحلة لمنع الانتكاس نحو النزاع في ظل وجود دراسات تُؤكّد على انتكاس العديد من المجتمعات الخارجة من النزاع نحوه مجدداً.

- امتداد مقارنة الحوكمة لتشمل مواضيع السلم والأمن الدوليين من خلال طرح فكرة التشبيك والتشارك في الأدوار من أجل تحقيق الأهداف، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى إبراز مدى حجم وقوة المنظمات غير الحكومية كفاعل وشريك للدولة والقطاع الخاص في تلقي المسؤوليات، وتنسيق العمليات، والأهم تحقيق الأهداف.

-البحث في مواضيع ما وراء النزاع فبعد أن اتسمت الدراسات في مجال النزاعات الدولية على ادارة النزاع أو حلّه، تأتي مرحلة بناء السلام كمرحلة اختبار لمدة متانة الأسس التي تم ارساؤها من خلال الوساطة والتحكيم واعتمادها كمنطلق لتعزيز وارساء مختلف عمليات اعادة البناء.

*الأسباب الذاتية:

تتعلق هذه الأسباب أساسا بما يلي:

- الميل الشخصي نحو شق دراسة النزاعات الدولية وكيفية معالجتها، والخوول دون اعادة قيامها.
- الرغبة في البحث في موضوع بناء السلام بوصفه أحد المواضيع الحديثة في الدراسات العلمية الأكاديمية في مختلف جامعات العلوم السياسية العالمية، والذي يطرح اشكاليات وتحديات بحثية جديرة بالاهتمام.
- محاولة المساهمة في اثراء المكتبة العربية بعمل قد يساهم في ازالة اللبس والنقص الحاصل في المراجع باللغة العربية حول بناء السلام، خاصة وأن هذا الموضوع لم يتم تناوله جديا في الأدبيات العربية.

اشكالية الدراسة:

في ظل تنامي الحديث عن حوكمة عمليات بناء السلام، وعن أدوار مختلف الفواعل في هذه المرحلة مع التباين في حجم ونوع العمليات اللازمة لتعزيزها. وإلى جانب تزايد الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة تظهر الحاجة إلى فهم ومعرفة قيمة وحجم الدور الممكن أن تؤديه هذه المنظمات كفاعل في عمليات بناء السلام وهو ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى يمكن للمنظمات غير الحكومية تعزيز منطق المشاركة الفاعلة في حوكمة عمليات بناء السلام بما يخدم تصور السلام المتساند؟".

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يُمكن أن نوردّها فيما يلي:

- 1-فيم تتجلى مختلف الأطر والمقاربات النظرية المفسّرة لحوكمة عمليات بناء السلام؟.
- 2-كيف يُمكن للمنظمات غير الحكومية التوفيق بين المستويات التصورية ومستلزمات عمليات بناء السلام؟.
- 3-ما مدى تأثير تحديات بيئة عمل المنظمات غير الحكومية على فعاليتها ونجاعة العمليات التي تؤديها؟.

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة الفرضيات التالية والتي تحتمل الصحة أو الخطأ:

- 1-اختلاف البنية التنظيمية للمنظمات غير الحكومية قياسا بالحكومية والطابع غير الربحي لنشاطاتها يجعل منها أكثر مرونة وفعالية في التعامل مع المستجدات التي تفرزها بيئة بناء السلام.

2- أهم العراقيل التي تحد من قدرة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام هي التحديات الميدانية ذات الطابع الأمني لأنها مرتبطة بأدوار الفواعل الأخرى والخلفية التي لديها عن السياق الثقافي للبيئة التي تستهدفها بالتدخل.

المقاربة المنهجية:

إن طبيعة أي موضوع هي التي تُشكّل الأساس في اختيار المناهج أو المقاربات النظرية اللازمة والواجب استخدامها في أي دراسة، وفي موضوعنا هذا تمت المزاوجة بين كل من مدخل التحليل الشبكي والمدخل النيوليبرالي.

1-مدخل التحليل الشبكي (شبكات صناعة السياسة Policy Networks):

يقوم هذا المدخل على اعتبار وجود شبكة من الفواعل التي تتفاعل فيما بينها من أجل المشاركة في عمليات صناعة السياسة العامة واتخاذ القرارات. وقد تتباين هذه الشبكة من مجال إلى آخر ومن وقت إلى آخر بما يتناسب وصور هذا التشابك ونوع الشراكة التي تُسهم في صياغة تلك السياسات، وتتباين هذه الفواعل من فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، وهو ما يُمكن اسقاطه على دراستنا هذه باعتبار أن المنظمات غير الحكومية تُشكل إحدى الفواعل العاملة في حوكمة عمليات بناء السلام.

2-المدخل النيوليبرالي:

يذهب المدخل النيوليبرالي من خلال شقه المؤسسي إلى التركيز على دور المؤسسات في مختلف العمليات السياسية، وهو بذلك يُركّز على فواعل جديدة غير الدولة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تعاضد دورها خلال السنوات الأخيرة لتظهر كفاعل وكشريك له دور ومكانة في الساحة الدولية، وهو ما يتماشى وموضوع الدراسة.

صعوبات الدراسة:

لاقت هذه الدراسة كغيرها من الدراسات بعض الصعوبات والتي تعلّقت بالأساس حول قلة المراجع المحكمة باللغة العربية مما استدعى الإعتماد الكبير على مراجع باللغة الفرنسية والانجليزية على حد سواء وهو ما استغرق وقتاً طويلاً في ترجمتها ونقلها إلى اللغة العربية.

مراجعة الأدبيات:

عند مراجعتنا للأدبيات السابقة قمنا بالتوقف عند بعض الدراسات والتي نذكر منها:

*كتاب David Roberts. Liberal Peacebuilding and Global Governance

Beyond The Metropolis والذي تناول حدود بناء السلام الليبرالي العالمي الناجم عن انشغاله بقييم

وافتراضات الحكم الليبرالي الكوسموبوليتاني، كما تم التطرق فيه إلى دور كل من الجهات الفاعلة والمؤسسات، والممارسات الرسمية وغير الرسمية في خلق مثل هذا السلام. بالإضافة إلى ذلك فقد ركّز الكاتب على العلاقة بين الحوكمة العالمية والمحلية في تأمين السلام الذي يعكس احتياجات وقيم كليهما.

*كتاب Max Stephenson and Laura Zanotti. Peacebuilding Through Community- Based NGOs Paradox and Possibilities والذي ناقش فيه الكاتبين الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية في العمليات الرامية إلى احلال السلام والأمن الدوليين، وفي ايجاد بدائل لتسوية النزاعات من خلال دراسة حالة بعض المنظمات مثل حالة شركاء في الصحة هايتي، ونساء في السواد في صربيا، بالإضافة إلى مؤسسة أخرى في إيرلندا.

*ورقة بحث Jonathan Blais. Consolidation De La Paix et Approche Globale; Vers Une Integration Des ONG? حيث يقترح الكاتب في هذا العمل كيف تقوم المقاربات العامة أو المتكاملة بالتأثير على عمل المنظمات غير الحكومية، من خلال ابراز كيف يمكن للأزمات الجديدة تطوير عمليات بناء السلام من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى عمليات بناء السلام الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك يعرض الكاتب كيفية قيام الدول والمؤسسات الإقليمية أو الدولية بتطوير فكرة مقارنة عالمية تُشارك فيها جميع الفواعل، وتهدف إلى تحقيق مزيد من التنسيق والكفاءة في الاستجابة للأزمات.

*مقال Sarah Crowther. The Role of NGOs, Local and International In post- war Peacebuilding والذي تساءلت فيه عن الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في بناء السلام من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تدور اجمالاً حول شروط ومبررات الجدل المحيطة بالمنظمات غير الحكومية، وعن الشروط اللازمة لبناء السلام.

تبرير الخطة:

بغية الإجابة على الاشكالية المطروحة وتأكيد صحة أو خطأ الفرضيات تم الإعتماد على خطة مكونة من ثلاثة فصول.

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال تحديد مختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وتحديد التصورات العامة، ليتم بعدها التعرض لبعض المقاربات النظرية التي تتماشى وموضوع بناء السلام بوصفه يُمثل الشق السلمي للعلاقات الدولية. وقد احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية مثل الأول منها مدخلا مفاهيميا للموضوع من خلال تحديد الأسانيد التصورية لحوكمة بناء السلام مع عرض للفواعل التي يُمكن

أن تتدخل في هذا المجال، لننتقل في المبحث الثاني إلى تحليل بعض المقاربات النظرية لحقل العلاقات الدولية ذات الصلة ببناء السلام، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المقاربات العملية التي تعكس تكيف العديد من المنظمات غير الحكومية لعملها مع متطلبات بيئة ما بعد النزاع. أما المبحث الثالث والأخير فقد شكل تمهيدا للفصل الثاني والذي تمت الإشارة فيه إلى تبيولوجيا المنظمات غير الحكومية ومختلف الوظائف التي تؤديها هذه الأخيرة.

بالنسبة للفصل الثاني، وبعد أن تم تحديد الملامح الأولية للموضوع في الفصل الأول، ينتقل هذا الفصل للتركيز على مختلف التحليلات العملية لنشاط المنظمات غير الحكومية في بناء السلام عبر تحديد مجالات تدخلها ومختلف العمليات التي تقدمها من أجل تعزيز هذه المرحلة وهو ما شكّل موضوع المبحث الأول من هذا الفصل. في المبحث الثاني والأخير تم تناول مختلف الأدوات التي تستعملها هذه المنظمات من أجل تفعيل عملياتها وإنجاحها. وما يُميز هذه الأدوات أنها مسخرة للإستعمال في عمليات محددة بدقة فبعد أن تقوم المنظمة برسم الخطوط العريضة لعملها تقوم باختيار الأدوات الكفيلة واللازمة لتحقيق هذه العمليات، وقد وقع اختيارنا على ثلاثة أدوات رئيسية تُستخدم كمفاتيح لخدمة قطاعات حساسة في المجتمع.

أما الفصل الثالث والأخير فقد انصب على استعراض العديد من نماذج تدخل المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام في دول كثيرة وفي مجالات متنوعة مع تحديد لبعض جوانب قصور عملها. وبذلك شكّل المبحث الأول عرضا للعمل الميداني الذي تؤديه تلك المنظمات، وقد وقع الإختيار على العديد من المنظمات الناشطة في مجالات مختلفة وفي بلدان شتى. أما المبحث الثاني والأخير فقد تطرّق إلى مختلف التحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية، وبعض المعوقات التي تحد من عملها في بناء السلام.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية - نظرية الحوكمة وبناء السلام

الفصل الأول: مقارنة مفاهيمية- نظرية للحكومة وبناء السلام

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين محور الأساسي لعمل العديد من المنظمات غير الحكومية، حيث يشكل أحد أهم الأهداف التي تسعى لتجسيدها بما يتماشى والآليات المستخرجة لذلك. ونتيجة لدور المتغيرات الدولية التي انعكست على واقع عمل المنظمات غير الحكومية، وفي سياق محاولة هذه الأخيرة للتماشي مع التطورات الدولية، سعت إلى تبني مفاهيم جديدة ومتعددة ترتبط أساساً بالسلم والأمن الدوليين ودمجها في إطار عملها، ويشكل مفهوم بناء السلام Peacebuilding إحدى المفاهيم المفتاحية التي تتعاطى مع مرحلة ما بعد النزاع.

ذلك أن تناول موضوع بناء السلام ودور المنظمات غير الحكومية في حوكمة العمليات المتعلقة به يستدعي تناول وتحليل العديد من العلاقات المعقدة والمتشابكة الناتجة عن تشابه المفاهيم وتشابكها من جهة، والتداخل الوظيفي بين المستويات التصورية لعمل المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، فنهاية النزاع تكمل عادة باتفاق السلام الذي يتطلب جهوداً من أجل المحافظة عليه، وهنا يكمن دور المنظمات غير الحكومية التي تتدخل بغية تعزيز استقرار هذه المرحلة. وكما ورد في ديباجة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: "لما كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلم"¹، وبذلك يأتي تعزيز مفهوم بناء السلام ليشكل هذه الحصون.

سيتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للحكومة وبناء السلام، من خلال التعرض إلى التعاريف، التطور والنشأة، والمقاربات النظرية المفسرة لذلك، وفحوى عمل المنظمات غير الحكومية في هذا المجال لنصل في الأخير إلى تقديم توليفة مفاهيمية-نظرية لحكومة عمليات بناء السلام.

¹ - ديباجة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، صدرت في 16 نوفمبر 1945.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لحوكمة عمليات بناء السلام

تُشير حوكمة عمليات بناء السلام إلى تلك التوليفة الناتجة عن مجموع العمليات التي تقوم بها مختلف الفواعل من أجل ارساء السلام وتدعيمه بعد انتهاء النزاع، ولذلك سنحاول في هذا المبحث تناول مختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وتحليلها بالإضافة إلى التعرض لمختلف الفواعل المعنية بالحوكمة وبناء السلام، لنصل في الأخير إلى اعطاء تصور محدد حول الموضوع. ولذا سيحوي هذا المبحث ثلاثة مطالب يُعالج الأول مختلف التصورات المقدمة حول حوكمة عمليات بناء السلام، فيما يتطرق الثاني إلى تحديد مختلف الفواعل المعنية بهذه العمليات، أما المطلب الثالث والأخير فيتناول تدخل المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام.

المطلب الأول: الأسانيد التصورية لحوكمة عمليات بناء السلام

إن الحديث عن الأسانيد التصورية لحوكمة عمليات بناء السلام يقودنا للتعرض إلى التأصيل المفاهيمي لكل من الحوكمة وبناء السلام من خلال عرض مختلف التعاريف المقدمة لهذين المفهومين، بالإضافة إلى تتبع سياق نشأة وتطور المفهوم، مع ازالة اللبس عن مفاهيم الدراسة من خلال تناول المفاهيم للصيقة أو المشابهة لها نتيجة للتداخل المفاهيمي الحاصل بينها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

إن الحوكمة هي مفهوم مثير للجدل، حيث يُعرّف بطرق مختلفة وأحيانا متناقضة فكل كيان يعطيها محتوى معين وفقا لتوجهاته ومجال عمله¹، لذا وجب تناول التأصيل المفاهيمي للحوكمة عبر التطرق إلى نشأتها وتعريفها، بالإضافة إلى تحديد مكوناتها.

أولا: نشأة وتطور الحوكمة

يعتري مفهوم الحوكمة الكثير من الابهام والغموض نتيجة لحدثة وفود هذا الأخير إلى حقل العلوم السياسية، إذ لم تتم مقارنة المفهوم وضبطه بشكل دقيق. ويرجع فضل ظهور هذا المصطلح السياسي الجديد إلى علماء الاقتصاد الذين قدموا مجموعة من المقاربات الهادفة إلى معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الدول، والتي ترجمت في مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية التي أقرتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية ممثلة

¹- Lamine Mandiang, "Réflexions Autour Du Concept De Gouvernance", PROJET "Consolider Et Elargir La Communication Citoyenne Pour Une Gouvernance Démocratique Au Sénégal", Formation Des Journalistes à L'Animation De Débats Radiophoniques Et Télévisés, Dakar, CESTI : 06-09 mai 2008, p. 2.

<http://www.information-citoyenne.org/IMG/pdf/reflexions_autour_du_concept_de_gouvernance.pdf>

في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي يجب على كل دولة احترامها في الأسواق المالية، أسواق العملة، الأملاك والعمل، وكذا مختلف الأطر ذات العلاقة بالتسيير¹.

وقد عمل علماء الاقتصاد على تطوير مفهوم الحوكمة وجعله أكثر شمولاً من خلال اعتمادهم في دراسة الظاهرة الاجتماعية على أساليب ومعايير كمية ورياضية بدل المعايير الكيفية القديمة وهوما ساهم في ظهور مصطلح حوكمة الشركات، حوكمة المجال الاجتماعي، لنصل إلى حوكمة الدولة أو ما يعرف بحوكمة القطاع العام. تم بلورة مفهوم الحوكمة بشكل جيد في الربع الثاني من القرن العشرين حينما ظهر مصطلح الحوكمة في المجال الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اسهامات عمل أحد رواد مدرسة شيكاغو Ronald Coase الذي أصدر مقال بعنوان: طبيعة المؤسسة أو The Nature Of The Firm سنة 1937 والذي أشار فيه إلى أن الحوكمة هي أنماط التنسيق الداخلي التي تسمح بالتقليل من تكاليف المعاملات العامة في الأسواق²، وبذلك فقد أكد Coase على علاقات التعاون الداخلي للمؤسسة والتي من شأنها التقليل من الكلفة ومن ثم البحث عن السعر الأفضل. وقد أرسى Coase بذلك المعالم الرئيسية للمنظور الاقتصادي الجديد ألا وهو "الليبرالية المؤسساتية الجديدة".

كما عرف مفهوم الحوكمة تطوراً كبيراً خاصة حينما تم تطوير أفكار Coase من قبل علماء اقتصاد المؤسساتية الجديدة خلال الفترة الممتدة من (1970-1980) ولعل أبرز هؤلاء المفكر الاقتصادي Oliver Williamson الذي عرّف حوكمة الشركات كمجموع مبادئ التنسيق التي تُنظم التنظيم الداخلي للشركة بهدف أكثر فاعلية³. إن نظرية Williamson تطرقت إلى إمكانية تنظيم الشركات وفقاً لنموذج أقل هرمية يهدف إلى أكثر فعالية، بالإضافة إلى الإهتمام بالعلاقات التي تجسد السلطة داخل المؤسسة وخارجها وارتباط ذلك بالإنتاجية.

إن تتبع مسار تطور مفهوم الحوكمة في المجال الاقتصادي يُظهر لنا بالرغم من ارتباط الحوكمة بالاقتصاد، ورغم طغيان الصبغة الاقتصادية على المفهوم إلا أنه وفي الحقيقة الفكر السياسي هو من أعار مفهوم الحوكمة إلى الفكر الاقتصادي وذلك إنما يمكن تفسيره وفق المرحلتين التاليتين⁴:

1- المرحلة الأولى تتوافق مع الثورة الليبرالية في سنوات 1980 والتي أسفرت عن طرق جديدة في التفكير السياسي، ومع تراجع دور الدولة خاصة في الدول الأنجلوسكسونية ظهر مفهوم

¹ - صالح نياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية - قضايا واشكالات - (بانتة: دار قاعة، 2010)، ص. 12.

² - Charles Tournier, "Le Concept De Gouvernance En Sciences Politiques", p. 68.

³ - Ibid., p. 68.

⁴ - Lamine Mandiang, Op.cit., p. 3.

"الوظيفية" ذات الصلة بمنطق التسيير العمومي الجديد، الذي يستند وفق رؤية دولة الحد الأدنى واللامركزية.

2- المرحلة الثانية وتتوافق مع سنوات التسعينات، والتي ظهر فيها انعكاس عميق لدور الدولة المنظمة ردا على رؤى التسيير العمومي الجديد. إن مفكرين أمثال Pierre Calame أصر بأن الدولة لم تعرف فقط أزمة مست بوظائفها وبنيتها، وإنما هذه الأزمة تُعنى بقدرة الدولة على المحافظة على شرعيتها بالإضافة إلى صياغة السياسات العامة بما يتماشى مع الاحتياجات السوسيو-اقتصادية.

وبذلك لعبت التحولات التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين دورا مهما في بروز مفهوم الحوكمة، حيث شكّل تطور النظرية الليبرالية نحو الليبرالية المؤسساتية دفعة نحو إبراز دور القطاع الخاص كفاعل منافس للدولة. كما كان لإفرازات العولمة الأثر البالغ في تزايد التيارات المناهضة بضرورة مراجعة نموذج الحكم التقليدي للدول، والسماح لفواعل أخرى بالمشاركة في مختلف العمليات الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية وهو ما يقودنا نحو تعريف الحوكمة.

ثانيا: تعريف الحوكمة ومكوناتها

إن الحوكمة أو Governance باللغة الإنجليزية أو Gouvernance باللغة الفرنسية قبل أن تظهر في صيغتها الحديثة سواء كان ذلك في المجال السياسي، الإداري، أو الإقتصادي برزت في الإرث الفلسفي القديم إذ تعود جذورها الاتيمولوجية إلى العصر اليوناني فهي مشتقة من الفعل اليوناني Kubernan الذي يعني القيادة وقد تم استخدامه لأول مرة من قبل أفلاطون للإشارة إلى حكم الناس، بعدها انتقل المفهوم إلى اللغة اللاتينية Kubernare حاملا معه نفس المعنى¹.

تم استخدام المصطلح في اللغة الفرنسية كمرادف لفن أو طريقة الحكم، بعدها وصل إلى اللغة الإنجليزية في القرن 14م Governance. ولم يبق المصطلح مستخدما في فرنسا بسبب مرجعيته إلى النظام القديم وبذلك اختفى لقرون عديدة، فيما بقي على حاله في اللغة الإنجليزية ليظهر سنة 1970 حاملا اسم حوكمة الشركات² Corporate Governance، ليُعاود الظهور مجددا في اللغة الفرنسية خلال سنوات 1990 كمرادف للكلمة الإنجليزية Governance.

¹- Robert Jourard, "Le Concept De Gouvernance", Institut National De Recherche Sur Les Transports Et Leur Sécurité, Rapport N° LTE 0910, Novembre 2009, p. 11.

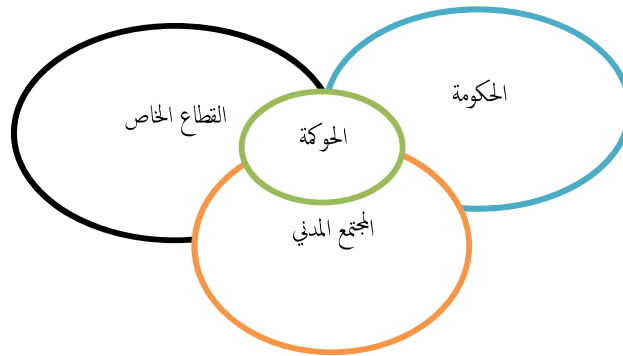
< http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/48/92/37/PDF/rapport_gouvernance_RJ_LTE0910.pdf >

²- Lamine Mandiang, Op.cit., p 03.

بعدها انتقل المفهوم إلى اللغة العربية أين تباينت وتعددت الصيغ المشيرة إليه، فهناك من أفاد بأن الحكومة مرادف للحكومة، في حين اتجه آخر بأنها الحكم الرشيد، وذلك إنما راجع للترجمة الخاطئة للمصطلح في حد ذاته من جهة، وإلى تقاطع هذا المفهوم مع هذه المفاهيم في بعض المواضع أو تداخلها في بعض الاستخدامات من جهة أخرى. وبذلك فالحكومة هي ممارسة مختلف الشؤون السياسية، الاقتصادية، الإدارية، والاجتماعية من خلال توليفة تضمن للمواطنين الحصول على حقوقهم والقيام بواجباتهم، وتجسد منطق التشاركية بين مختلف الفواعل أين تكون الدولة إحدى هذه الأخيرة وليس سواها، وأين تضمن هذه الممارسة العدالة، المساواة، الشفافية، والكفاءة في استغلال مختلف الموارد سواء كانت طبيعية أو بشرية.

إن الحكومة هي نتيجة التفاعل الوظيفي بين مكوناتها الثلاث ممثلة في الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني وهو ما ذهب إليه جمهور الباحثين، ومن بينهم الباحثان Philip Muller و Markus Ledrer الذين أطلقا على هذه المكونات تسمية "مثلث الحكومة"¹.

وبذلك فالحكومة تركز على ضبط العلاقات القائمة بين آليات السوق والحد من التداخل الحكومي باعتماد ميكانيزمات التخصص، مع تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وذلك وفق المخطط التالي:



-مخطط يوضح مكونات الحكومة-

المصدر: صالح زباني ومراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 33

¹-Markus Ledrerand Philip Muller, "Challenging Global Governance: Critical Perspective", Workshop at Harvard Law School, Harvard, CPOGC, 2003, p 12.

<http://csrc.nist.gov/organizations/fisseea/2014-conference/fisseea_2014_conference_program_march_12_2014.pdf>

كما أن الحوكمة تتركز في مجملها على مجموعة من الأركان والتي نذكر منها¹:

- ❖ المساءلة Accountability : والتي تعني خضوع مختلف المؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية إلى المحاسبة.
- ❖ الشفافية Transparency : وترمي إلى العلنية في مناقشة مختلف المواضيع وحرية تداول المعلومات.
- ❖ العدالة والمساواة Justice & Equality : وتفيد تطبيق القانون على مختلف شرائح المجتمع دون التمييز بينهم، وتوفير الفرص لجميع أفراد المجتمع.
- ❖ التمكين Empowerment : وتشير إلى توسيع قدرات الأفراد بتوفير البيئة الملائمة التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم.
- ❖ المشاركة Participation : وتعني السماح لجميع المواطنين بالمشاركة في مختلف مجالات الحياة.

وبذلك بعد التعرض إلى مفهوم الحوكمة التي تُشير إلى عملية المشاركة وتشبيك الأدوار بين مختلف الفواعل من أجل تأدية الوظائف فماذا نعني بمفهوم بناء السلام؟.

الفرع الثاني: مفهوم بناء السلام

لقد استحدثت الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الوسائل لتسوية النزاعات فيما بين الدول أو داخلها والحد منها، ويعتبر مفهوم بناء السلام أحد المفاهيم الأساسية التي تُعنى بمرحلة ما بعد النزاع لإقامة بيئة جديدة خالية من النزاع، وكنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى تفادي الوقوع في أزمات جديدة وانهيار الظروف السلمية.

أولاً: تعريف بناء السلام وظروف نشأته

تعددت الطروحات والرؤى حول ظهور الملامح الأولى لمفهوم بناء السلام، حيث يذهب الكثير من جمهور الباحثين إلى اعتبار أن بناء السلام هو أحد المفاهيم الجديدة التي طورتها هيئة الأمم المتحدة تماشياً مع التحولات التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، ويعود الفضل في ذلك إلى الأمين السابق لهيئة الأمم المتحدة

¹ - أحمد طيبي، الحاكمية الرشيدة (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004) ص ص. 12-13.

بطرس بطرس غالي الذي أعد تقريراً سنة 1992 والذي يُعرف ببرنامجه أو خطة السلام¹، الذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صياغة وتحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مُضمّناً إياه حلقة متكاملة مُشكّلة بالأساس من أربعة مصطلحات رئيسية ألا وهي: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، وبناء السلام. وبذلك فمصطلح بناء السلام هو من المصطلحات الجديدة الوافدة إلى القاموس السياسي².

في حين يذهب البعض الآخر من الباحثين إلى أبعد من ذلك باعتبار أن الملامح الأولى لمفهوم بناء السلام تلقى مرجعيتها في نقاط ويلسون الأربع عشرة، التي لازال يُنظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توافقي وضمنان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم³.

أما الشق الآخر والأخير فيُفضّل الطرح المتعلق بأن المفكر الباحث Johan Galtung⁴ هو من وضع الأسس الرئيسية لحل النزاعات وبناء السلام في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال عمله على السلام الإيجابي ومستويات العنف الثقافي. وبذلك فمفهوم السلام حسب الباحث Galtung يعني عملية خلق هياكل الدعم الذاتي التي تقضي على أسباب الحروب -العنف المباشر- وتقسم بدائل لها في حالة حدوثها⁵.

إن المتعمّن في مفهوم بناء السلام لغالتونغ يجد أن عملية بناء السلام تُجسّد المرحلة التي يتم فيها إعادة بناء المؤسسات سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية التي من شأنها توفير كل ما يحول دون الرجوع إلى العنف، ومدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف وطرح البديل في حالة الانتكاس مجدداً نحو النزاع.

1- Boutros Boutros -Ghali, "An Agenda for Peace, Preventive Diplomacy, Peace Making and Peace Keeping Document", A/47/277-S/24 1111, New York, Department of Public Information, United Nations, 1992, accessed: 22/11/2013.

<<http://www.un.org/Docs/56/agpeace.html>>

2- David Roberts, Liberal Peacebuilding and Global Governance Beyond The Metropolis (New York: Routledge, 2011), p. 7.

3- رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، معاهدة فرساي، ط. 5. (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1998)، ص. 39.

4- Johan Galtung باحث في السلام وعمليات حل النزاع، من أصل نرويجي، أصبح أستاذ في جامعة كولومبيا سنة 1958، بعدها عاد إلى أوصلو سنة 1960 من أجل المساعدة في إنشاء وحدة بحث حول النزاعات والسلام بجامعة أوصلو. أسس جريدة "أبحاث السلام" سنة 1969، تجسّد أهم أعماله في تمييزه بين العنف المباشر والعنف البنوي والعنف الثقافي، بالإضافة إلى التمييز بين السلام السلبي والسلام الإيجابي الذي يعني غياب العنف البنوي والعنف الثقافي، فيما يعني الأول غياب العنف المباشر. وكذا تمييزه بين حفظ السلام، صنع السلام، وبناء السلام.

5- Melanie Green Berg and others, "Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field", USA Institute of Peace, 2012, p. 9.

<http://www.allianceforpeacebuilding.org/site/wp-content/uploads/2013/08/AFP-Mapping-Report_online_FINAL.pdf>

بعد عرض هذه الطروحات الثلاثة والنظر فيها، فإن ما نخلص إليه هو أن مفهوم بناء السلام كما هو عليه الآن كان نتيجة لكل ما تم ذكره، إذ استوحى من مبادئ ويلسون الأربعة عشرة وتمت بلورته مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي سنة 1992 بعد أن تم تناوله كطرح نظري من قبل مفكرين وعلى رأسهم الباحث Johan Galtung الذي قدم إطارا نظريا شاملا لحل النزاع وبناء السلام.

لاقى تعريف بناء السلام هو الآخر تحديات عديدة، إذ افتقر إلى وجود تعريف محدد له وقد يرجع ذلك إلى أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقا للجهة التي تتناولها، وهو ما سنوضحه من خلال عرض بعض التعاريف: *عَرّفه الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس غالي" في تقريره المقدم أمام مجلس الأمن المقرر في 17 جوان 1992 بأنه: "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع"¹.

وفقا لتعريفه هذا نلمس إشارة واضحة إلى دور الأمم المتحدة في دعم هياكل الدولة المعنية بعملية بناء السلام، سواء تعلق ذلك بالجانب الأمني المؤسساتي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي.

*عَرّف البرنامج التنموي للأمم المتحدة UNDP بناء السلام بأنه: "يشمل بناء السلام مجموعة من التدابير الهادفة إلى الحد من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وارساء أسس السلام المستدام والتنمية المستدامة، كما يجب أن تكون استراتيجيات بناء السلام متماسكة ومصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلد المعني"².

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه حسب UNDP أولويات عملية بناء السلام هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات.

*أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فترى أن بناء السلام يتضمن النشاطات الهادفة إلى منع نشوب النزاع من خلال معالجة البنى والأسباب الرئيسية للنزاع، وتعزيز السلام المستدام، ونزع الشرعية عن العنف كاستراتيجية لحل النزاع، وبناء القدرات داخل المجتمع لإدارة النزاعات بالطرق السلمية، والحد من التعرض للمحفزات المسببة للنزاع.³

يركز مفهوم بناء السلام حسب OCDE على عمليات التنمية بشتى أنواعها وكافة مجالاتها، ولاسيما التنمية الإنسانية التي تركز على بناء القدرات والاهتمام بالفرد كإنسان بضمن أمنه وسلامته، الذي لا يتحقق إلا بالتكافل وتعاون المجتمع المدني مع مجهودات الدولة.

¹- Boutros Boutros-Ghali, Op.cit.

²- Michael W. Doyle- Hunjoon- Madelene O'Donnell and Lara Sitea, "Peacebuilding: What is in a Name?", Global Governance, vol. 13, NO.1, 2007, p. 44.

³- Melanie Green Berg and others, Op.cit., p. 13.

وبالتالي فعملية بناء السلام تشمل الاستراتيجيات التي تعمل على منع النزاعات من الاشتعال مرة أخرى، أو التصعيد، أو الانتكاس. وبذلك كل من المؤسسات، وميكانيزمات التفاوض، والإعلام، والمصالحة هي مكونات محورية ومركزية في عمليات بناء السلام.¹

حسب ما تم عرضه نتوصل إلى أن بناء السلام هو مصطلح مرتبط أساساً بمرحلة ما بعد النزاع، أين يتم تسخير كل القدرات والإمكانات سواء كانت مادية أو بشرية لإعادة بناء مؤسسات قائمة على أساس العدالة والمساواة، تضمن الحقوق والحريات دون وجود تفرقة اثنية أو لغوية، وأين يلعب المجتمع المدني بشتى أنواعه وكذا القطاع الخاص دوراً مهماً في عملية التنمية بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي من شأنها التقليل من المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه من أجل ارساء أسس السلام المتساند ووضع أسس التنمية المستدامة التي تحول مجتمعة دون الانزلاق مجدداً نحو النزاع.

ثانياً: بناء السلام وبعض مفاهيم السلم والأمن الدوليين

بعد أن تم إزالة الغموض عن مفهوم بناء السلام وتحديد المقصود به، وبعد أن تمت معالجة إشكالية نشأة هذا الأخير سنحاول في هذا العنصر معالجة إشكالية أخرى متعلقة أساساً بالتداخل الحادث بين مفهوم بناء السلام وبعض المفاهيم وسيتم ذلك على المستويين النظري والتطبيقي، بمعنى سنحاول إزالة اللبس الحادث نظرياً من خلال تحليل وتصنيف كل مفهوم بتحديد وضبطه من جهة، وإبراز إسقاطات هذا المفهوم عملياً بتبيان مختلف العمليات الميدانية المتعلقة به من جهة أخرى.

1. ثنائية (بناء السلام/بناء الدولة):

لقد ظهرت العديد من المصطلحات المنمقة التي تم ربطها بالدولة، حيث نجد الدولة الهشة، الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة... وغيرها من المصطلحات التي في الحقيقة ما هي سوى مرادفات لوضع أو حالة الدولة في فترة ما وتحت ظروف معينة.

ويعتبر مصطلح بناء الدولة أحد هذه المصطلحات الحديثة التي تُعبّر عن مجموعة من العمليات التي تخضع لها الدولة التي تعرضت لحرب أو دمار مما أفقدها مؤسساتها القائمة، أوقد يشير المصطلح إلى تلك العمليات التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل إعادة بعث الدولة بعد تعرضها لنكسة ما.

1- Bruce Barry and Robert Robinson, "Ethics in Conflict Resolution: The Ties that Bind", International Negotiation, vol.7, 2002, pp. 137-139.

ويعتبر المفكر Francis Fukuyama أكثر الباحثين اهتماماً بهذا المجال، إذ ألف كتاب *State Building Governance and World Order in the Twenty-First Century* أو كما تُرجم إلى العربية: *بناء الدولة، النظام العالمي ومشكل الحكم والإدارة*.¹

ويتناول هذا الكتاب إشكالية بناء الدولة وربطها بالعديد من المتغيرات، إلا أن ما يهمني في هذا المقام هو التعريف الذي قدمه Fukuyama لبناء الدولة، إذ ذهب إلى القول بأن: "بناء الدولة يعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتقوية الأمة والنظام والمرافق والخدمات العمومية في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم واحترام البيئة، وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة".²

ما يلاحظ على تعريف فوكوياما أنه يركز على دور المؤسسات الرسمية في عملية البناء، إذ يركز على نقطة جوهرية في شكل معادلة أين تكون الدولة أصغر مدى ولكن أقوى قدرة مؤسساتية وإدارية، فهو لا يميل إلى تقليص أو تحجيم دور الدولة بقدر ما يعالج قوة وقدرة المؤسسات على القيام بالوظائف التي أُقيمت من أجلها.

وبذلك يشير مفهوم بناء الدولة إلى تلك العمليات المؤدية إلى خلق مؤسسات تؤدي وظائف التي تضمن حقوق وواجبات الأفراد، وتشكل بنى اجتماعية متينة تتحدد وفقها هوية الدولة وتتعرّض من خلالها روابط علاقات دولة-مجتمع فبناء الدولة يرتبط بقدرات الدولة، المؤسسات، الشرعية، والعمليات السياسية والاقتصادية التي تركز عليها علاقات دولة-مجتمع³، وهو ما قد تفتقده الدولة الهشة⁴ التي تجمع بين جوانب الاستجابة وعدم الاستجابة لبناء الدولة، وبذلك ففعالية الدولة ونوعية روابطها مع المجتمع تُحدد بدرجة كبيرة آفاق الدولة من أجل السلم والتنمية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

¹- ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية سنة 2007 من طرف مجاب إمام.

²- Francis Fukuyama, *State Building Governance and World Order in the Twenty-First Century* (New York: Cornell University Press, 2005), p. 7.

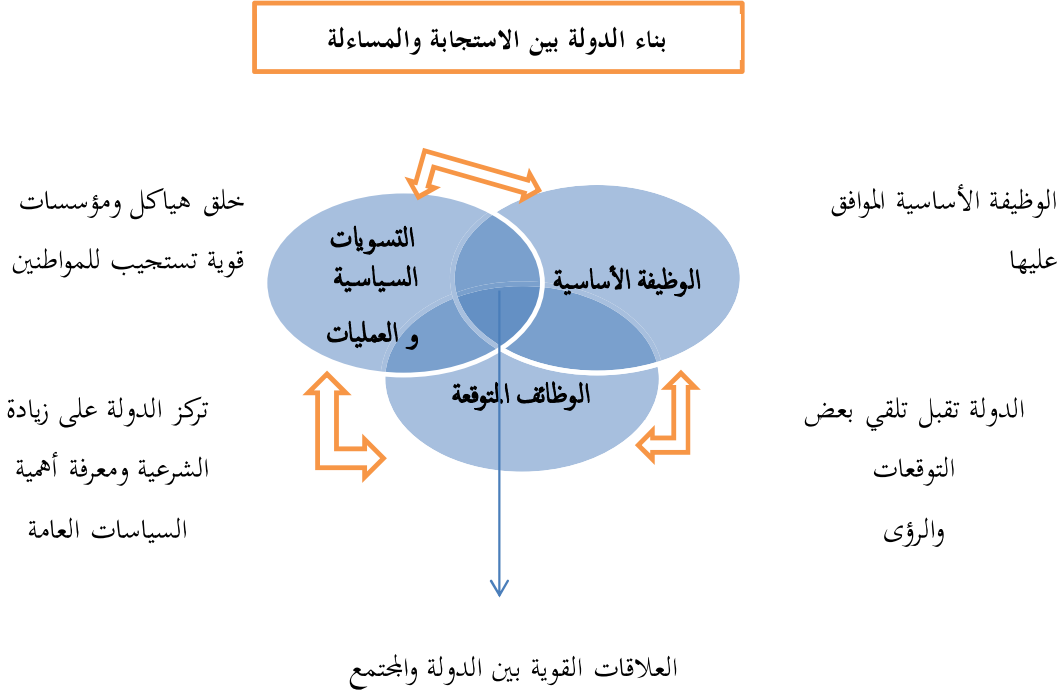
³- "Building Peaceful States and Societies, ADFID Practice Paper", Department For International Development, UK, p. 12.

⁴- الدولة الهشة: هي تلك الدولة التي تواجه تحديات انمائية حادة بشكل خاص مثل ضعف القدرة المؤسساتية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية،

الاقتصادية والاجتماعية. وهي تعاني في أغلب الأحيان من الآثار التي خلفتها النزاعات المسلحة في الماضي، وتبقى عرضة لأزمات قد تساهم في حال تراكمت في اندلاع الحرب فيها مجدداً، فضلاً عن كونها تشكل تهديداً ليس فقط لأمن الدول المجاورة، بل للسلم والأمن الدوليين. لمزيد من المعلومات أنظر:

Seth D. Kaplan, "Fixing Fragile States, A New Paradigm For Development", Praeger, 2008.

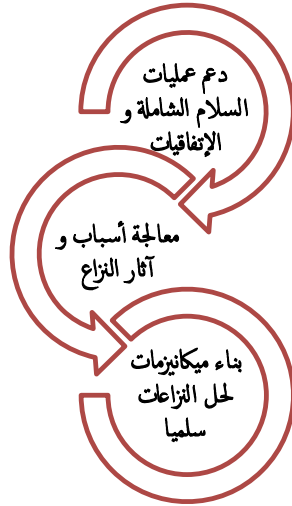
الشكل 01: العلاقة بين الدولة والمجتمع



Source: DFIP (2006) White Paper : Eliminating World Poverty : Making Governance Work For The Poor.

بالنسبة لبناء السلام فهو كما وضعنا سابقا مفهوم واسع ويشمل مختلف عمليات الاعمار والبناء لفترة ما بعد النزاع، وبذلك يختلف بناء السلام عن بناء الدولة في كون الأول طويل الأمد وقد يستمر لسنوات بعد انتهاء النزاع، في حين بناء الدولة يكون لسنوات محددة تنتهي باكتمال انشاء المؤسسات، بل الأكثر من ذلك حيث يعتبر بناء الدولة عملية من عمليات بناء السلام التي تسعى إلى اقرار السلام الإيجابي الذي يتميز بالتناغم الاجتماعي، احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وهو مدعوم من قبل المؤسسات السياسية القادرة على إدارة التغيير وحل النزاع. وبالتالي بناء السلام الإيجابي المستدام له ثلاثة عناصر مترابطة¹:

¹- See more in: J.Galtung, Peace By Peaceful Means, (Oslo: International Peace Research Institute, 1996).



إن هذه العناصر الثلاثة تشمل مختلف التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع مثل: الإقصاء الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي القائم على أساس العرق، أو الدين، أو النوع. بالإضافة إلى علاقات القوة غير المتكافئة بين المركز والأطراف¹.

2. حلقة صنع السلام/حفظ السلام/بناء السلام:

يعتبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي أول من طرح هذه المفاهيم الثلاثة وحددها بشكل صريح من خلال التقرير الذي قدمه في 17 جوان 1992 أمام مجلس الأمن، والذي جاء فيه:

❖ **صنع السلام:** وهو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة²، الذي يتضمن قائمة شاملة بوسائل حل النزاعات، وقد جرى تناول هذه الوسائل بالتفصيل في اعلانات عديدة اعتمدها الجمعية العامة، من بينها إعلان مانديلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لسنة 1982، والإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان لعام 1988. كما كانت أيضا موضوع قرارات شتى للجمعية العامة من بينها القرار 31/44 المؤرخ في 15 نوفمبر 1989 بشأن تعزيز السلم الدولي والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة³.

¹ - "Building Peaceful States and Societies, ADFID Practice Paper", Op.cit., p. 14.

² - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 17 جوان 1992، ص 07، لمزيد من التفاصيل أنظر الوثيقة A/47/50.

³ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص. 13.

ويرى البعض أن استراتيجيات صنع السلام تمثل عملاً قريباً من الدبلوماسية الوقائية¹ فأليات كليهما تكاد تكون واحدة من حيث اعتمادها على التفاوض - التفاهم - الوساطة - التحكيم - التوافق - الحل بالأساليب القانونية - العمل من خلال المنظمات الإقليمية - الالتزام باتفاقيات مسبقة أو بأية وسائل سلمية أخرى مثل الزيارات المتكررة للطرف الساعي للوساطة والضغط من أجل صالح السلام أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة تجاه الأطراف المتنازعة أو المتصارعة. ولكن الفرق الأساسي هنا هو أن النزاع يكون قد تحول إلى استخدام العنف والعنف المتبادل أو استخدام القوة المسلحة أو على الأقل الاستخدام المفرط للقوة من طرف تجاه طرف آخر.

وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى وتهدف إلى استخدام الجهود السلمية السابق ذكرها من أجل إيقاف الصدام أو تخييده والوصول إلى استقرار الأوضاع على أرض النزاع ما أمكن. أما المرحلة الثانية والهدف يكون فيها أكثر من مجرد إيقاف الصدامات واستقرار الأوضاع على الأرض، بل إن الهدف هنا يكون الوصول إلى حل سلمي سياسي مستديم ينهي الصراع أو النزاع².

ما يلاحظ على عمليات صنع السلام هو أنها تنقيد بضبط النفس وحصر نطاق استخدام القوة، حيث أن هدفها الأساسي هو إيجاد بيئة يكون فيها للأطراف المعارضة لاتفاق السلام دوراً هامشياً مما يتيح استخدام انتشار قوات حفظ السلام³.

وبالتالي فعملية صنع السلام هي مرحلة أولية تسبق مرحلة بناء السلام وممهدة لمرحلة حفظ السلام، وهي في الحقيقة تشكل أولى الحلقات في عملية ارساء السلام.

❖ **حفظ السلام:** وهو عملية توسيع امكانيات منع نشوب النزاع، ويتم عبر توزيع أفراد تابعين للأمم المتحدة في الميدان، ويتم ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية. كما تشمل عمليات حفظ السلام عادة اشراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى موظفين مدنيين⁴. وتنحصر مهمة هؤلاء الأفراد في الفصل بين مختلف القوى المتنازعة، ومراقبة وقف اطلاق النار، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات نزع الأسلحة أو انسحاب القوات

¹ - الدبلوماسية الوقائية: هي العمل الرامي إلى منع نشوء نزاعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراع، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها. كما تتطلب اتخاذ تدابير لخلق الثقة، وتحتاج إلى انذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصى الحقائق بصورة رحيمة أو غير رحيمة، بالإضافة إلى التوزيع الوقائي للأفراد، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح في بعض الحالات.

² - مروة نظير، "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: التطور المفاهيمي والعملياني" الحوار للمتمدن، 3168، 28 أكتوبر 2010، تم تصفح الموقع يوم 2013/12/12: <<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233359>>

³ - عادل زقاغ، "ادارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003)، ص. 28.

⁴ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المرجع سابق، ص. 8.

المقاتلة، دون نسيان دورها الكبير في دعم وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية وتقليص تدفق اللاجئين.

وقد تطورت طبيعة عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة لتشمل تأمين القوافل الموجهة إلى المناطق المنكوبة والإشراف على الانتخابات فضلاً عن استمرارها في القيام بوظائفها التقليدية سلفة الذكر التي ساهمت في اقرار الاستقرار في العديد من المناطق التي شهدت درجة كبيرة من التوتر¹.

وبذلك بالرغم من أن عمليات حفظ السلام تسبق عمليات بناء السلام فهي تشكل الأرضية الواجب توفرها حتى يُمكن الانتقال إلى مرحلة بناء السلام. وما يمكن استخلاصه من خلال عرضنا لفحوى عمليات حفظ السلام هو أن هذه الأخيرة تشترك مع عمليات بناء السلام في الطبيعة غير القمعية لعملياتها، بالإضافة إلى قيام قوات حفظ السلام ببعض المهام التي تخص مرحلة بناء السلام، ومرد ذلك التطور الحاصل على مستوى الوظائف الموكلة لحفظة بناء السلام.

❖ **بناء السلام:** وهو كما تم الإشارة إليه سابقاً يُعنى بمرحلة ما بعد النزاع، حيث يرى John Paul Lederach بأن بناء السلام يُفهم كمفهوم شامل الذي يضم ويُولد ويدعم مجموعة كاملة من العمليات، والمقاربات، والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات سلمية أكثر استدامة. وبالتالي ينطوي على المدى البعيد على مجموع النشاطات التي تسبق وتتبع اتفاقيات السلام الرسمية، لأن السلام ليس مجرد مرحلة أو ظرف مؤقت وإنما هو عبارة عن بنية اجتماعية ديناميكية متكاملة².

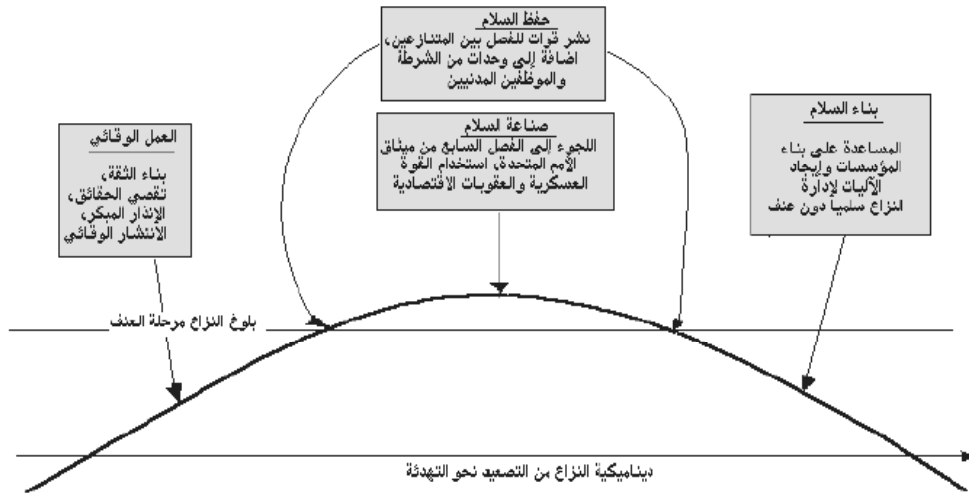
وبالتالي إن المرور بهذه المراحل الثلاثة من شأنه أن يُقصر من درجة العنف وتصعيد النزاع وبذلك الإتجاه نحو انتهاء العنف وحل النزاع، وهو ما يلخصه الشكل التالي³:

¹ - هشام حمدان، نظام حفظ الأمن والسلام الدولي خلال الحرب الباردة - دراسة في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة - (لبنان: ناس للطباعة والنشر، 2000)، ص. 75.

² - Melanie Green Berg and others, Op.cit., p. 12.

³ - عادل زقاغ، المرجع السابق، ص. 25.

الشكل 02: ديناميكية النزاع من التصعيد نحو التهدئة



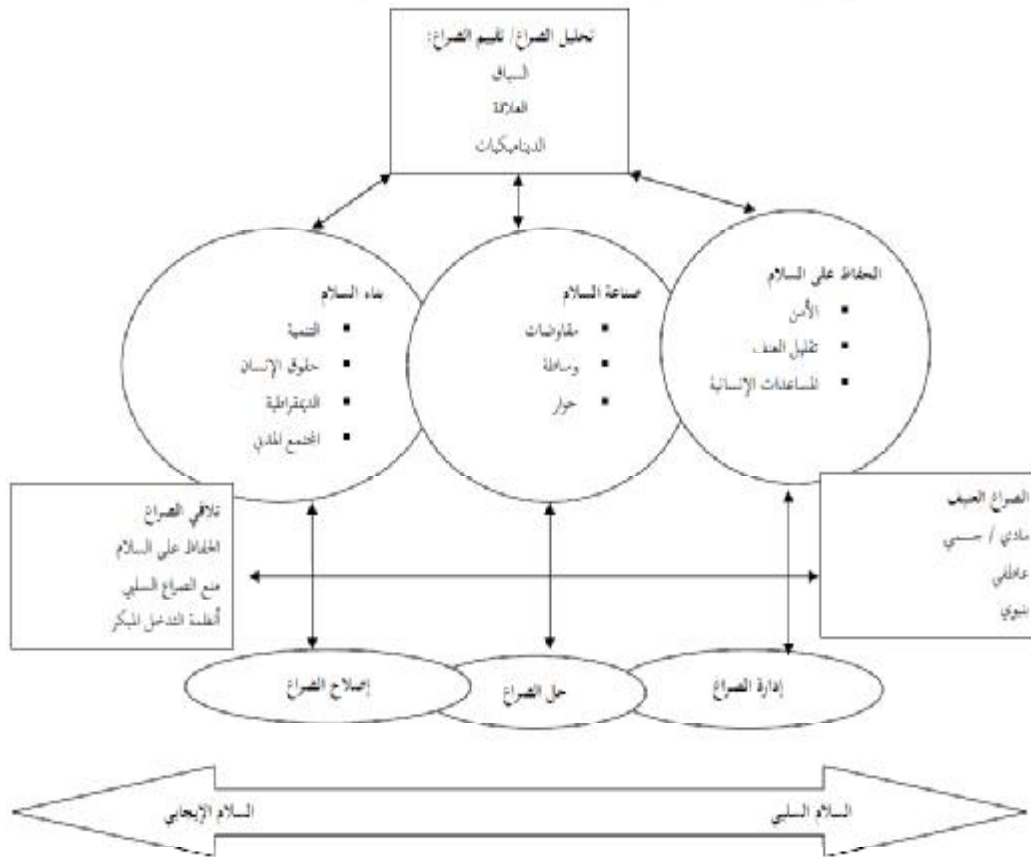
المصدر: عادل زقاغ، المرجع السابق، ص. 25.

وبذلك إن هذه المفاهيم الثلاثة هي متصلة ومكملة لبعضها البعض وهي تشكل حلقة متكاملة تُجسد حالة من التراتبية ضمن الناحية الزمنية - تسير وفقها العلاقة بين هذه المفاهيم¹، بحيث لا يمكن بدء إجراءات بناء السلم إلا عندما تتم السيطرة على الصراع وإقرار الأمن أي بعد فرض السلام، ثم بعد ذلك يأتي حفظ السلم وذلك بافتراض أن السلام قد أعيد إلى نصابه، وأن المطلوب هو المحافظة عليه من الانتكاس، لتأتي مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفيها يتم تحصين السلم حتى لا ينهار مرة أخرى، فبغير ذلك لن يكون بالإمكان تسريح المقاتلين أو نزع سلاحهم أو إعادة إدماجهم أو إجراء الانتخابات، فضلاً عن عدم إمكانية ممارسة الأنشطة الاجتماعية العادية، والتي تعتبر ضرورية لإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها النزاعات.

إذا إن التصور العام لتحقيق السلام والقضاء على النزاع يتشكل وفق التفاعل الإيجابي بين هذه المكونات الثلاثة المؤدي نحو تحقيق السلام الإيجابي وتلافي الصراع، وغياب هذه الأخيرة من شأنه أن يعود بنا نحو النزاع العنيف، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

¹ - يبقى هذا الطرح نسبياً إلى حد ما، لأنه قد يحدث تداخل بين هذه المراحل في بعض الحالات لاسيما مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام.

الشكل 03: تصور عام لعملية ارساء السلام



Source: Amr Abdalla and the students of the course on Navigating Cultures For Peace building, Eastern Mennonite University, summer 2005.

كخلاصة لما تم طرحه وبعد التعرض لكل من مفهوم الحوكمة ومفهوم بناء السلام نتوصل إلى أن المقصود من حوكمة عمليات بناء السلام هو مختلف العمليات التي تهتم بمرحلة ما بعد النزاع، والتي تعمل على القيام بها وتفعيلها مختلف الفواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية وهو ما سيتناوله المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة عمليات بناء السلام

إن حوكمة عمليات بناء السلام هي عمليات شائكة ومعقدة نتيجة لمعطيات بيئة ما بعد النزاع، فالنزاع عادة ما تكون مخلفاته جد معتبرة ممثلة في انهيار مختلف البنى السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وتكون الدولة عاجزة عن القيام بمختلف الوظائف الموكلة لها وعلى رأسها الوظائف الكبرى كتوفير الأمن، فما بالك بباقي الوظائف الأخرى، لذلك تبرز الحاجة إلى ضرورة وجود فواعل أخرى غير رسمية، التي تتقاسم مع الدولة مختلف الأعباء بما يتماشى والصلاحيات المفوضة لها وكذا الامكانيات المتوفرة لديها.

وبذلك يظهر كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص كفاعلين غير رسميين من شأنهما المساعدة في إعادة الإعمار والبناء جنباً إلى جنب مع الدولة وفق ما أصبح يطلق عليه بالحوكمة، أين يتم تقاسم الأدوار وتشارك الوظائف من أجل تحقيق الصالح العام بضمان حقوق وحريات الأفراد، وفسح المجال لممارسة واجباتهم في جو تسوده العدالة وقرار المساواة وكذا الشفافية. وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرضنا لهذه الفواعل الثلاث بالتركيز على المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة كفاعل غير رسمي مهم في هذه العملية، بوصف أن المنظمات غير الحكومية تُشكل إحدى تنظيماته والتي تمثل موضوع الدراسة في حوكمة عمليات بناء السلام.

أولاً: الدولة (الحكومة) كفاعل رسمي في حوكمة عمليات بناء السلام

تشكل الحكومة الإطار التشريعي والقانوني العام في الدولة، وهي تهتم بوضع مختلف القوانين والتشريعات التي تنظم أنشطة كل القطاعات بما فيها القطاع الخاص، كما تعمل على تقديم مختلف الخدمات للمواطنين التي تضمن حصولهم على حقوقهم والتمتع بحرياتهم. ولعل من أهم ما تسعى إليه الدول حالياً هو تهيئة البيئة المساعدة على النهوض بالتنمية الإنسانية من أجل تمكين الأفراد بغية حصولهم على فرص متساوية في جميع المجالات، إلا أن حصول المواطنين على هذه الفرص أصبح يُشكل مسألة نسبية ومتفاوتة بين مختلف الحكومات، ومرد ذلك هو مختلف التحديات التي أصبحت تقف عائقاً أمام الدول والتي يمكن أن نخصرها في¹:

- ❖ التحولات الدولية وزيادة الضغوطات العالمية، وتنامي مختلف الاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتحدى وتُضيق الخناق على حكومات الدول.
- ❖ نفور القطاع الخاص من الاستثمار في بعض المجالات نتيجة لعدم وجود بيئة مساعدة ومسايرة لمتطلبات السوق، مما يضع الدولة في موقف محرج.
- ❖ تزايد احتياجات المواطنين التي تكون في حاجة لملاقة الاستجابة من قبل الحكومة.

¹ - زهير عبد الكريم الكايد، الحكامات، قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 46.

ونتيجة لهذه الأوضاع ظهرت الحوكمة التي تنسجم مضامينها مع التحديات الطارئة على سياسات وأساليب الإدارة الحكومية المعاصرة، لتساهم في صياغة أجندة أدوار جديدة ومحددة لأسلوب عمل الحكومة والتي تتجلى في¹:

1-الحكومة كصانع سياسة **Government as Policy Maker**: يشمل هذا الدور

توفير سياسات منسجمة وفعالة من خلال تحسين عملية اتخاذ القرارات وعملية صنع القواعد والإجراءات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بانسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها.

2-الحكومة كممكن **Government as Enabler**: ويعني ذلك وضع الإطار العام بهدف

تقديم خدمات ومنتجات القطاع العام والخاص وتحسين اختيارات المستهلك وجودة الخدمات، إدخال المنافسة، وترويج استعمال الموارد بكفاية وفعالية.

3-الحكومة كإصلاحي **Government as Reformer**: تقوم الحكومة وبشكل

استراتيجي بتدبير كافة عمليات الإصلاح، وتسيطر وتقييم التجارب في تنفيذ عمليات الإصلاح هذه، حيث تستطيع مؤسسات القطاع العام التعلم من بعضها البعض، كما تقوم بتبادل المعلومات وتقارن مستوى أدائها.

مما تم عرضه نجد أن الدولة كفاعل في عملية الحوكمة تقوم بأدوار محددة بعد أن كانت مسؤولة عن مختلف العمليات، فمنطق التشاركية الذي فرضته الحوكمة أعطى مجالاً أوسع أين تستطيع فواعل أخرى المشاركة، وبالتالي كان هذا الطرح حول أدوار الدولة باعتبارها أحد فواعل الحوكمة، فماذا عن أدوارها في عملية بناء السلام؟

تعاين معظم الدول في مرحلة ما بعد النزاع من الهشاشة وعدم الاستقرار الذي يمس مختلف مجالاتها الحيوية، وتكون غير قادرة على القيام بمختلف وظائفها نتيجة عدم وجود مؤسسات قادرة على ذلك، لذا يتركز اهتمام الجهات الحاكمة في هذه المرحلة على التعاون مع الحكومات المجاورة وأخذ الخبرات والوصفات التي تمررها كل من منظمة الأمم المتحدة ومختلف تنظيمات المجتمع المدني المحلي أو الدولي.

لذلك تعمل هذه الحكومات على إدارة العمليات الانتقالية الحاسمة عن طريق انشاء لجان بناء سلام محلية تكون على اتصال دائم بلجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة²، والتي تعمل على اشراك منظمات المجتمع المدني

¹ - صالح زباني ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 34-35.

² - لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة هي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم الجهود المبذولة في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات، وهي كذلك مفتاح إضافي لقدرة المجتمع الدولي في جدولة أعمال السلام الواسعة النطاق. وتضطلع لجنة بناء السلام بدور فريد في جمع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المانحين الدوليين، والمؤسسات المالية الدولية، والحكومات الوطنية، والدول المساهمة بقوات تعبئة الموارد وتقديم المشورة بشأن اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام في حالات ما بعد النزاع، والانتعاش، وإبراز الثغرات - عند الاقتضاء - التي تهدد بتقويض السلام.

في عملية بناء السلام ودمج وجهات نظر الشباب، كما تركز على إقامة حوار وطني يُقَرَّب من وجهات النظر المتعارضة للمضي قدماً في عملية التنمية وإنجاح عملية بناء السلام بيد أنه وحسب تقارير الأمم المتحدة فإن نسبة ثلث أو نصف البلدان الخارجة من النزاعات تعود إلى السقوط في النزاع خلال خمسة سنوات ويعتبر ما حدث في تاهيتي وتيمور-ليشتي خير دليل على ذلك¹.

ثانياً: القطاع الخاص كفاعل غير رسمي في حوكمة عمليات بناء السلام

يعتبر القطاع الخاص أحد مكونات الحكومة، وهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي دونها لا يمكن تحقيق التنمية السياسية، إذ أن الفشل في إصلاح المؤسسات الاقتصادية يعيق من تحقيق فلسفة الحكومة التي تعتبر عملية البناء والترسيخ الديمقراطي أحد مكوناتها.

تتجه العديد من الدول إلى إفساح المجال للقطاع الخاص وإعطائه مجالاً أوسع للاستثمار، وإنشاء مشاريع حرة تنافسية من خلال فتح الأسواق لما في ذلك من فوائد جمة تصب مجملها في عملية بناء صرح المؤسسات الديمقراطية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية من شأنه أن يقود نحو تحقيق مختلف أشكال التنمية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، حيث أن وجود عدد كبير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية يخلق المنافسة والتي تؤدي إلى تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد، مما يُنعش البيئة التنافسية في شتى المجالات وبذلك يكتسب الأفراد القدرة على الانخراط وتشكيل خلايا يكون لها الأثر الفاعل في المجال السياسي والديمقراطي².

ويلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في عملية بناء السلام من خلال إقامة مشاريع من شأنها المساعدة في إعادة النهوض بالاقتصاد، كما يوفر فرص عمل للأفراد بتشغيلهم في مختلف المؤسسات، بالإضافة إلى مساهمته في الجانب الأمني من خلال الدور الذي تلعبه الشركات الأمنية الخاصة التي تتعاقد في أغلب الأحيان مع هيئة الأمم المتحدة، حيث تُقدم هذه الشركات خدمات متنوعة تتراوح بين الدعم اللوجستي وتقييم المخاطر ودعم الأنشطة الإنسانية وبين التدريب الأمني والخدمات الاستشارية والمرافقين الأمنيين وخدمات الحراسة.

ولكن ما يعاب على عمل هذه الأخيرة، هو لجوء بعض هذه الشركات إلى التعدي على القانون الدولي العام وانتهاك حقوق الإنسان حيث أصبحت تُجرى مجموعة من التحريات قبل توظيف هذه الأخيرة كعمليات التدقيق في بيانات متعاقدي الخدمات الأمنية، وبصفة خاصة فيما يتعلق باحتمال مشاركتهم من قبل في انتهاكات

¹ - كوفي عنان، "مواجهة تحديات عالم متغير"، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، 2006، ص. 39.

² - صالح زباني ومراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 35-36.

لحقوق الإنسان. إن العملية الدولية التي قادتها لجنة الصليب الأحمر الدولية والحكومة السويسرية، والتي أفضت إلى وثيقة مونترو لعام 2008 بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أكدت مسؤولية الدول عن ضمان امتثال هذه الشركات الخاصة للقانون الدولي لحقوق الإنسان¹. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة السويسرية استهلت في عام 2010 مبادرة متعددة الجهات بهدف تنظيم متعاقدات الخدمات الأمنية من القطاع الخاص وتحسين الرقابة عليهم ومساءلتهم، والتي توجت بإصدار المدونة الدولية لقواعد سلوك مقدمي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص².

وبالرغم من هذا يبقى القطاع الخاص يلعب دورا ايجابيا في الجانب الأمني من خلال مشاركته في تدريب القوات الوطنية ومساعدة هذه الأخيرة على التعامل مع الحالات الطارئة التي تُحل بعمليات بناء السلام.

ثالثا: المجتمع المدني كفاعل غير رسمي في حوكمة عمليات بناء السلام

يعتبر المجتمع المدني أحد الفواعل غير الرسمية الذي أصبح يلعب دورا مهما في عملية الحوكمة نتيجة للوظائف التي يقدمها، ليظهر بذلك كشريك للدولة والقطاع الخاص. وتشكل عموما مساهمة آدم فرغسون بداية مرحلة فصل المجتمع المدني عن الدولة وكيفية حمايته من سيطرة النظام السياسي بعدما كان يشكل في نظر العقد الاجتماعي كلا متكاملا ولا فرق بينهما، وحسب فرغسون فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المحكوم بقوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في حياتهم العامة، وهذا يتجسد في تعدد الجمعيات في مختلف المجالات كمحتوى شامل للمجتمع المدني. وبالتالي فالمجتمع المدني عند فرغسون هو ذلك المجتمع الذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية، وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها، وتحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية³.

أما المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي يُعد من أكبر المفكرين تأثيرا على مفهوم المجتمع المدني، أعاد إنتاج مفهوم المجتمع المدني وهو يُؤسس مفاهيمه حول الهيمنة المدنية والسيطرة في محاولة لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية، بحيث رأى أن هناك مجالين يضمنان سيطرة البرجوازية ونظامها: مجال الدولة وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، ومجال المجتمع المدني وفيه تتحقق الوظيفة الثانية وهي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية.

¹ - "الخبراء يدعون إلى الرقابة السليمة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة لحساب الأمم المتحدة"، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 03 سبتمبر 2013، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/26:

<<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/ExpertsCallforProperOversighttoPrivateMilitaryandSecurityFirms.aspx>>

² - ما يعاب على هذه الوثيقة أنها غير ملازمة قانونيا.

³ - Adam Ferguson, *Essai Sur L'histoire De La Société Civile*, (Paris : PUF/l'èthique, 1992), p. 15.

وهكذا نخلص إلى أن المجتمع المدني عند غرامشي يعني المجتمع في كُليته أي النقابات والمدارس والكنيسة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، وهو نقيض المجتمع السياسي ولكنه وثيق الصلة بالدولة¹.

أما ألكسيس دي توكفيل فقد تطرق للمفهوم في كتابه الديمقراطية في أمريكا، حيث حاول القاء الضوء على العدد الكبير من الجمعيات وعلى أهمية الأدوار التي تقوم بها داخل المجتمع.

ويرى دي توكفيل أن الدفاع عن الدولة التي تحكم المجتمع المدني باسم المصلحة العامة يؤدي إلى تطور خطير نحو الاستبدادية، لذلك على الجمعيات أن تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع، وبالتالي فالمجتمع المدني عنده هو المشاركة الطوعية للأفراد الأحرار داخل الدوائر المختلفة لتنظيمات المجتمع بحيث تُقلّل طغيان الدولة على تلك الروح الطوعية، فهو عماد أساسي لتلقين الديمقراطية والمواطنة وهو العين الفاحصة والمستقلة للمجتمع².

ولقد تطور المجتمع المدني في العصر الحالي، ليرز في الوقت الراهن عصر العولمة وينشأ فضاء علمي جديد شكّل إطاراً جديداً لمجتمع مدني يلعب دوراً في القضايا التي تتصل بنطاق الفضاء العالمي، وقد برز ذلك بشكل أساسي في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الرشيد ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية على الصعيدين القطري والعالمي ومحاربة الفساد والحوكمة، ليصبح المجتمع المدني مجالاً يُتيح إشراك المواطنين في عملية التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية المجتمع المدني في الحوكمة من خلال مفهوم المقاربة التشاركية التي تعتبر إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير السياسات أين يُشارك في صناعة وتدبير السياسات ضمن سلسلة تواصلية تُمكن للأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، والتي تؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار آراء وتطلعات المجموعات والأطراف المعنية حسب الإمكان³.

وتساهم المقاربة التشاركية في ترقية وتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني في ميدان صناعة السياسات المختلفة وذلك بحكم أنها تُساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها، كما تساعد في تفادي الصدمات الناجمة عن تعارض مقترحات ومشاريع المؤسسات الرسمية مع طموحات وتطلعات المواطنين.

¹ - عبد الكريم أبوحلاوة، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، عالم الفكر، مارس 1999، ص. 17.

² - محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 79.

³ - صالح زباني ومراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 39.

وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأدوار المختلفة التي تلعبها مختلف تنظيمات المجتمع المدني في عمليات السلام عبر مراحلها المختلفة، فهي على سبيل المثال تقوم بأنشطة الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية عبر تدخل طرف ثالث -والذي قد يكون منظمة غير حكومية- وتسهيل عمل ورش الحوار، الوساطة، وبناء العلاقات، كما تلعب المنظمات غير الحكومية باعتبارها إحدى تنظيمات المجتمع المدني دوراً مهماً في عملية التنمية لاسيما التنمية الإنسانية بتمكين الأفراد وتطوير قدراتهم¹، وتساهم بشتى الأشكال في إعادة إحياء عملية التنمية وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع².

بعد التعرض إلى التأصيل المفاهيمي لحوكمة عمليات بناء السلام، لا بد أن تُورد التأصيل النظري لحوكمة عمليات بناء السلام من خلال تناول مختلف المقاربات النظرية المفسرة لذلك وهو ما سيتناوله المبحث الثاني بالدراسة والتحليل، لنصل في نهاية الفصل إلى تشكيل تصور مفاهيمي نظري للموضوع.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية لحوكمة عمليات بناء السلام

تنامى الاهتمام خلال فترة الحرب الباردة بدراسات السلام والنزاع نتيجة ظهور وانتشار حركات الاستقلال الوطني والتحرر من العنصرية وازدياد الحركات المطالبة بحقوق العمال والنساء والأقليات في عقود الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، فضلاً عن بروز أشكال عديدة من المعاناة الإنسانية كالعنف والفقر والإضطهاد. ولقد استدعى هذا الاهتمام ضرورة تأسيس علم مستقل يُعنى بفهم أسباب ودوافع هذه الظواهر وآلياتها مع كيفية تسوية أو حل النزاعات المتصلة بها.

ومنذ نهاية الستينيات بدأت بعض الجامعات والمراكز الأكاديمية في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، في تخصيص دورات دراسية لمجال السلام والنزاع، ثم تطور ذلك إلى تأسيس برامج أكاديمية لدراسات النزاع والسلام كمجال أكاديمي مستقل³.

ولقد برزت العديد من النماذج المعرفية التي حاولت تقديم قواعد عامة للتفسير من خلال الاستناد إلى مجموع المفاهيم والافتراضات التي جاءت بها، إذ حاول العديد من المنظرين من خلال دراساتهم الحديثة وصف كيف، ولماذا، ومن يُحدث النزاعات، ولقد كان للعديد من هذه النظريات صلة مباشرة بتطور نظرية بناء السلام.

¹ - مارتينا فيشر، "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانات والتحديات" ترجمة يوسف حجازي، مركز بحوث برغوف للإدارة البناءة للنزاعات، النسخة الأولى، أكتوبر 2006، ص 8-9.

² - سيمم التطرق إلى مختلف الوظائف والأدوار التي تؤديها للمنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام بكثير من التفصيل في العناصر المتبقية من هذه الدراسة.

³ - نجاد الصمادي، "حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة 2009-2010، ص 6.

<http://tfpb.org/pic/arabic-hal-niza3at.pdf>

وبذلك تُشكل دراسات بناء السلام حقلاً جديداً نسبياً، وقد عملت على تطوير النظريات القائمة والتقليدية بنقل الاهتمام إلى كيفية المحافظة على السلام الذي تم تحقيقه وتعزيز مرحلة ما بعد النزاع بإرساء أسس السلام المتساند.

المطلب الأول: اسهام نظريات العلاقات الدولية في موضوع بناء السلام

سنتناول في هذا المطلب بعض نظريات العلاقات الدولية من خلال إبراز مختلف المحددات التي تُميز هذه النظريات والتي يمكن من خلالها تفسير وفهم متطلبات مرحلة بناء السلام.

الفرع الأول: نظريات السلام

تشير نظريات السلام إلى تلك النظريات التي تجعل من السلام المحور الأساسي لها والهدف التي تسعى إلى تحقيقه من خلال تقديم وصفة محددة تتماشى ومنطلقاتها الأساسية.

وسيتناول كل من نظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace Theory ونظرية السلام السلبي والإيجابي Negative vs Positive Peace Theory لغاتونغ.

أولاً: نظرية السلام الديمقراطي

تمثل نظرية السلام الديمقراطي إحدى التيارات المثالية للنظرية الليبرالية التي لاقت زخماً كبيراً نتيجة ارتكازها على فكرة أن الديمقراطية هي المصدر الرئيسي للسلام. وقد ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن العشرين، وتمثلت الحجة البارزة في انتشارها إلى كون انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي¹، وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بشكل كبير بكتابات Bruce Rasset و Michael Doyle في حين تعود الجذور التاريخية لهذه النظرية إلى منطق Emmanuel Kant الذي يُعتبر كتابه السلام الدائم أو Perpetual Peace من الكتب المثالية في العلاقات الدولية، والذي اقترح فيه ستة مواد تمهيدية التي تعبر عن الشروط السلبية للسلام، وثلاثة مواد نهائية التي تمثل الشروط الإيجابية للسلام الدائم:

*الشروط السلبية²:

❖ معاهدة السلام لا تُعد كذلك إذا انطوت نية عاقيدها على أمر من شأنه إثارة الحرب في المستقبل.

❖ أية دولة مستقلة لا يجوز أن تملكها دولة أخرى بأي شكل من الأشكال.

¹ - جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط. 1 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 428.

² - إيمانويل كانت، مشروع السلام الدائم، ترجمة عثمان أمين (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1967) ص ص. 37-45.

- ❖ يجب أن تُلغى الجيوش الدائمة الغاء تاما على مر الزمان.
- ❖ يجب ألا تعقد الدول قروضا من أجل منازعاتها الخارجية.
- ❖ لا يجوز لأية دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أوفي طريقة الحكم فيها.
- ❖ لا يجوز لأية دولة إبان الحرب أن تستبيح لنفسها اقتراح أعمال عدائية من شأنها عند عودة السلم أن تجعل الثقة بين الدولتين أمرا مستحيلا.

الشروط الإيجابية¹:

- ❖ أن يكون دستور كل دولة دستورا جمهوريا.
- ❖ ينبغي أن يقوم قانون الشعب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة.
- ❖ حق النزول الأجنبي من حيث التشريع العالمي مقصور على اكرام مثواه.

لقد تأثر Doyle بأعمال Kant وانعكس ذلك في أعماله إذ رأى بأن كل من التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود يفسر اتجاهات الميل نحو السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وأضاف بأن غياب هذه الصفات يُفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية تميل إلى الحرب.

يرى أصحاب هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات ليس نادرة ولا وجود لها، ولكنهم يميلون إلى فكرة أن هذه الديمقراطيات تُسوّي خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها من دون التهديد باستخدام أي قوة عسكرية أو استخدامهما فعلا. ومن البديهي أن تتعارض المصالح بين الدول الديمقراطية لكن المعايير والقيود المؤسسية تُشير إلى استحالة استعمال هذه الدول للقوة تجاه بعضها البعض، فهي تُفضل وسائل أكثر سلمية كالمفاوضات، والوساطة².

كما يذهب Bruce Russett إلى اعتبار أن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، فمما لا شك فيه أن القوة والتأثيرات الاستراتيجية تُؤثر في حسابات جميع الدول، بما في ذلك الديمقراطيات مما يؤدي إلى ميل كفتها أحيانا، كما يرى بأن القيم الديمقراطية لا تكفي وحدها في القضاء على الحروب³.

¹ - إيمانويل كانت، المرجع السابق، ص. 53-60.

² - جون ييليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص. 429.

³ - نفس المرجع، ص. 430.

وبذلك وبفضل النقاشات التي تناولتها هذه النظرية حول الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية وكيف أن الديمقراطية تلعب دورا في الحد من النزاعات أو حتى تقليلها، نجد أن التحليلات المعمقة لهذه النظرية تشير إلى مساهمتها في تحقيق السلام من خلال القضاء على النزاعات ودور مختلف الفواعل في خلق دول جديدة خالية من النزاعات قائمة على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما يتوافق مع مرحلة بناء السلام أين يتم العمل على ارساء أسس جديدة تتوافق والقيم الديمقراطية الليبرالية، وأين تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في ذلك، وهوما ذهبت إليه هذه النظرية بأن المنظمات الدولية هي إحدى السبل التي يمكن أن تنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية، وتوسع مناطق السلام، حيث أن NGOs المهتمة بحقوق الإنسان وحل النزاعات تلعب دورا كبيرا في تطوير نهج صنع وبناء السلام العالمي¹.

كما يذهب العديد من المنظرين إلى أن حوكمة أشكال الديمقراطية هي القدرة على ضمان السلام والاستقرار داخل الدول وخارجها. إن هذا الربط بين حوكمة أشكال الديمقراطية وتحقيق السلام انعكس في أعمال المفكرين Call و Barnett حيث ناقشا بأن السبب الرئيسي وراء تدخل العديد من الدول في بناء السلام هو أنها ترى بأن هناك علاقة بين الاستقرار الداخلي وعدم الاستقرار الإقليمي².

وبذلك تقود هذه الوضعية إلى تبني الحكم الديمقراطي القائم على ثقافة الديمقراطية التي تُعرّف عبر اقرار مجموعة من المواقف لحل النزاعات العنيفة.

ثانيا: نظرية السلام السلبي والإيجابي

يرجع الفضل في ظهور هذه النظرية إلى الباحث الأكاديمي Johan Galtung الذي وإثر دراسته للسلام والعنف توصل إلى أن هناك نوعين من السلام:

1- السلام السلبي: ويشير إلى غياب العنف الشخصي أو العنف المباشر بمعنى الحرب.

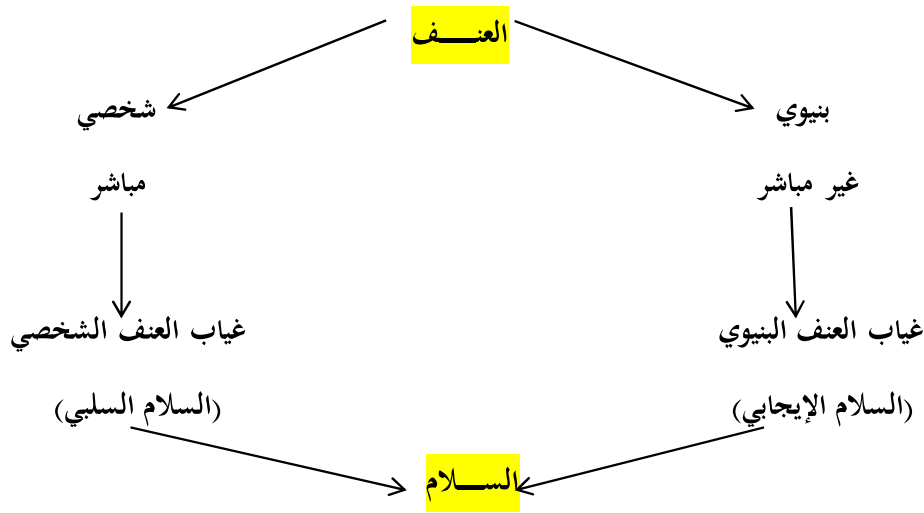
2- السلام الإيجابي: والذي يعني غياب العنف البنيوي أو الثقافي.

وبالتالي فالجمع بين النوع الأول والثاني يقود إلى تحقيق السلام، في حين غياب هذين الإثنين من شأنه أن يعزز من العنف وهوما يوضحه الشكل التالي:

1- Oliver P. Richmond, "NGO's and Emerging of Peace Making: Post Westphalian Approach", Annual Convention of International Study Association, Los Angeles, see: Columbia International Affairs Online. <<https://www.ciaonet.org/>>

2- Ryerson Christie, Peace Building and NGO's: State-Civil Society Interactions 1st publication (New York: Routledge, 2013), p. 33.

الشكل 04: فكرة السلام والعنف عند غالتونغ



Source: Johan Galtung, "Violence, Peace and Peace Research", Journal Of Peace Research, Vol. 6, No. 3, p. 13.

إن المفاهيم التقليدية للعنف المباشر ركزت على منع العنف واستخدام الوساطة لحل المشاكل وهو ما اصطلح على تسميته بالسلام السلي. ونتيجة لذلك فإن الاستقرار الدولي غالباً ما كان يحدث عبر اتفاقيات الردع المدعومة بالقوة العسكرية، وهو ما يتماشى مع النزاعات ما بين الدول، أين تكون السلطات المركزية للدولة قادرة على الأمر بوقف إطلاق النار. ولكن هذا يكون صالحاً فقط في حالة النزاعات ما بين الدول، فعلى المستوى الداخلي يختلف الأمر، فداخل الدولة تكون هذه الوسائل أقل استخداماً نتيجة لوجود العديد من القضايا المتشابهة¹.

إن السلام الإيجابي قدم مفهوماً عاماً للسلام الذي يرتبط بتطوير الشروط العادلة والمنصفة ويشير إلى غياب العنف البنيوي، في حين الغياب البسيط للعنف المباشر لا يُفسر كيفية تعامل الدول مع النظم الاجتماعية المختلفة التي لا يمكن الدفاع عنها.

وبالتالي فالسلام الإيجابي هو الذي يُعنى بإزالة العنف البنيوي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المساواة بين الجماعات المختلفة الذي من شأنه أن يقلل من التوترات، كما أن القضاء على القمع الاجتماعي ومعالجة الفقر ضروري للسلام الاجتماعي.

¹- Johan Galtung, "Violence, Peace and Peace Research", Journal Of Peace Research, Vol. 6, No. 3, 1996, p. 183.

إن السلام الإيجابي حسب هذا التصور هو مرادف لبناء السلام أو السلام المستدام الذي تكون فيه عمليات التنمية بشتى مجالاتها مهمة فهي تؤثر على نوعية الحياة التي سيعيشها الأفراد، وهي في الحقيقة أهداف أساسية لفواعل وعمليات مرحلة ما بعد النزاع، وإهمال أحدها من شأنه أن يبعث من جديد أسباب النزاع التي تؤدي إلى الانتكاس نحو هذا الأخير.

الفرع الثاني: نظرية الاحتياجات الأساسية

تقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعيقون إشباعها. ويعتبر John Burton و Johan Galtung من أهم مناصري هذه النظرية، ويُفرّق مؤيدي هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية¹.

يحتاج الأفراد إلى مجموعة من الفرص من أجل المضي قدما، والعيش وتحقيق النجاح في المجتمع، وحرمانهم من ذلك يؤدي إلى انتقادهم لتصورات الخصم، الذي يتعلق بكيفية ترجمة الأفراد للعمليات وهيكلية النظم من حولهم. إن ترجمة الأفراد لتصورات الطرف الآخر تختلف كثيرا وذلك يرجع بالأساس إلى الثقافات المتناقضة، اللغات والعادات التي عززتها في الغالب القوات الثورية والمليشيات المسلحة، وبذلك فمرحلة بناء السلام تحتاج إلى تلبية حاجات الأفراد التي تتباين بين احتياجات مادية وأخرى معنوية، وعجز الدولة أو مختلف الفواعل الأخرى عن تحقيقها يؤدي إلى عودة النزاع من جديد.

لقد رأى Burton أن طريقة تفكير الأفراد يقودها تكرار الأحداث السابقة وتشرعها رغبات نجاح الأفراد، وبذلك اقترح نظرية اختزالية حول طرق وصف العنف البنيوي من خلال مجموع الاحتياجات الانسانية الأساسية². إن نظرية الاحتياجات الأساسية لبورتون نبذت المفهوم الذي يرى بأن النزاع يقوم على الإكراه والقوة، واقترحت بدلا من ذلك أن الأفراد يرغبون في مجموعة من متطلبات استمرار الحياة، ولكن لديهم كذلك احتياجات مرتبطة بالاعتماد على الذات والبقاء على قيد الحياة كالغذاء والماء.

رفضت نظرية الاحتياجات المسلمات القائلة بأن العنف موجود في لاوعي الانسان، والحقيقة أن هناك بعض الحاجات الانسانية المشتركة التي تمثل مشكلات لمنظري النزاعات، ولكن تقترح أيضا القواسم المشتركة لتسهيل الصعوبات التي تواجهها فواعل بناء السلام، وتضم هذه الاحتياجات مشاكل الأمن المادي، التحفيز

¹ - نجاد الصمادي، المرجع السابق، ص 13.

² - John Burton, Conflict: Resolution and Prevention (London: Macmillan Press Ltd, 1990), p. 35.

الفكري، والتعرف على الهوية. وبالتالي من أجل الوقاية من النزاع أو الانتكاس نحوه مجددا تُؤكد النظرية على ضرورة تلبية الاحتياجات الانسانية من خلال الوفاء باحتياجاتهم في مجتمع متناغم¹.

ويضيف Burton بأن الأفراد لن يقبلوا الترتيبات المؤسساتية التي تُنكر تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية، فالطريق الوحيد للوقاية من النزاع الاجتماعي هو ارضاء أو توفير الإدراك، والارتياح لهذه الاحتياجات.

ما يمكن ملاحظته حول هذه النظرية هو أن تلبية احتياجات الأفراد في مرحلة ما بعد النزاع وتفهمها من قبل مختلف الفواعل من شأنه أن يعزز من استقرار تلك المرحلة فالاعتراف مثلاً بلغة فئة مهمشة واعتبارها كلغة محلية من شأنه أن يُطور من معنويات تلك الفئة التي عانت التهميش مثلاً، كما أن السماح لمختلف المجموعات الاثنية بالمشاركة في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات أو تمتعهم بحق الترشح في المجالس المحلية من شأنه أن يلبي احتياجاتهم التي لطالما عانوا وبلاتها ويدفع بمؤلاء الأفراد نحو الانتاج والمشاركة في عملية التنمية وبالتالي تعزيز بناء السلام والحوّل دون العودة إلى النزاع.

المطلب الثاني: تطور المقاربات العملية لمرحلة ما بعد النزاع

إن الدراسات التي تتناول موضوع بناء السلام تتوافق مع مختلف المفاهيم الدولية للسلام، كما تواكب المفاضلة بين السلام الإيجابي والسلام السلبي. إلا أنه وما يلاحظ على هذه الدراسات هو استخدامها لمنهجيات مختلفة في مقارنة وسائل وطرق ونماذج بناء السلام، وهو ما أدى إلى التفريق بين منهجيتين مختلفتين أُستخدمتا في مختلف الدراسات المتعلقة ببناء السلام حيث نجد:

1- المقارنة المعيارية:

يُشار إلى هذه المقاربة إلى أنها شاملة وتضم كل ما ينطبق عامة على تحليلات المستوى الوطني أو على الصعيد الكلي Macro . ما يميز هذه المقاربة هو أنها الزامية ومتكاملة، لأنها تحاول تصميم نموذج واسع وكامل لبناء السلام يشمل تدخلا محتملا يضم الحوكمة، بناء القدرات، صنع القرار، والتحول الديمقراطي².

إن هذه المقاربة متعددة المستويات وتخصص عادة أدوار الدولة، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والأفراد في الجهود المبذولة لبناء السلام، وتتميز هذه المقاربة في قدرتها على الربط بين بناء السلام والعديد من المجالات الأخرى، كما تقدم توجيهات لخبراء ومؤسسات عاملة في مجال بناء السلام من أجل مساعدتهم على بناء نموذج لبناء السلام الاجتماعي والسياسي.

¹- Roy Ramashray, Social Conflicts and Needs Theories: Some Observations, Conflict, Human Need Theory (New York: St Martins Press, 1990), p. 125.

²- رامي ع. اللقيس، "رسم صورة عامة عن انتاج المعرفة حول بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، بيروت، أكاديمية بناء السلام، 2011، ص. 26.

<<http://www.peacebuildingacademy.org/ar/content/103.pdf>>

ما يلاحظ على هذه المقاربة أنه تم استخدامها من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة UNO، والإسكوا ECRI¹ كما تتبنى العديد من المنظمات غير الحكومية هذه المقاربة من خلال تجسيدها في عملها الميداني في بيئة بناء السلام.

2- المقاربة التحليلية:

تقوم هذه المقاربة بحل المشاكل وتسعى إلى بناء السلام في مناطق مختلفة، وهي لا تطلق أحكاماً قيمية بقدر ما تدرس النتائج والتأثيرات والتبعات، وتصف الجهود المبذولة في بناء السلام بالناجحة أو الجيدة أو السيئة².

من أكثر من استخدم هذه المقاربة هم الباحثون المتخصصون في مجال بناء السلام، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الذين طُلب منهم تقييم نتائج جهود بناء السلام في مجالات مختلفة.

وعلى العموم إن استعمال هذه المقاربات يختلف من دراسة إلى أخرى، كما أنه قد تُستعمل الواحدة بدلا من الأخرى وفقا لما يتطلبه الموضوع أو الموقف. وتعمل المنظمات غير الحكومية وفقا لهذه المقاربات بما يتماشى ومجال عملها والوسائل التي تملكها وأهدافها المسطرة للعمل في مجال بناء السلام، فقد يكون تخصص منظمة ما في مجال معين ولكنها نتيجة لمعطيات بيئية ما بعد النزاع قد تندخل للعمل في مجالات أخرى، كما يمكنها التكيف مع خصوصيات المجتمعات المتدخلة فيها وهو ما سنحاول تبيان من خلال عرضنا للأمثلة التالية:

تعتبر منظمة Femmes en Action pour le Développement FADI

Intégré إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنشط في إقليم كيفو، والتي تعمل على تعليم النساء والبنات وتمكينهن، وبالرغم من تخصص هذه المنظمة في شؤون المرأة نجدها قامت بتوسيع نشاطاتها لتقوم كذلك بتعليم الرجال والأولاد بعدما تيقنت من تفشي الجهل والأمية في صفوف الجنس الذكوري الذي عانى من الحرب وانخراطه في الميليشيات المسلحة و صفوف المتمردين في سن مبكرة مما حرمه من التعليم. كما تنشط هذه المنظمة في التعريف بكيفية حماية الأفراد من فيروس نقص المناعة المكتسبة HIV وكيفية ممارسة الجنس بطريقة آمنة³.

تمثل منظمة كير Care إحدى المنظمات التي تعمل وفق المقاربة المعيارية إذ تنشط في مجالات عديدة كتمكين المرأة، حالات الطوارئ، والتنمية.

¹- الإسكوا: هي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تضم 24 دولة عربية، وتعمل في مجال بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز قدرات مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على المستويين المركزي والمحلي.

²- نفس المرجع، ص. 27.

³- See more at: <<http://kvinnaatillkvinna.se/en/country/dr-congo/organisations-we-support/>>

تساهم منظمة The V Day Organization¹ في الدفاع عن حقوق المرأة، حيث تعمل من أجل القضاء على استغلال النساء والفتيات في شرق الكونغو، وتطالب بإنهاء الإفلات من العقوبة للجرائم المرتكبة، وقد طورت مجالاتها لتصبح تشمل تقديم برامج تعليمية وأخرى للتدريب المهني ومهارات القيادة².

إن نشاطات NGOs في مجال بناء السلام عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف المنظمات سواء كانت محلية أو أجنبية، كما تتباين نشاطاتها وفقاً لمجال تخصصها من جهة، ومعطيات بيئة ما بعد النزاع من جهة أخرى، حيث تلجأ NGOs في بعض الأحيان إلى إضافة نشاطات جديدة تدعم أنشطتها الأصلية حتى تستطيع تلبية احتياجات الأفراد، كما قد تلجأ إلى تكييف رؤاها ومبادئها مع خصوصية المجتمعات الناشطة بها لاسيما إذا اصطدمت بالمووروثات المجتمعية ممثلة بالعادات والتقاليد وهو ما سيتناوله المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

المبحث الثالث: تدخل المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام

تُشكل المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations أو كما تُختصر NGO's إحدى أهم تنظيمات المجتمع المدني Civil Society Organisations أو CSO's التي تنشط في مختلف مراحل النزاع، من خلال ممارستها للعديد من الأدوار أثناء النزاع وبعده، حيث تنشط في مجال الإغاثة الإنسانية، حماية حقوق الإنسان، تحقيق التنمية... وغيرها من العمليات التي تهتم بإعادة الإعمار والقضاء على النزاع.

سنركز في هذه الدراسة على دور NGOs في مرحلة ما بعد النزاع ألا وهي مرحلة بناء السلام Peacebuilding's Phase من خلال تناول مختلف العمليات والنشاطات التي تؤديها هذه المنظمات مركزين في دراستنا على أربعة أدوات مفتاحية ممثلة في: متى /When/ لماذا /Why/ ماهي /What/ كيف /How والتي يمكن شرحها وفق الجدول التالي:

¹ - هي عبارة عن حملة عالمية، شعارها صوتك، هو انتصارنا وحتى يتوقف العنف Your Voice, Our Victory & Until The violence Stops

² - See more at: < <http://www.vday.org/congo.wall.mingb> >

الجدول 01: تدخل المنظمات غير الحكومية في مرحلة بناء السلام

كيف « How »	ماهي « What »	لماذا « Why »	متى « When »	
كيف تقوم بإنجاز مهامها ومختلف الوسائل المستعملة في ذلك.	فيم تتجلى العمليات التي تقوم بها.	لماذا تتدخل أي الأهداف التي تسعى لتحقيقها.	توقيت تدخل المنظمات والتي تكون في مرحلة بناء السلام.	المنظمات غير الحكومية NGOs

(الجدول من اعداد الطالبة)

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

إن الباحث في نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية يجد أن هذه الأخيرة هي وليدة العصر الحديث، إذ ظهرت هذه الأخيرة في القرن 19م¹، وفي ذلك الوقت لم تكن قد ظهرت تحت تسمية NGOs ولكن كجمعيات دولية²، إلا أن أهدافها لم تتغير منذ ظهورها فمعظم منظمات القرن الواحد والعشرين مازالت محافظة على نفس الأهداف التي تشمل دائما محاربة الفقر، محاولة إيجاد حلول للنزاعات، حماية البيئة، والمساعدة الانسانية مروراً بحقوق الإنسان.

ولقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية بالتوازي مع مراحل تطورها، كما اكتسبت نفوذاً أوسع في مجالات أخرى على نحو متزايد، إلا أنه وبالرغم من نشاط هذه الأخيرة لم تعترف الأمم المتحدة بهذه الأخيرة حتى بعد سنوات عديدة، فخلال مرحلة السبعينات والثمانينات بدأت تبدو NGOs أكثر احتراماً من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء من خلال اظهار قدرتها في تشكيل أجندة للتنمية العالمية ووضع مختلف السياسات التنموية³. وعلاوة على ذلك قامت في هذه الفترة بإثبات نفسها لتكون شريك تنفيذي مهم من خلال الإستجابة للأزمات الإنسانية مما أدى إلى زيادة وضوح الرؤية بشأنها بعد أن وقع اشكال حول ماهية هذه المنظمات حينما تمت الإشارة إليها دائماً كجمعيات دولية. ولكن وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت صيغة معينة

¹ - في سنة 1823 تم انشاء British and Foreign anti Slavery Society كأول حركة مناهضة للعبودية، وفي نهاية القرن 19 م ظهرت كذلك Sociétés de Secours au Blessures جمعيات الإغاثة التي أصبحت من أشهر الجمعيات الوطنية في الصليب الأحمر.

² - Philippe Ryfman, *Les ONG* (Paris: La Découverte, 2004), p. 18.

³ - Simona Florea, "The Role of NGOs in Post Conflict Reconstruction: A Partnership with The United Nations" (Master's Thesis, Webster University, Geneva, July 2005), pp. 38-39.

للإشارة إليها في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 71¹، في إشارة حول وجودها، وبالرغم من ذلك فإن المادة 71 لم تقدم تعريفا لها.

لقد استغرقت الأمم المتحدة ما يقارب الأربعين سنة، حتى قامت من خلال القرار 1996/31² في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC بتعريف المنظمات غير الحكومية على أنها تعتبر كل منظمة منظمة غير حكومية التي لم تؤسس من قبل جهة حكومية أو من خلال اتفاق حكومي دولي، حتى ولو قبلت أعضاء معينين من قبل الدولة، ولكن شرط ألا تتعارض عضوية هذا العضو مع حرية تعبيرها.

وبالتالي فحينما نتكلم عن NGOs فإننا نُقر بوجود المجتمع المدني CSOs الذي يُعرّف على أنه مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية الموجودة في الحياة العامة، وتُعرّف عن مصالحها وقيم أعضائها أو آخرين على أسس عرقية، ثقافية، سياسية، علمية، أو دينية.

وفي سنوات التسعينات تزايد عددها بأعداد مضاعفة كما تنامت أهميتها نتيجة لمجموعة من التفسيرات التي قدمتها كل من Tobias Debeil & Monika Sticht والتي نذكر منها³:

- ❖ تقديم المؤتمرات العالمية محفزات هائلة للأمم المتحدة في التسعينيات لإنشاء منظمات غير حكومية جديدة ولتوسيع المنظمات القائمة المعنية بالتنمية وقضايا البيئة على المستوى الدولي.
- ❖ دعم أنشطة شبكات عمل الفاعلين غير الحكوميين العابرة للحدود القومية من قبل نفوذ وسائل الإعلام المتزايد إلى جانب عوالة وسائل الاتصال عبر التقنيات المعلوماتية الإلكترونية.
- ❖ قيام منظمات المجتمع المدني الدولية بدور تعويضي عن خدمات الرعاية الاجتماعية التي كانت الدولة تتولاها في الماضي (مثل الصحة، التعليم، والسياسات الاجتماعية) نتيجة للمشروع الليبرالي الجديد الداعي لتخفيض أنشطة الدولة في هذا المجال، أما الانتقاد اليساري للدولة الاستبدادية فيقابله الانتقاد المحافظ لدولة الرفاه.

¹ - نصت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلية في اختصاصه وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما قد يجريها إذا رأى ذلك ملائمة مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن.

² - القرار 1996/31 صدر في 1996/07/25.

³ - مارتينا فيشر، المرجع السابق، ص 6-7.

❖ تلعب المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول النامية دور البديل وتقوم بأنشطة في مجالات الصحة والتعليم بعد أن كانت تقوم بها الدولة سابقا، وخصوصا أن البرامج الدولية للإصلاحات الاقتصادية، مثل البرامج التابعة لصندوق النقد الدولي التي أجبرت الدول على تخفيض خدماتها العامة.

وبذلك فقد أدت هذه الأسباب إلى تزايد عدد هذه المنظمات التي تنشط في مختلف مناطق العالم التي مزقتها الحروب، ولعل القارة الأفريقية تضم أكبر عدد من هذه المنظمات وتليها القارة الآسيوية باعتبارها تضم أكثر البؤر توترا في العالم.

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية

لقد لاق مفهوم NGOs كغيره من المفاهيم صعوبة اعطاء تعريف شامل ومحدد له، وذلك إنما يرجع لما تم طرحه سابقا بالإضافة إلى ميزة النسبية كونه يُمثل أحد المفاهيم في العلوم السياسية بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة.

ولقد تنوعت وتمايزت التعاريف المقدمة له كل حسب رأيه وبمجال تخصصه، وفيما يلي سنحاول عرض بعض التعاريف لمفكرين ومؤسسات متخصصة حتى نستطيع تشكيل تصور عام حول ماهية هذه المنظمات:

* يعرف المفكر Marcel Merle المنظمات غير الحكومية على أنها: "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من قبل خواص ينتمون إلى دول مختلفة بغية تحقيق أهداف تكون دون الكسب أو الربح"¹.

ما يلاحظ على هذا التعريف هو تركيزه على الجانب غير الربحي والدولي في تكوين هذه المنظمات.

* يرى كل من الباحثين Hudson & Beilefeld أن المنظمات غير الحكومية: "هي منظمات ذات منفعة تعمل على تحقيق أهداف محددة بتقديم السلع والخدمات للمجتمع، تأسست وفقا لإرادة طوعية بمبادرة من أعضائها الطوعيين، وهي لا تقوم بتوزيع الأرباح على الأفراد بصفتهم الفردية، كما تعرض قيمة عقلانية غالبا ما تتمحور حول أفكار وعناصر أيديولوجية قوية"².

* كما يعرفها الباحثين كولار ومنصور ميلاد بأنها تنظيمات تشكلت بطريقة عفوية وهي لا تتكون من الدول وإنما من جمعيات وحركات وهي لا تهدف إلى الربح.³

¹- Michael Yaziji and Jonathan Doh, NGOs and Corporations: Conflict and Collaboration (New York: Cambridge University Press, 2009), p. 9.

²- Ibid., p. 5.

³ - مبروك غضبان، للمدخل إلى العلاقات الدولية (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 249.

وبذلك يؤكد الباحثان في هذا التعريف على الصبغة غير الحكومية للمنظمة، بالإضافة إلى عدم سعيها وراء تحقيق المنفعة الخاصة أو الربح المشترك لأعضاء هذه المنظمة.

* يعرف البنك الدولي NGOs على أنها: "منظمات خاصة تمارس أنشطة تهدف إلى تخفيف المعاناة وتمثيل مصالح الفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والقيام بالتنمية في المجتمعات"¹.

ما يلاحظ على تعريف البنك الدولي أن NGOs هي منظمات قائمة على المبادئ وتعتمد بشكل كلي أو جزئي على التبرعات الخيرية والعمل التطوعي، وبذلك يشكل كل من الإيثار والتطوع جوهر عملها.

* حدد الاتحاد الأوروبي الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية من خلال ما جاءت به معاهدة ستراسبورغ لسنة 1986 حينما اعترفت بالشخصية القانونية لها، وقد اعتبرت أن NGOs هي كل مؤسسة خاصة أو جمعية تتوفر فيها الشروط التالية²:

- ❖ يجب أن تمارس عملها في دولتين على الأقل وألا يكون هدفها هو الربح.
- ❖ وجود مقر حقيقي لها بإحدى الدول، على أن يكون متكيف ومتوافق مع المتطلبات المجتمعية لهذه الدولة.

- ❖ الزامية حصولها على موافقة بدء نشاطها من قبل الدولة التي يوجد بها مقرها.

بعد عرض مختلف هذه التعاريف سواء كانت لمفكرين أو لمؤسسات دولية فإننا نستخلص أنه وبالرغم من تعدد هذه التعاريف وتنوعها إلا أنها تشترك في فكرة عامة حول ماهية NGOs متمثلة في كونها تنظيمات نشأت نتيجة لرغبة داخلية نابغة من الأعضاء المؤسسين لها، تعمل من أجل الصالح العام فأهدافها انسانية تطوعية بالأساس وهي لدى قيامها بذلك لا تسعى إلى تحقيق أي فائدة أو ربح خاص.

الفرع الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية

تساهم NGOs في عمليات السلام من خلال القيام بالعديد من الوظائف التي تعجز أحيانا كل من الدولة والقطاع الخاص عن القيام بها وفي الغالب تكون NGOs الأنسب للقيام بها لمرونتها في التعامل وخبرتها الميدانية في مختلف المسائل المتعلقة ببناء السلام هذا من جهة، من جهة أخرى قد تتعاون هذه المنظمات مع كل

¹ - مارتينا فيشر، المرجع السابق، ص. 4.

² - مليكة عياد، "دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003)، ص. 39-40.

من الدولة والقطاع الخاص في قضايا حساسة كالأمن مثلا، إلا أن هناك مجموعة من الوظائف التي تؤديها وتشمل¹:

- ❖ الحماية Protection : وتعني حماية المواطنين من العنف.
- ❖ الرصد والمراقبة Monitoring : وتشير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان مع التركيز على تنفيذ اتفاقيات السلام.
- ❖ الدفاع Advocacy : الدفاع من أجل السلام وكذا حقوق الإنسان.
- ❖ التحسيس Socialization : تنشئة قيم السلام والديمقراطية وتطوير هوية الجماعات المهمشة.
- ❖ تعزيز التلاحم بين الجماعات المتخاصمة أو Inter-group Social Cohesion .
- ❖ تعزيز الحوار على المستويين المحلي والدولي Inter-Mediation and Facilitation .
- ❖ تقديم الخدمات Service Delivery : وذلك بغية خلق منافذ لبناء السلام.

إن هذه الوظائف هي بمثابة محاور كبرى للتعريف بالأدوار التي تلعبها NGOs في مجال بناء السلام، وفيما يلي سنتطرق إلى مختلف الوظائف الموجهة لعملية بناء السلام والتي نذكر منها:

1- تقديم المساعدة على مستوى المجتمع المحلي²: حيث تنجّه مجهودات NGOs في هذه النقطة نحو مواطني المجتمع المحلي أين تتواجد ويكون تدخلها منظما وأفقيا حيث تعمل على تقديم مختلف المساعدات سواء تعلق ذلك بالمساعدات المادية (كالطعام والماء في حالة الجوع والفقر، تقديم الأدوية إذا تعلق بالجانب الصحي... إلخ) أو المساعدات المعنوية (تقديم الدعم النفسي للاجئين، وللنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب والإهانة...).

2- تكوين الفواعل المحلية باستخدام أساليب نوعية: والذي يكون من خلال انشاء جمعيات محلية تتوافق رؤاها مع تلك التي تحملها المنظمة الرسمية، وتدريبها لمعرفة كيفية التعامل مع مختلف الحالات والمواقف في حالة ما إذا عاد وانتكس النزاع.

1- Harriet Jepchumbakidombo, "The Role Of Civil Society In Peacebuilding : Lessons From The TEGLA Lorupe Peace Foundation", Essay Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Post Graduate Certificate in Conflict Resolution Skills of Coventry University, Centre for Peace and Reconciliation Studies 2013, p. 15.

<https://profiles.uonbi.ac.ke/hkidombo/files/role_of_civil_society_in_peace_building_-_tlpf_essay_7.1.2013.pdf>

2- Connie Peck, Sustainable Peace : The Role of The UN and Regional Organizations in Preventing Conflict (New York: Rowman & Littlefield Publishers, 1998), p. 231.

- 3- العمل مع المراكز الاقليمية من أجل ابلاغهم بالمشاكل المحلية ومختلف أنشطة NGOs فهي تلعب دور الوسيط في التوفيق بين أطراف النزاع (الحكومة، المعارضة، وحركات التحرر) حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام والمضي في عمليات بناء السلام¹.
- 4- انشاء وسائل اعلام وتقارير بديلة عن الحرب والسلم.
- 5- مراقبة الانتخابات والمؤسسات والأنشطة الحكومية المعنية بعملية الديمقراطية².
- 6- ترسيخ ثقافة السلام بتوفير محفزات لتخطي الحرب عبر الفن والموسيقى والفعاليات الثقافية.
- 7- تعزيز جهود تسريح الجنود ونزع السلاح.
- 8- حماية الأفراد المهددين، وضمان أمن الأقليات، واللاجئين.
- 9- تدعيم الاصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف السلمي.
- 10- تشجيع وتحضير مبادرات من أجل الحوار بين الأديان.
- 11- مراقبة حقوق الإنسان، وتوثيق جرائم الحرب، وتقصي الحقائق، ودعم البحث عن المفقودين.

إن هذه الوظائف التي تقدمها المنظمات غير الحكومية تختلف وتباين من منظمة إلى أخرى وذلك يرجع لتخصص كل منظمة وهو ما سنوضحه في المطلب الموالي عند الحديث عن تصنيف المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: تبيولوجيا المنظمات غير الحكومية

تعددت التصنيفات المقدمة للمنظمات غير الحكومية فكل قدم تصور معين مستندا في ذلك إلى طبيعة نشاط NGOs، والجهة المسؤولة عن انشائها، وكذا مدى استقلاليتها الفعلية عن الدول أو الجهات الحكومية. وبذلك سنورد فيما يلي بعض التصنيفات التي ركزت كل منها على متغير معين الذي يشكل العامل المحدد في تصنيفها.

الفرع الأول: التصنيف العام

إن هذا التصنيف الذي سنتعرض له هو التصنيف الشائع الذي يصنف المنظمات على أساس تخصصها ومجال عملها³:

1- Pamela Aall and others, What do NGO bring to Peace Making (Washington DC, United States Institute of Peace Press, 2001), p. 372.

2- مارتينا فيشر، المرجع السابق، ص 8.

3- كان لا بد من الإشارة إلى هذا التصنيف حتى يتسنى لنا فهم مجال عمل كل منظمة ودورها في عملية بناء السلام وهوما سنستفيض في شرحه في عناصر البحث المتبقية.

1- المنظمات غير الحكومية الخدمية Service NGO's :

يشمل هذا النوع مختلف المنظمات غير الحكومية التي تعمل في خدمة الصالح العام من خلال تقديم مختلف السلع والحاجات التي يحتاجها الأفراد نتيجة عجز الدولة عن تقديمها وذلك يعود في الكثير من الأحيان إلى تدهور الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي تكون النزاعات السبب الرئيسي لها¹. وبذلك تبرز هنا NGOs كضامن وممول أول لاحتياجات الأفراد سواء كانت غذائية، أو صحية، أو نفسية. ومن هذه المنظمات نذكر: منظمة الهلال الأحمر التي تقدم مساعداتها في الإغاثة، منظمة أطباء بلا حدود والتي تنشط في توفير وتوزيع الأدوية... إلخ".

2- المنظمات غير الحكومية المطالبات Advocacy NGO's :

وهي تلك المنظمات التي تعمل على ترقية المصالح، وإعادة هيكلة مختلف الأنظمة سواء الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، من خلال قيامها بمجموعة من النشاطات كنشر ثقافة السلم بين الأفراد، قيادة الأبحاث وتولي تنظيم المؤتمرات، حماية حقوق الأفراد، ونشر وتوفير المعلومات للناس... إلخ". ومن أمثلة هذه المنظمات نذكر: منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية.

3- المنظمات غير الحكومية الهجينة Hybrid NGO's :

إن اسم هذه المنظمات يدل على نشاطها، إذ تجمع هذه المنظمات بين الشكل الأول والثاني فهي مزيج يسعى إلى تقديم الخدمات بالإضافة إلى الدفاع عن مجموع القضايا التي تُؤمن بها وتنشط فيها. وهناك عدد كبير من هذه المنظمات الهجينة والتي نذكر من بينها: الصندوق العالمي للطبيعة التي تنشط في حماية البيئة والضغط لسن القوانين والتشريعات²، ومنظمة أوكسفام التي تعمل على إغاثة المنكوبين وتحقيق التنمية الشاملة.

الفرع الثاني: التصنيفات الخاصة

ما يميز هذا النوع من التصنيفات هو استخدامها لمحددات أكثر دقة عند تناولها لأنواع NGOs، وستعرض إلى إحدى أهم هذه التصنيفات وهي تلك التي قدمها المفكر Oliver P. Richmond والذي ركز في تصنيفه على عاملي التمويل ومصادر النفوذ وبذلك قدم نموذجه وفق الشكل التالي³:

1-Governmental NGO's GONGO's: وتضم المنظمات غير الحكومية التي

تعمل كواجهة لأنشطة الحكومات.

1- Michael Yaziji and Jonathan Doh, Op.cit., p. 9.

2- Ibid, p. 10.

3- Oliver P. Richmond, "NGOs, Peace and Human Security", International Peace Keeping, Vol. 10, No. 1, 2003, p. 3.

2- Business Organized NGO's BINGO's : وهي المنظمات التجارية

المنظمة.

3- Donor Organized NGO's DONGO's : وتشير إلى المنظمات المانحة التي

أنشئت لأغراض محددة كالتنمية، الإغاثة، وحالات الطوارئ.

4- Quasi NGO's QUANGO's : وهي المنظمات شبه الحكومية، مثل بعض

NGO's الاسكندنافية، الكندية، والأمريكية التي تكون قريبة من الحكومات وكثيرا ما تعكس خدماتها.

إن التصنيف الذي قدمه Richmond هو تصنيف دقيق وموضوعي أكثر منه وصفي وظيفي، إذ تعرّض إلى المرجعيات التي تنطلق منها NGOs والتي تنعكس فيما بعد في نشاطها، فهو لم يتناول التصنيفات التقليدية القائمة على حساب التخصص ومجال عملها وإنما حاول فهم هذه المنظمات واستيعاب نشاطاتها بما يتماشى ومبادئها التي تعكس في الحقيقة مرجعيتها التأسيسية أو البراغمية.

كحوصلة لما تم عرضه حول تصنيف المنظمات غير الحكومية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تنشط في مجالات محددة وقد تتداخل هذه المجالات لتشكل مجال نشاط أوسع، إلا أنه وبالرغم من العمل الخيري لهذه المنظمات فهي في الأخير تبقى مصداقيتها نسبية إلى حد كبير بسبب مرجعيتها التمويلية ومصادر نفوذها التي تقود في النهاية إلى الحكومات التي من المفروض أن تغيب عن تشكيل NGOs شكلا ومضمونا.

لكن وبالرغم من اختلاف التصنيفات وتعدددها، تبقى المنظمات غير الحكومية بتعدد اختصاصاتها ومجالات عملها تتدخل في عمليات السلام ليشمل نشاطها خمسة أبعاد رئيسية وهي¹:

1-البعد السياسي والمؤسساتي: والذي يشمل ارساء الديمقراطية، اصلاح الدولة، الاحترام والتمسك

بحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

2-البعد الأمني والعسكري: ويشمل نزع السلاح، القضاء على عسكرة الدولة، اعادة ادماج المقاتلين

السابقين وازالة الألغام.

3-البعد الاجتماعي: يُشير إلى إعادة ادماج النازحين واللاجئين، وإعادة تهيئة الخدمات الاجتماعية

الأساسية، بتركيز الاهتمام على احتياجات أكثر الفئات ضعفا (النساء، والأطفال، والمعاقين، وحالات الفقر المدقع) وإعادة تنشيط النسيج الاجتماعي.

1- Manuela Mesa Peinado, The Role Of NGOs And The Civil Society In Peace And Reconciliation Processes, pp. 2-3.

<http://www.ceipaz.org/images/contenido/Role%20of%20NGOs%20and%20civil%20society%20in%20peacebuilding.pdf>

4-البعد الاقتصادي: ويضم مختلف العمليات التي من شأنها التغلب على التشوهات التي أصابت الجانب الاقتصادي، من خلال إعادة بناء البنية التحتية الانتاجية الأساسية، وإعادة تنشيط الطلب والانتاج في الأسواق المحلية وتعزيز الأمن الغذائي، بتطوير الاصلاحات الهيكلية كالإصلاح الزراعي، والتي تسمح بالتغلب على حالات الفقر وعدم المساواة التي تفاقمت كثيرا أثناء النزاع.

5-البعد البيئي: ويركز على ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمساواة في الحصول عليها، بالإضافة إلى تسخير كل الموارد الطبيعية والبشرية من أجل النهوض ودفع عجلة التنمية في كافة المجالات.

بعد تناول مختلف تصنيفات المنظمات غير الحكومية وفهم أسباب تدخلها، من الضروري الانتقال إلى مرحلة أخرى في دراستنا هذه والتي ستكون حول مختلف المجالات التي تنشط فيها NGOs والتي سنناقش فيها مختلف العمليات التي تُنفذها هذه المنظمات في مرحلة بناء السلام مع التطرق إلى الأدوات العديدة التي تستعملها بغية نجاح عمليات تدخلها، وهو في الحقيقة ما يُمثل مضمون الفصل الثاني من دراستنا هذه.

الفصل الثاني: أبعاد تدخل

المنظمات غير الحكومية في حوكمة

عمليات بناء السلام

الفصل الثاني: أبعاد تدخل المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام

إن عمليات بناء السلام هي عمليات معقدة بطبيعتها ومتعددة الأبعاد، وهي تقتضي التدخل في مجالات عديدة تشمل الأمن، التنمية، العدالة، حقوق الإنسان، والديمقراطية.

ينبع هذا من مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها كاستعادة قدرة الدولة على ضمان وتوفير الأمن والحفاظ على النظام العام، مع تعزيز دولة الحق واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى دعم خلق مؤسسات سياسية ووضع عمليات شرعية تشاركية، وتطوير وتشجيع الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عودة وإعادة توطين النازحين واللاجئين الذين شردتهم النزاع.

تشمل عمليات بناء السلام تدخل العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، حيث لا يوجد أي فاعل دولي أو غير دولي بإمكانه أن يأخذ على عاتقه وزن إدارة المساعدات، وإعادة التهيئة. ومن بين الفواعل التي تشارك في هذه العمليات نجد NGOs التي تؤدي دورا محوريا في تأسيس وتعزيز الخدمات وإعادة تهيئة بيئة ما بعد النزاع من أجل إعادة بناء الدولة والمؤسسات وهو ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال عرض مختلف العمليات التي تقوم بها NGOs.

المبحث الأول: المستويات التصورية لإسهام المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام

تملك NGOs مؤهلات وامكانيات معتبرة التي جعلت منها أحد أهم الفواعل المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع، حيث اكتسبت خبرة ميدانية كبيرة في مجال بناء السلام وذلك إنما يرجع إلى طبيعة تركيبها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة¹، فهي تعرف كيف تبني علاقات ثقة مع السكان المحليين حتى يتم قبولها بسهولة وبالتالي كسب شرعيتها، بالإضافة إلى تطوير مشاريع وشراكات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام.

إن برامج إعادة البناء والتهيئة من وجهة نظر NGOs لا يجب أن يكون هدفها استبدال أو تعويض البنية التحتية والموارد المادية فقط، وإنما يشمل كذلك تقوية البنى الاجتماعية، السياسية، والإدارية للمجتمعات

¹ - Jonathan Blais, "Consolidation de La Paix et Approche globale : Vers Une Intégration Des ONG?", p.6.
<www.peacebuild.ca/Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf>

المتضررة بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانوا من التهميش، الاستغلال، والتهجير طوال سنوات النزاع¹. وبذلك تضع معظم NGOs العاملة في مراحل ما بعد النزاع تصورات لطبيعة عملها قائمة بالأساس على ضمان استرجاع وحماية حقوق الأفراد، وتمكينهم وبناء قدراتهم من خلال برامج وورشات عمل من شأنها التعريف بما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات، واعطائهم مجال أفسح من الحريات التي تُسهم في إطلاق العنان لروح الإبداع والعطاء داخل المجتمع وبالتالي الانخراط في مختلف العمليات التنموية.

المطلب الأول: تعزيز الأمن الإنساني بين مقتضيات إقرار النظام العام ومتطلبات حماية حقوق الإنسان

يُمثل الأمن الإنساني ثمرة مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الأمن انطلاقاً من الأمن العسكري مروراً بالأمن القومي وصولاً إلى ما أصبح يُطلق عليه بالأمن الإنساني أو Human Security الذي يشمل مختلف أبعاد الأمن التي يحتاجها الفرد. ولعل الحديث عن مرحلة بناء السلام يستدعي تناول هذا الشق المهم من هذه المرحلة نتيجة ارتباط الأمن بالاستقرار والطمأنينة الواجب توافرها في هذه المرحلة، فمن الاستحالة الشروع في تفعيل مختلف عمليات بناء السلام كالتنمية، بناء المؤسسات، التمكين وغيرها... دون تأسيس قاعدة أمنية متينة محورها الفرد وقوامها الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الإنساني وحقوق الإنسان

تعددت الأدبيات التي تناولت مفهوم كل من الأمن الإنساني وحقوق الإنسان وسنحاول من خلال معالجتنا لهذا العنصر التطرق إلى أهم المساهمات في هذا المجال والتي أدت إلى بلورة كلا المفهومين، والذي كان من المنطقي التعرض لهما حتى تتضح الصورة فيما بعد حول ماذا نعني بعمليات NGOs في حماية وتعزيز كليهما في مرحلة بناء السلام.

أولاً: مفهوم الأمن الإنساني

لقد شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة مختلف القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طُرِح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني، وقد تمكن W. E. Blatz سنة 1966 في كتابه الأمن الإنساني: بعض التأملات Human Security : Some Reflections من تقديم تصور حول الأمن الفردي Individual Security Theory حيث رأى بأن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل

¹- Jonathan Blais, Op. cit., p.8.

يضم جميع العلاقات الاجتماعية التي تربط الجماعات والمجتمع، وتُمثل بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة¹. وقد تناولت التقارير بشأن مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ولكن لعل أبرزها مساهمات بعض اللجان المستقلة في UNO ومنها لجنة برونتلاند Bruntland Comission التي أصدرت تقرير بعنوان Our Common Future سنة 1987 أين تم التأكيد على أن أية استراتيجية للتنمية المستدامة لا بد وأن تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني من خلال العمل على تحقيق الانسجام بين الإنسان و البيئة²، وبذلك ومنذ تلك الفترة بدأت تتضح معالم مفهوم الأمن الإنساني.

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الأمن الإنساني بالرغم من وجود اتفاق حول اعتبار أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل، إلا أن التعاريف التي قُدمت للمفهوم تمايزت بين ثلاثة مقاربات: المقاربة الواسعة، المقاربة الضيقة، والمقاربة التوفيقية.

1- **المقاربة الواسعة:** يتجلى الأمن الإنساني وفق هذه المقاربة في الوقاية من مختلف التهديدات التي تمس أمن وسلامة الإنسان كالجوع، الحرمان، الفقر، والتخلف، وهو ما تجسده التعاريف التالية:

* يرى الباحثان Hans Van & Edward Newman أن الأمن الإنساني يعني: "الأمن الشامل والمستدام من الخوف، والنزاعات، والتجاهل، والفقر، والحرمان الاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى الجوع"³.

* يُشير Amitav Acharya إلى أن الأمن الإنساني يتكون من ثلاثة أبعاد أساسية هي التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة، والتحرر من المعاناة في أوقات النزاعات⁴.

* عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 الأمن الإنساني على أنه: "السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع، المرض، والقمع بالدرجة الأولى، كما يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو في الوظائف أو المجتمعات"⁵.

¹ - حديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ط. 1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص. 22.

² - Kanti Bajpai, "An Expression Of Threats Versus Capabilities Across Time And Space", Security Dialogue, Vol.35, No. 3, 2004, p. 3.

³ - Hans Van Ginkel and Edward Newman, "In Question Of Human Security", Japan Review Of International Affairs, Vol. 14, No. 1, 2000, p. 79.

⁴ - Amitav Acharya, "Guns and Butter: Why Do Human Security and Traditional Security Co-exist in Asia", Global Economic Review, Vol. 32, No. 3, 2003, p1.

⁵ - United Nations Development Program: Human Development Report (New York: Oxford University Press, 1994), p. 23.

2- **المقاربة الضيقة:** تركز هذه المقاربة في تعريفها للأمن الإنساني على تحديد مظاهر العنف التي تُسببها النزاعات وكذا مخلفات هذه الأخيرة، بالإضافة إلى مختلف التهديدات الناتجة عن سياسات الدول الفاشلة أو الاستبدادية، وهو ما ذهب إليه Andrew Mack حينما تحدث عن أن المصادر الأساسية لأمن الأفراد تنبع من الصراعات داخل الدول وليس بين الدول، بحيث تتسبب الحروب الحادثة داخل الدولة الواحدة في قتل الأفراد أكثر مما تتسبب فيه الجريمة المنظمة¹.

3- **المقاربة التوفيقية:** تجمع هذه المقاربة بين الطرحين السابقين معا وهو ما تعرض له الباحث Taylor Owen الذي قدم إطار يهدف إلى التوفيق بين المقاربة الواسعة والمقاربة الضيقة من خلال تحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت التهديد والخطر بالإضافة إلى توفير المرونة اللازمة للتحليل².

بالرغم من تعدد التعاريف المقدمة للأمن الإنساني إلا أنها تجتمع كلها في جعل الفرد هو وحدة التحليل الأساسية بدلا من الدولة التي شكلت لعقود طويلة الوحدة الأساسية للتحليل في كل الدراسات الأمنية، وبذلك تم الانتقال نحو الفرد ليصبح هو الهدف والغاية في الدراسات الأمنية الحديثة.

وبالتالي مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل وواسع حيث يشمل مختلف أبعاد الأمن التي يحتاجها الفرد، وقد أقر جمهور الباحثين بوجود سبعة أبعاد أساسية التي من شأنها أن تكفل جميع احتياجات وكرامة الإنسان وتتمثل في: الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، والأمن الشخصي³.

ثانيا: مفهوم حقوق الإنسان

ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 أنه يولد جميع الناس أحرارا في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يُعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء. وقد كان هذا الإعلان العالمي ثمرة عمل دؤوب لسنوات عديدة من طرف المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع الدولي ككل، وعليه ومنذ ذلك

¹ - See more at: Andrew Mack, "Human Security in The New Millenium", Work in Progress, Vol. 16, No. 3, 2002, United Nations University, p. 5.

² - Taylor Owen, "Human Security –Conflict, Critique and Consensus Colloquium Remarks and a Proposal For a Threshold- Based Definition", Security Dialogue, 2004, p. 138.

³ - من أجل مزيد من المعلومات حول الأبعاد السبعة للأمن الإنساني أنظر إلى: صفية ادري، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص ص. 45-48.

الحين تم التقنين لحقوق الإنسان في دساتير وقوانين واتفاقيات العديد من الدول، وتم ضمها في أجنداث العديد من المنظمات غير الحكومية والحكومية لتصبح بذلك منهاجا للعمل وعقيدة متبناة يتم الدفاع عنها كلما استلزم الأمر.

وبالرغم من الصيت الكبير الذي حققته حقوق الإنسان على المستويين النظري والعملي، إلا أنه لم يتم التوصل لبلورة مفهوم محدد لها وذلك إنما يرجع لتشابك وتداخل هذه الحقوق من جهة وصعوبة الفصل بينها، أو للاختلافات الفكرية والمرجعية الايديولوجية لكل باحث ولكن هذا لا يمنع من وجود تصور موحد نسبي حول ماهية حقوق الإنسان وهو ما سنحاول توضيحه من خلال عرضنا لبعض التعاريف:

*يُعرف الباحث رينيه كاسان وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها: "فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تُتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استنادا على كرامته الإنسانية"¹.

ما يلاحظ على هذا التعريف هو اضعاف صفة العلمية على حقوق الإنسان وبالتالي اعتبارها علم مستقل بذاته الذي يضمن اعطاء حقوق الأفراد استنادا إلى اعتبار الفرد إنسان ويتمتع بكرامة.

*يذهب المفكر محمد مجذوب إلى اعتبار حقوق الإنسان بأنها: "مجموع الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته، والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما"².

يُركز هذا التعريف على الحقوق الطبيعية التي تُولد مع الإنسان وتكون لصيقة بشخصه كإنسان، ولا يتحدث عن مختلف الحقوق الأخرى التي تكون مكتسبة في الغالب.

*يُعرف Andrew Kuper حقوق الإنسان على أنها: "تلك الحقوق التي تتعلق بالإنسان كإنسان وقد أخذت الدول تتسابق من أجل تعزيز هذه الحقوق التي اتفق المجتمع الدولي على ضرورة أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع دون تمييز، فالاتفاق على الحقوق الأساسية للإنسان يمكنها أن تؤسس مستقبل لنظام دولي أكثر استقرارا وهذا ما كان يرمي إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"³.

¹ - عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشرعية الإسلامية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص. 3.

² - محمد سعيد مجذوب، "الحيات العامة وحقوق الإنسان"، في لبنان في الثقافة العربية وتحديات المستقبل (بيروت: ندوة العمل الوطني في قصر الأونسكو، 1991)، ص. 16.

³ - Andrew Kuper, Democracy Beyond Borders Justice and Representation in Global Institutions (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 26.

يُشدد هذا التعريف على ضرورة تمتع الأفراد في جميع الدول بمختلف الحقوق دون تمييز بينهم، كما يُركز على الدور الذي تلعبه الدول في تعزيز وترقية هذه الحقوق والذي من شأنه أن يقود نحو نظام دولي أكثر استقراراً وأمناً.

بالرغم من تعدد التعاريف وتمايز مؤشراتّها إلا أنّها تُركز على أن حقوق الإنسان هي حقوق مرتبطة بكيان الفرد كإنسان، والكثير من الحقوق تولد معه، وأخرى يتم اكتسابها نتيجة عيشه في مجتمع يُؤمن بضمان الحقوق والحريات.

ربما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 أول اعتراف رسمي بحقوق الأفراد ولكنه لم يكن الأخير إذ تم تدعيم هذا الإعلان بالعهدين الاقتصادي والاجتماعي سنة 1966 والذين ضما مجموعة من الحقوق الأخرى، ليتم تدعيم هذين العهدين بمجموعة من المواثيق والاتفاقيات والقوانين المقننة لحقوق الإنسان التي يُعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان أبرزها. ولقد تطورت حقوق الإنسان في العصر الحديث لتُصنف وفق أجيال حيث نجد:

1-الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية، وهو جيل الإنسان الفرد والمواطن وتشمل:

الحق في الحياة، الحرية، الأمن، عدم التعرض للتعذيب، التحرر من العبودية، المشاركة السياسية، حرية الرأي والتعبير، حرية التنقل، وحق الملكية.

2-الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو جيل الحقوق الجماعية وتشمل:

العمل، التعليم، المستوى اللائق للمعيشة، المأكل، المأوى، و الرعاية الصحية.

3-الجيل الثالث: الحقوق البيئية والثقافية والتنموية، وهو الجيل الجديد ويُطلق عليها جيل التضامن بين البشرية

جمعاء في مواجهة التحديات التي تعترضها أو تهدد بقاءها وتشمل: حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير، الحق في التنمية، وحق الشعوب في السلم.

إن هذه الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان تعكس أهمية الحديث عن حقوق الإنسان ببعدها الواسع دون التركيز على جيل دون آخر، وعلى الرغم من أن وجود هذه الأجيال قد عمّق الهوة بين أنواع الحقوق وعكس أزمة أولويات في التعامل معها لاسيما إبان الحروب¹، إلا أنه وبوجود هذه الأجيال أصبحت هناك قناعة تامة حول

¹ - أسماء مرابسي، "إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة: منظمة العفو الدولية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص. 51.

العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والأمن الإنساني لاسيما بين حقوق الإنسان وهذا الأخير الذي تطرح العلاقة بينهما جدلا واسعا وهو ماسنحاول ايضاحه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: المنظمات غير الحكومية و ثنائية (الأمن الإنساني/ حقوق الإنسان)

تجمع بين مفهوم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان علاقة جدلية، إذ تعددت الدراسات التي تناولت طبيعة هذه الأخيرة وأهم محدداتها بعد أن ساد جدل واسع حول حدود العلاقة بينهما، ومدى استقلال الواحد عن الآخر هذا من جهة، بالإضافة إلى إبراز دور NGOs في تفعيل مضامين الأمن الإنساني من أجل اقرار النظام العام وحماية حقوق الإنسان التي تُعتبر ضرورة من مستلزمات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع من جهة أخرى.

أولاً: جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

تعددت الطروحات بشأن طبيعة العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، حيث يذهب البعض من المفكرين إلى اعتبارهما مكملين لبعضهما البعض، في حين يذهب فريق آخر من الباحثين إلى اعتبارهما نفس الشيء نتيجة تركيز كليهما على توفير حد أدنى من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد بصرف النظر عن النوع، الدين أو الجنس. ويعود هذا الاختلاف إلى تداخل وتشابه الموضوعات التي يتناولها كلا المفهومين وهو ما سنوضحه من خلال عرضنا لمختلف النقاط الآتية:

- إن الأمن الإنساني هو حق إنساني، حيث أن هناك ارتباط كبير بين مفهوم الأمن الإنساني كالتحرر من الخوف وحقوق الإنسان الواردة في الجيل الأول للحقوق المدنية، وكذلك التحرر من الحاجة الواردة في الجيل الثاني، بالإضافة إلى توافق حقوق الجيل الثالث مع الحق في التنمية، الصحة، والبيئة.¹

- إذا كانت حقوق الإنسان تنطوي على المطالبة باحترام حريات أساسية للبشر، فإن ذلك يدفع للتساؤل عن ماهية هذه الحريات التي على المجتمع الاعتراف بها وتعزيزها، وهنا يُمكن للأمن الإنساني أن يُسهم في تحديد أهمية التحرر من أوجه انعدام الأمن بمستوياته كلها، فالحرية المرتبطة بالأمن الإنساني هي فئة مهمة من فئات حقوق الإنسان.²

¹ - صفية إدري، المرجع السابق، ص 51.

² - حولة محي الدين يوسف، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص. 540.

-من شأن حقوق الإنسان أن تشكل إطاراً معيارياً يُحدد جانباً من مضمون الأمن الإنساني فالوثائق الدولية المتعددة التي تضمن حقوق الإنسان من اعلانات واتفاقيات قد تضمنت العديد من عناصر الأمن الإنساني، كما يشمل الأمن الإنساني مختلف التهديدات التي تؤثر على أمن الفرد وضمان تمتعه بحقوقه كالكوارث الطبيعية، ومختلف التهديدات الدولية.

-تُمثل حقوق الإنسان في الغالب الأسباب الرئيسية للنزاع، وبذلك يُشكل انعدام الأمن العامل المحدد في المقاربة التي تركز على التهديدات في تفسير الأمن الإنساني باعتباره يُوفر الإطار التحليلي للصلات والروابط السببية بين مختلف التهديدات والمخاوف في حالة انتهاك حقوق الإنسان، وبذلك احترام حقوق الإنسان يُقلص من احتمالات حدوث النزاعات.

-يُركز مفهوم حقوق الإنسان على البعد القانوني في مطالبه بتوافر مختلف الحقوق من خلال سن تشريعات وقوانين كفيلة بوضع التزامات خاصة تُجَاه حقوق محددة كحقوق الطفل أو حقوق المرأة... الخ، في حين يُركز الأمن الإنساني على كيفية اصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد¹.

-يُمكن للأمن الإنساني المساعدة في تجاوز الفجوة بين أجيال حقوق الإنسان وحل النزاع بينها لأنه مفهوم شامل يجمع بين كل تلك الحقوق، وبذلك فهو يتداخل مع حقوق الإنسان في حالات الحؤول دون نشوب النزاع وبناء السلام لمرحلة ما بعد النزاع.

-يتعدى الأمن الإنساني ضمان حقوق الإنسان، بل يحاول البحث في مصادر التهديدات المختلفة لهذه الحقوق وأنواع المؤسسات وترتيبات الحوكمة اللازمة لاستدامتها².

ما يُمكن استخلاصه من خلال عرضنا لهذه النقاط أن الأمن الإنساني شرط لإرساء حقوق الإنسان، كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنساني هو غاية من غايات حقوق الإنسان التي من الصعب تحقيقها في حال غيابه. وبذلك إن كل من الأمن الإنساني وحقوق الإنسان مُكمل لبعضه البعض فهما وجهان لعملة واحدة، وهو ما تحرص عليه معظم المنظمات غير الحكومية عند تدخلها في إعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع، حيث تعتمد آليات عمل محددة لتفعيل مضامين الأمن الإنساني بشكل يتناسب ومتطلبات حماية حقوق الإنسان.

¹ - خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص. 64.

² - صفية إدري، المرجع السابق، ص. 52.

ثانياً: آليات المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني

إن تفعيل مضامين الأمن الإنساني في مرحلة بناء السلام يتضمن تطوير المنظمات غير الحكومية NGOs لمجموعة من العلاقات والأدوار لحماية الأفراد من حالات انعدام الأمن، لذا فهي تصيغ مجموعة من الآليات التي تُمكنها من تحقيق أهدافها.

ولقد طوّر الباحث Chadwick Alger نموذج يضم مجموعة من الأدوات المستخدمة في عملية بناء السلام والتعامل الفعال مع تهديدات الأمن الإنساني، حيث اعتمد على تطوير التعاون العابر للقوميات، والذي يتضمن نسق واسع من الأدوار المشتركة لكل من الدولة والفواعل غير الدولانية، من خلال اعتماد آليات التشبيك والتحالفات والشراكات، الحملات العالمية، والمؤتمرات. ويتم استخدام هذه الآليات من أجل الحماية والتدخل في الحالات التي تتضمن انتهاكات وتهديدات مستمرة لأمن الأفراد وسلامتهم¹.

وبذلك طوّرت NGOs مجموعة من الآليات التي تعمل وفقها على تعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع والتي نورد منها ما يلي:

❖ بناء الشبكات التعاونية: بالنظر إلى تعقد القضايا المتصلة بإرساء الأمن الإنساني والحفاظة

عليه، تقتضي الجهود الرامية إلى النهوض بالأمن الإنساني تعاون عدد من الشركاء الاستراتيجيين على المستويين المحلي والدولي فتلجأ المنظمات غير الحكومية إلى بناء شبكات محلية أو عالمية من أجل توسيع مجال عملها من خلال اشراك فواعل جديدة وتطوير شراكات فعالة بُغية حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني². وتضم هذه الشبكات المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، التي تجمع بينها قيم مشتركة وأهداف مشتركة، وبذلك تعمل على تبادل المعلومات فيما بينها وتسهيل عمل بعضها البعض.

❖ لجان تقصي الحقائق: تقتضي هذه الآلية تشكيل لجان تقصي حقائق وهي عبارة عن

هيئات للتحقيق ذات طابع مؤقت ومرخص لها رسمياً، يتم انشاؤها وفقاً لمرحلة النزاع التي

¹ - صفية ادري، المرجع السابق، ص. 93.

² - غادة علي موسى، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي: "الأمن الإنساني في الدول العربية"، عمان، الأردن، 14 - 15 مارس 2005)، ص. 17.

تتواجد بها NGOs وفي حالتنا هذه يتم انشاؤها في محاولة لتوضيح معالم مرحلة ما بعد النزاع أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فتقوم NGOs بتحديد مهام وصلاحيات هذه اللجان والتأكيد عليها بالتعاون مع باقي NGOs "التشبيك".
وتُساعد هذه اللجان المنظمات غير الحكومية على وضع سجل دقيق لمعطيات بيئة التقصي، كما تساعد في تقييم التكاليف الإنسانية الناتجة عن التهديد أو الإتهاك لأمن الأفراد وحقوقهم¹. وما يميز اللجان التي تُشرف عليها NGOs هو تمتعها بالمصادقية في نظر الرأي العام الوطني والدولي، على غرار تلك التي تُنشئها الدول التي لا تتمتع بتقاريرها بالشفافية في غالب الأحيان وتخدم مصالح الدولة التي كثيرا ما تكون متورطة في موضوع التحقيق.

❖ **القضاء ورفع الدعاوي القضائية:** يُعتبر إقامة العدالة الجنائية أحد أهم الخطوات في تفعيل الأمن الإنساني من خلال صون كرامة الإنسان والتحرر من الخوف، حيث يُشكل اللجوء إلى القضاء عنصر أساسي للتصدي لمختلف الانتهاكات والتهديدات التي طالت حقوق وأمن الأفراد². إن خضوع المعتدين لمحاكمات عادلة من شأنه أن يزرع ويُبني ثقافة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان في نفوس الضحايا والمعتدين على حد سواء.

❖ **التمكين وبناء القدرات:** يقتضي تجسيد الأمن الإنساني على أرض الواقع بناء قدرات وتمكين الأفراد، بالإضافة إلى الجماعات المحلية والحكومات والمنظمات المحلية من القدرة اللازمة لفهم وتطبيق أجندة الأمن الإنساني، فقد ظلت مسائل وضع السياسة الأمنية حكرا على الأخصائيين الأمنيين الذي عملوا دائما على تحييد مشاركة المدنيين في هذه الأنشطة³. وبذلك تحصر NGOs على صياغة برامج تدريبية تفاعلية على المستوى القاعدي، مع تنظيم ورشات تدريبية وتنفيذ برامج لفائدة قوات الأمن والمسؤولين من أجل تغيير الذهنيات التي عززتها سنوات الحرب، وفتح آفاق التمكين والمشاركة لمختلف مكونات المجتمع.

¹ - David P. Forsythe, Human Rights in International Relations (New York: Cambridge University, 2006), p. 89.

² - صفية إدري، المرجع السابق، ص. 107.

³ - غادة علي موسى، المرجع السابق، ص. 17-18.

❖ الإعلام والدعاية: تلعب وسائل الإعلام والدعاية دوراً مهماً في مختلف القضايا، وفي هذه

الحالة تُساعد المنظمات غير الحكومية على أداء مهامها عبر مختلف وسائلها المسموعة والمرئية، حيث تقوم هذه الجهات بنشر المعلومات حول الأمن الإنساني وتعزيز السلم الاجتماعي مع التأكيد على أن بناء الأمن الإنساني يُعد مساهمة مهمة في مسار التنمية متعدد الأبعاد¹.

إن تعدد وتنوع آليات NGOs في تفعيل الأمن الإنساني لا يتطلب استخدام هذه المنظمات لكل هذه الآليات جملة واحدة وإنما كل منظمة تستخدم من آليات ما يتوافق ومتطلبات بيئة العمل وحدود إمكانياتها المتاحة. وبالإضافة إلى الأمن الإنساني وحقوق الإنسان يعتبر التمكين وبناء القدرات إحدى العمليات التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية في عملها.

المطلب الثاني: التمكين وبناء القدرات لإرساء بناء مؤسساتي متماسك

يعتبر التمكين وبناء القدرات أحد أهم المداخل التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية في مرحلة بناء السلام، حيث أن الافتقار إلى القدرات التي تُتيح وجود مؤسسات قوية وملتزمة على جميع المستويات التي دوها من الصعب وضع مجتمعات ما بعد النزاع على درب التنمية وبناء السلام. كما أن الحيلولة دون تمكين الأفراد ولاسيما تمكين المرأة من شأنه أن يعيق عمليات اقرار العدالة والمساواة داخل المجتمع.

الفرع الأول: دور التمكين في النهوض بمؤسسات الدولة

تمثل عملية التمكين جوهر عمل بعض NGOs التي تحاول تعزيز قدرات الأفراد، والمجتمعات، والمؤسسات. وبذلك يهدف التمكين إلى مساعدة الأفراد ليكونوا أكثر قوة وأقل عوزاً، وأن يكون لهم تحكم أكبر في كل ما يؤثر على حياتهم فالتمكين يعمل على القضاء على التمييز أو الاقصاء الذي تعانيه بعض الجماعات في مختلف العمليات الاجتماعية وعمليات صنع القرار².

¹ - سنستفيض في إبراز دور وسائل الإعلام والرأي العام في مرحلة بناء السلام في الفصل الثالث الذي يتناول نماذج عن عمليات بناء السلام.

² - Manuela Mesa Peinado, Op.cit., p.5.

أولاً: مفهوم التمكين

يعتبر التمكين أحد المفاهيم الجديدة الوافدة إلى حقل العلوم السياسية، حيث ظهر في نهاية التسعينيات نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية، وقد أصبح أكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية. كما يمثل التمكين أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في العملية التنموية، وبذلك فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال تفعيل الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات¹.

على الرغم من التباين في توسيع أو تضيق مجالات تطبيق التمكين، إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة. وبذلك تتحقق قوة الأفراد بتمكينهم من ظروفهم وفرصهم وممارسة حقهم في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادهم على أنفسهم.

لقد وردت العديد من التعاريف بشأن التمكين والتي يمكن أن نذكر منها:

* يعرف الباحثان Bowen & Lawler التمكين على أنه: "حالة ذهنية داخلية تحتاج إلى تبنيتها من قبل الفرد لكي تتوافر له الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات معرفية تساعد في اتخاذ قراراته، واختيار النتائج التي يريد أن يصل إليها"².

ما يلاحظ على هذا التعريف هو أن التمكين هو حالة ذهنية ونفسية أولاً، حيث أن توافر التمكين كفكرة أولاً من شأنه أن يعزز من الثقة بالنفس وبالتالي تجسيد هذه الفكرة في شكل تصرفات عملية.

* يرى Murrel & Meredith بأن: "التمكين يعني منح الفرصة لشخص ما لتولي القيام بمسؤوليات أكبر وسلطة أوسع، من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي"³.

¹ - تحليل النعيمات، "تمكين المرأة Improving Lives in The Middle East"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/11/02.

<<http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Anera6-123-127.pdf>>

² - Bowen D.E and Lowler E, "Empowering Service Employees", *Sloan Management Review*, Summer", 1995, p. 73.

³ - مطر بن محسن الجميلي، "أنماط القيادة وعلاقتها بمستويات التمكين من وجهة نظر موظفي مجلس الشورى" (مذكرة ماجستير في العلوم الادارية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (2008)، ص. 8.

يركز هذا التعريف على دور التدريب كآلية من أجل تفعيل عملية التمكين التي تستهدف الأفراد من أجل تطويرهم و منحهم حيز أوسع لممارسة نشاطات جديدة ومختلفة.

*يذهب Shackletor إلى أن التمكين يعني: "فلسفة اعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا"¹.

ما يلاحظ على هذا التعريف هو تركيز الباحث على منح الأفراد مزيد من الفرص لتقلد مناصب جديدة بممارسة مسؤوليات أكبر والمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

*تشير أماني قنديل إلى أن التمكين: "هو عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما"².

تُركز الكاتبة في تعريفها على عامل محدد وهو منح أو تفويض السلطة للفرد، مما يعني اعطاء مزيد من المسؤوليات و الفرص لممارسة أعمال مختلفة.

*تقدم ديانا تريسي نموذج للتمكين يستند على عناصر محددة تتمثل في³:

- ❖ معرفة وتحديد الأفراد لمسؤولياتهم.
- ❖ التخلي للأفراد عن السلطات المساوية للمسؤوليات.
- ❖ وضع مستويات الإنجاز المتميز.
- ❖ ضرورة تدريب الأفراد وتنميتهم ليكونوا قادرين على تحقيق الامتياز.
- ❖ تزويد الأفراد بالمعارف والمعلومات.
- ❖ تزويد الأفراد بالتغذية العكسية عن مستويات آدائهم.
- ❖ الاعتراف بالإنجازات وتقديرها.
- ❖ دعم الثقة في الأفراد.
- ❖ عدم لوم الأفراد في حالة الفشل.

¹- سعد بن مرزوق العنبي، "أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الإداري الخامس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004)، ص. 92.

²- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص. 98.

³- سعد بن مرزوق العنبي، المرجع السابق، 93.

ولقد تناولت بعض المؤسسات الدولية مفهوم التمكين، وعلى رأس هذه المؤسسات البنك الدولي الذي عرّف التمكين على أنه عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما¹. و بذلك يركز البنك الدولي شأنه شأن مختلف المؤسسات الدولية على بناء القدرات ودورها في حصول الفرد على فرص وتقلد مناصب عمل التي من شأنها أن تزيد من فعالية المؤسسة.

ما يمكن أن نستشفه من التعاريف المقدمة هو أن نجاح التمكين يتعلق بمدى إيمان وتجاوب المستهدف، فلا بد أن يكون المستهدفين من عملية التمكين على وعي بأهميته ولديهم رغبة حقيقية في التغيير من خلال تغيير أنفسهم والبيئة المحيطة بهم على النحو الذي يجعلهم فاعلين في المجتمع². كما أن التمكين هو عملية نتاج جهود فواعل مختلفة تسعى للقضاء على كل أشكال التمييز واللامساواة بين الأفراد.

إن تعدد هذه التعاريف وتمايزها لا ينفي تقاطع هذه الأخيرة في كون التمكين يرتبط بتعزيز وبناء قدرات الأفراد من أجل تقلدهم لمناصب معينة وممارستهم لمسؤوليات تتماشى وقدراتهم، وهو ما تركز عليه NGOs عند قيامها بعمليات بناء السلام، حيث تركز عملها على التعامل مع الفرد بوصفه المسؤول الأول عن أحداث التغيير والتحول نحو السلام، فسنوات النزاع الطويلة تكون آثارها وخيمة على نفسية الفرد، حيث تُخلّف أفراداً مهمشين وغير مسؤولين بالإضافة إلى عدم امتلاكهم لمؤهلات تُمكنهم من المشاركة في مختلف عمليات بناء السلام، لذلك تعمل NGOs على وضع برامج واستراتيجيات قائمة على إعادة تأهيل الأفراد وبناء ثقتهم بأنفسهم ومؤسسات الدولة من أجل الوصول في النهاية إلى وجود أفراد قادرين وممكنين ومسؤولين.

وتعمل NGOs وفق رؤية استراتيجية قائمة على ثنائية (من ← إلى) تهدف لتحقيق التحول الإيجابي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ - يوسف بن يزة، "التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي: دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص المنظمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص. 20.

² - نفس المرجع، ص 20.

الجدول 02: أهم النتائج المرجوة من تطبيق التمكين

من (قبل التمكين)	إلى (بعد التمكين)
الخوف	التحدي و الاختلاف
التعلم مسؤولية	التعلم مغامرة
تجنب التغيير	الترحيب بالتغيير
تجنب المشاكل	حل المشاكل
مبادرات ضعيفة	مبادرات قوية و الاعتماد على النفس
التغذية الاسترجاعية تُرى على أنها نقد	التغذية الاسترجاعية ضرورية ومهمة في عملية التقييم
الاتصال المغلق	الاتصال المفتوح: تبادل الأفكار، والمعلومات، والمهارات.
الشك	الثقة

Source: Govindarajan, M & Natarajan, S, Principles Of Managements

(New Delhi: PHI Private Limited, 2013) p. 161.

إن عملية التمكين تركز في مجملها على جانبين أساسيين: الجانب التنموي والجانب السياسي وهو ما سنستفيض في شرحه في العنصر الموالي من خلال التعرض إلى التمكين كمدخل من مداخل عملية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تمكين المرأة و دورها في عملية التنمية.

ثانيا: التمكين كمدخل للتنمية

يعتبر التمكين أحد المداخل المستعملة في دراسة التنمية، ويقوم على مبدأ مشاركة الرجال والنساء في عملية التنمية¹، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنها من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن. إن التمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل الذي يعتمد على تطوير المهارات والقدرات، كما يعتمد أيضا على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتعزيز علاقات النوع بعيدا عن التمييز.

¹ - تحليل النعميات، المرجع السابق.

إن عملية التنمية الناجحة هي تلك التي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص و التي نذكر منها:

- المشاركة الفاعلة للرجال و النساء معا في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية.
- الاعتراف بأهمية الجنسين في المساهمة في التنمية والتأكيد على توزيع الموارد والفرص والفوائد بالتساوي بين الجنسين.
- المسؤولية المشتركة من قبل المجتمع في تصميم وتنفيذ برامج التنمية، وإشراك المخططيين والمنفذين والمستفيدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية.
- تنمية الموارد البشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية وتوفير الأدوات اللازمة المالية والبشرية لضمان استمرار المشروع التنموي.
- دعم القيادات الأهلية للمشاركة في مختلف مشاريع التنمية.

*تمكين المرأة:

يمكن تعريف تمكين المرأة على أنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها سواء بصفة فردية أو جماعية فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل. وتتحدى عملية التمكين التمييز ضد المرأة من خلال برامج واستراتيجيات تبني وتزيد من قدرات المرأة ومن الفرص المتاحة لها ومن فهمها لما لها من حقوق انسانية، كما تُعطي عملية التمكين الأولوية للمبادرات التي تسعى إلى خلق ظروف تجعل المرأة مسؤولة عن تنمية نفسها وعن تمكين نفسها وحقوقها¹. وتُركّز عملية التمكين على قدرة التغيير الكافية في مبادرات التنمية وتسلّط الضوء على الطرق التي تستطيع المرأة من خلالها أن تخلق بنفسها مساحة جديدة للعمل والتحرك.

إن تمكين المرأة هو عملية تدعمها العديد من الأطر القانونية الدولية لاسيما الأمية منها حيث أصدرت الأمم المتحدة UNO العديد من المواثيق والقرارات المناهضة للتمييز ضد المرأة والمشجعة لإدماجها في العملية التنموية بوصفها شريك وفاعل رسمي في عملية التنمية، بالإضافة إلى دورها في عمليات السلام ومن هذه المواثيق نذكر:

❖ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW الصادرة سنة 1979.

¹ - تحليل النيمات، المرجع السابق.

- ❖ برنامج عمل بكين 1995 الذي احتوى على جدول أعمال تمكين المرأة بهدف التغلب على شتى العقبات، وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومن ضمنه NGOs والقطاع الخاص على اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن عدد من القضايا الحاسمة¹.
- ❖ مفوضية وضع المرأة CSW التي أنشئت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل مراقبة تطبيق برنامج عمل بكين.
- ❖ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء UNIFEM.
- ❖ شعبة تطور المرأة DAW سنة 2010.

يلعب تمكين المرأة دورا مهما في عملية بناء السلام إذ تُشارك المرأة في شتى العمليات سواء على المستوى المؤسسي أو المستوى الحقوقي الإنساني، وهو ما تشجعه مختلف المؤسسات الدولية بزعامة UNO فقد أكد مجلس الأمن على دور المرأة في بناء السلام وتسوية النزاعات من خلال القرار رقم 1325 المؤرخ في 31 أكتوبر 2000، حيث أشار القرار إلى أهمية تطبيق التكافؤ في مشاركة المرأة في جميع الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن، واشراكها بشكل تام في هذه الجهود والحاجة إلى توسيع دور المرأة في أنشطة منع نشوب النزاعات وتسويتها خاصة على مستويات صنع القرار².

كما تساهم المنظمات غير الحكومية NGOs بشكل كبير في تعزيز تمكين المرأة من أجل خدمة مرحلة بناء السلام من خلال دمج المنظور الجندي في مشاريعها، وبناء شراكات تعاون مع بعضها البعض، وزيادة مشاركة المرأة من خلال حملات التوعية و التدريب³.

إلى جانب التمكين، يُعتبر بناء القدرات هو الآخر عامل محدد من أجل ارساء نظام مؤسسي متماسك، حيث أن خلق مؤسسات قوية ونزيهة يتطلب قيادة أفراد ذوي قدرات سليمة ومتكاملة من أجل توظيفها لإدارة هذه المؤسسات والنهوض بها وهو ما سنوضحه من خلال تناول بناء القدرات ودوره في بناء مؤسسات الدولة.

¹ - Note d'orientation pour l'élaboration des examens nationaux, Mise en œuvre de la Déclaration et du Programme d'action de Beijing (1995) et des textes issus de la vingt-troisième session extraordinaire de l'Assemblée générale (2000), p. 2-3.

<<http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Beijing-plus-20/beijingguidancenote-fr.pdf>>

² - تقرير الأمم المتحدة: "تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة"، الدورة 56، 15 أكتوبر 2001، A/56/472، ص. 12.

³ - Richard Bowd and Annie Barbara Kwanha, "Understanding Africa's Contemporary Conflicts: Origins, Challenges and Peacebuilding", Institute For Security Studies, 2010, p. 249.

<www.issafrica.org/uploads/Mono173.pdf>

الفرع الثاني: بناء القدرات كشرط أساسي لبناء مؤسساتي متين

يُعد الافتقار للقدرات التي تُتيح وجود مؤسسات ملتزمة وقوية على جميع مستويات الحوكمة أبرز العقبات التي تعترض مرحلة بناء السلام، حيث يُعتبر بناء القدرات عملية ضرورية لتكوين رأس المال الاجتماعي ولتقديم الخدمات، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة وهو ما يُبرّر سعي المجتمع الدولي ككل وخاصة المنظمات غير الحكومية في الاستثمار في القدرات والحرص على بناء القدرات.

أولاً: مفهوم بناء القدرات

إن بناء أو تنمية القدرات مفهوم يشمل نوعين من التعاريف: إما التعاريف الضيقة، وهي تركز أساساً على تعزيز المنظمات والمؤسسات أو على الجوانب الاقتصادية والتقنية، أو التعاريف الأشمل وهي تتضمن مستويات مختلفة من القدرات التي تشمل قدرات الفرد وقدرات المجتمع بأسره. وتستند هذه التعاريف إلى العديد من المناهج وخاصة النهج القائم على المشاركة¹.

وبذلك يُعرّف بناء القدرات بأنه عملية داخلية يُغيّر من خلالها المجتمع بكل مكوناته قواعده ومؤسساته وأسلوب عيشه، ويرفع رأسماله الاجتماعي ويُحسّن قدراته على رد الفعل وعلى التكيف وعلى الانضباط الذاتي². كما يتضمن بناء القدرات نقل المعرفة المبدئي للأفراد من خلال التدريب والفرص المكتملة من التعليم التي يتبعها بناء المهارات.

إن بناء القدرات مرتبط بالتنمية على مختلف مستويات المجتمع كما هو مرتبط بالكيانات والمؤسسات بمختلف أحجامها ونطاق عملها، وبمختلف مراحل التنمية، كما يُشار إليه على أنه عملية عامة تتضمن تنمية الكفاءات والتي من الممكن أن تحدث في سياقات مختلفة أو على مستويات متنوعة بما في ذلك على المستوى الفردي وعلى مستوى المنظمة غير الحكومية والمجتمع المدني والحكومة والعمل.

يجب أن تكون عملية بناء القدرات عملية داخلية تعتمد على قيادة الوسط الذي تنبع منه، ويتطلب بناء القدرات مشاركة موسعة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السكان، ويجب أن يقوم على الحوكمة الرشيدة التي

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الثاني بشأن الحوكمة في إفريقيا، 2009. في الموقع:

<www.uno.org>

² - "Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.

< <http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf> >

هي ضرورية لتهيئة بيئة ملائمة لتنمية وتقديم أي بلد، وهو عملية يجب أن تنبع في المقام الأول من رغبة حقيقية في التغيير¹.

إن تقديم عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع يتم من قبل المنظمات غير الحكومية حيث تُركز هذه الأخيرة على تسخير امكانيات واستخدام آليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، عبر تسخير العديد من المستشارين والمدرّبين المحليين الذي يعملون لدى هاته المنظمات سواء كانت محلية أو دولية. توجد العديد من NGOs المتخصصة في مجال بناء القدرات والتي تجعل من التدريب والتعليم أهم العمليات التي تستهدف من خلالها المجتمع المحلي.

تشكل عملية بناء القدرات مسار تطوري يُعززه الاستقرار والسلام الحاصلين كلما تم الانتقال من مرحلة ما بعد النزاع نحو مراحل أرقى من بناء السلام وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 03: المراحل الرئيسية لبناء القدرات في بيئة ما بعد النزاع

متى؟ السياق الاجتماعي- السياسي	المشكلة الرئيسية	بناء القدرات من أجل ماذا؟	مقدمو خدمات بناء القدرات الرئيسيون	المجموعة المستهدفة لبناء القدرات	تركيز/وسائل بناء القدرات
1. أثناء الحرب والفترة المباشرة ما بعد النزاع: انهيار المؤسسات والاقتصاد وتردي الوضع الأمني وتحرك سكاني وفقدان سبل كسب العيش	الافتقار إلى المأوى وسبل كسب العيش والرعاية الصحية الأساسية والدعم الاجتماعي	الإغاثة الإنسانية وتقديم الخدمات الأساسية والدعم النفسي- الاجتماعي	المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الماتحة ومدربون أجانب	منظمات قائمة على المجتمع موجودة بالأصل ومكاتب ميدانية للمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات غير حكومية محلية جديدة	التمويل والدورات التدريبية حول رفع التقارير والإدارة المالية وكتابة عروض المشاريع والمساعدة في تسجيل المنظمات غير الحكومية
2. الفترة المباشرة ما بعد النزاع: تحقيق أقل	عدم وجود تقليد ديمقراطي/فهم ضعيف	الديمقراطية وتعليم حقوق الإنسان	المنظمات غير الحكومية الدولية	منظمات غير حكومية محلية	التمويل وتدريب الأفراد حول المجتمع

¹-"Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Op.cit., p. 8.

مستوى للأمن وإدخال الديمقراطية بقيادة دولية	للديمقراطية واستمرار السيطرة على السياسة والموارد من قبل النخبة القومية المحلية وانتشار واسع لانتهاكات حقوق الإنسان	والمواطنة ومراكز الموارد - نساء وشباب ومصالح أخرى	ومدربون أجانب	جديدة ومشاريع للمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات محلية انبثقت عن منظمات دولية	المدني والديمقراطية + تطوير المهارات المهنية. الدعم من خلال توفير مكاتب لمقرات المنظمات غير الحكومية
3. فترة ما بعد النزاع: مجتمعات محبة ومصدومة وانعدام الأمن الاقتصادي واستمرار التحرك السكاني	الافتقار للثقة الاجتماعية وتفتت الموارد الاجتماعية وعدم التسامح العرقي	بناء الثقة وحل النزاع	مسؤولو المكاتب الميدانية المحليون للمنظمات غير الحكومية الدولية وعاملو السلام الأجانب وميسرون أجانب	أفراد ومجموعات غير رسمية في المجتمع المحلي	الحوار والإنصات وتيسير العملية
4. فترة ما بعد النزاع اللاحقة، الاستمرار في: اكتساب المنظمات غير الحكومية لثقة المجتمع المحلي وازداد	مستوى سيئ لاستدامة المنظمات غير الحكومية وفشل المنظمات غير الحكومية والحاجة للتكيف لتغيير الأولويات الوطنية وتقليل الدعم	التطوير التنظيمي	استشارات دولية ومنظمات لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية وشراكات بين المنظمات غير	منظمات غير حكومية محلية ومنظمات انبثقت عن منظمات غير حكومية دولية (ستصبح محلية)	استشارات داخلية وتقييم مؤسساتي والتخطيط الاستراتيجي (بما فيه إعادة تقييم رسالة المنظمة واحتياجات أصحاب المصلحة)

الاستقرار السياسي وبناء قدرات الحكومات والمؤسسات المحلية	من الجهات المانحة الأجنبية وانسحاب شركاء المنظمات غير الحكومية الدولية	الحكومية الدولية وتلك المحلية		وتدريبات حول النظريات التنموية وتيسير تأسيس الشبكات
5. نهاية ظروف ما بعد النزاع: الوصول إلى استقرار سياسي ومؤسسي محلياً والانسحاب الجزئي للسيطرة الدولية وسياسات إنمائية تحدد المصلحة الوطنية	افتقار الحكومات الوطنية والمحلية للقدرات وارتباطها الضعيف بالمواطنين والتنسيق السيئ بين مختلف القطاعات وانخفاض مستوى أداء الاقتصاد	تنمية على الصعيد الوطني طويلة الأمد: المناصرة وحوار السياسات والتعاون المؤسساتي وتقليل الفقر	منظمات دعم المنظمات غير الحكومية المحلية وشراكات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية	استشارات داخلية وتيسير عمل شبكات وشراكات عبر القطاعات وتدريبات حول المناصرة وحوار السياسات والنظريات الإنمائية ورصد التدخلات الحكومية الخاصة بالتنمية. تدريبات متقدمة على جمع التمويل

6. انتهاء ظروف ما بعد النزاع: عودة أو استقرار للسكان	مستويات منخفضة من مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار	تنمية المجتمع: تخطيط إنمائي محلي ومبادرات	المنظمات غير الحكومية الدولية المتبقية والمنظمات	المنظمات القائمة على المجتمع المحلي ومجموعات غير رسمية	تيسير العملية وتقديم الاستشارات والتدريبات حول التخطيط
كبيران وحكومة محلية عاملة وقبول الأقليات من السكان والتسامح معها	والافتقار إلى التجاوب من قبل الحكومات المحلية ونقص في موارد المجتمع المحلي	محلية وتعبئة الموارد المحلية وتعزيز الحكومة المحلية	غير الحكومية التنمية الوطنية والمحلية ومنظمات لدعم المنظمات غير الحكومية محلية	في المجتمع المحلي والحكومة المحلية	الاستراتيجي والمناصرة العامّة والاتصال والتفاوض. خوافز مالية صغيرة لتعبئة الموارد المجتمعية

المصدر: بيل ستيرلاند، "بناء قدرات المجتمع المدني في مجتمعات ما بعد النزاع: تجربة البوسنة والهرسك وكوسوفو"،

ورقة براكسيس رقم 9، ص ص. 69-71.

< <http://www.intrac.org/data/files/resources/404/Praxis-Paper-9-Arabic.pdf> >

ثانيا: مرتكزات بناء القدرات

إن عملية بناء القدرات هي عملية معقدة إذ تجمع بين مجموعة من الميكانزمات والآليات التي من شأنها تجسيد الأهداف المراد تحقيقها، وتضم الكثير من العمليات الفرعية التي تُنفّذها المنظمات غير الحكومية ولعل أبرز

هذه النشاطات هي: التدريب والتعليم¹ التي دونها لا يمكن الحديث عن عملية بناء القدرات في مرحلة بناء السلام التي تشكل حلقة في سلسلة عمليات بناء السلام.

الشكل 05: أهداف عملية بناء السلام



Source: Lisa Schirch, Women in Peacebuilding : Resource and Training Manual (West African Network For Peacebuilding and conflict Transformation Program At Eastern Menmorete University, 2004), p. 73.

¹ - سيتم التعرض إلى عمليتي التدريب و التعليم دون سواهما كون تجمع هاتين العمليتين في جمعتهما التأهيل والإشراف والتكوين، فالحديث عن التدريب و التعليم يقتضي تناول مختلف العمليات السابقة الذكر.

*التدريب:

يُعتبر التدريب أحد المتطلبات الأساسية للقيام بعملية بناء القدرات، وهو يشير إلى تلك العملية المنظمة والمستمرة التي تهدف إلى رفع كفاءات الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتمكينهم من أداء الأعمال المطلوبة منهم بنجاح¹. كما يُمكن التعبير عنه بالتغيير الحادث في سلوك الفرد لسد الفجوات المعرفية والمهاراتية والاتجاهية حتى يكون الأداء على الوجه المطلوب²، وهو بذلك يُشير إلى مختلف العمليات التي يتم من خلالها نقل التجارب والمعلومات والخبرات من أشخاص مؤهلين إلى أفراد غير مؤهلين.

على الرغم من وجود تعدد في تعاريف التدريب، يرى الباحث وائل محمد ثابت أنها تشترك كلها في كون التدريب هو³:

- ❖ عملية منظمة ومتواصلة.
- ❖ نشاط مخطط.
- ❖ عملية تعديل إيجابي لسلوك الفرد واتجاهاته.
- ❖ عملية لإعادة تأهيل الأفراد.
- ❖ عبارة عن خبرة منظمة لنقل وتعديل وصقل المهارات والمعلومات والمعارف.
- ❖ عملية تقابل بناء.

وتقوم المنظمات غير الحكومية سواء كانت منظمات خدمية أو مطالباتية بتدريب الأفراد في مجالات عديدة حتى تُمكنهم من الحصول على الخبرة التي يستغلها هؤلاء في تقلد مهام لمناصب حكومية أو غير حكومية، كما قد تُوجه NGOs تدريبها من أجل تمكين الأفراد لإنشاء منظمات غير حكومية محلية، وقد تُركز على تدريب أفراد جدد التحقوا بها للقيام بمختلف الوظائف المنوطة بها. واهمالاً يُمكن حصر بعض النشاطات التدريبية التي تُقدمها NGOs في :

- ❖ تنظيم ورشات ودورات تدريبية للتعريف بمختلف القضايا موضوع عملها.
- ❖ خلق مراكز استعلامات خاصة في المناطق التي تكثر فيها الاعتداءات والانتهاكات المختلفة لحقوق الانسان.

¹ - وائل محمد ثابت، "مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة-فلسطين"، سلسلة العلوم الإنسانية، 2010، العدد 1، المجلد 12، ص. 136.

² - بشار يهد الوليد، الإدارة الحديثة للموارد البشرية ط. 1، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 171.

³ - وائل محمد ثابت، نفس المرجع، ص. 137.

- ❖ اعداد منشورات وكتيبات تعليمية تتناول مواضيع مهمة كالتمكن، وترقية حقوق الإنسان.
- ❖ برمجة دورات تدريبية خاصة لفائدة الأفراد الذين يعانون من مشاكل صحية أو اجتماعية محددة.
- ❖ التعاون مع الإعلام السمعي والإعلام السمعي البصري للتحسيس والتوعية ونشر المعلومات.
- ❖ بناء الوعي والتثقيف من خلال مختلف التظاهرات الثقافية والفنية مثل: المسرح، السينما، والحفلات الموسيقية¹.

*التعليم:

تؤدي الحروب والنزاعات إلى حرمان أجيال بأكملها من المعرفة والفرص التي يمكن للتعليم أن يوفرها، ذلك أن التعليم يقوم بتأمين الرفاهية، وتعزيز الفرص وتشجيع التنمية. كما يساهم في القضاء ومحاربة مختلف أشكال التمييز والإيمان بمبادئ العدالة والمساواة.

إن التعليم هو حق معلن في العديد من المواثيق الدولية بشأن حقوق الإنسان بما فيها اتفاقيات جنيف التي تُطبق في حالة الحروب، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المواثيق الدولية والاقليمية.

يسهم التعليم في حل النزاعات وبناء القدرات في مرحلة بناء السلام عبر بناء المهارات وتلقين الخبرات التي تُصر NGOs على ترسيخها في كافة مناطق البلاد، وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تكفل الحق في التعليم وتدافع عنه كحق من حقوق الإنسان ومن هذه المنظمات نذكر الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ Interagency Network for Education in Emergencies INEE التي تتألف من شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية، الوكالات التابعة للأمم المتحدة، الجهات المانحة، وهيئة العاملين والباحثين والأفراد من المجموعات السكانية المتأثرة الذين يعملون معا في إطار أنشطة انسانية وانمائية بهدف ضمان الحق في التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات.

¹ - أسماء مريسي، المرجع السابق، ص. 82.

تقوم هذه الشبكة على مبادئ تبادل المعلومات والتعاون والتواصل، وبصفتها شبكة قائمة بذاتها تقوم INEE بالربط بين المنظمات والأفراد بهدف تبادل الموارد والتجارب التي تشمل الممارسات الجيدة والأدوات وأعمال البحث، فضلا عن أنشطتها المختلفة لتأمين مستوى أفضل من التنسيق والتعاون في هذا المجال بين المؤسسات والحكومات¹.

وبذلك يُشكّل التعليم والتدريب متركزات لعملية بناء القدرات التي من خلالها يستطيع أفراد دول ما بعد النزاع الاندماج في مختلف عمليات بناء السلام وذلك طبعاً بالإضافة إلى عملية التمكين التي تستهدف كل من الرجال والنساء. وحتى تستطيع المؤسسات القيام بمختلف الوظائف المنوطة بها لا بد من توفر محيط آمن يكفل حقوق وحرّيات الأفراد الذي لا يتحقق دون ضمان الأمن الإنساني وتفعيل آلياته. وبغية تحقيق مختلف العمليات السالفة الذكر تستعمل NGOs مجموعة من الأدوات في مرحلة بناء السلام وهو ما سيوضحه المبحث الثاني.

المبحث الثاني: أدوات المنظمات غير الحكومية المستخدمة في عمليات بناء السلام

يقتضي عمل المنظمات غير الحكومية في بيئة ما بعد النزاع القيام بمختلف العمليات التي من شأنها الإسهام في إعادة التأسيس لمجتمع خال من مخلفات النزاع وقائم على قيم التسامح والعدالة والمساواة، التي يُعززها وجود مؤسسات قوية وفاعلة. وتتراوح العمليات التي تقوم بها NGOs من عمليات اجتماعية، اقتصادية، سياسية، وثقافية التي تستلزم توفير مجموعة من الأدوات لاستخدامها عند الشروع في تنفيذ مختلف نشاطاتها وهو ما يُمثل موضع اهتمامنا في هذا المبحث إذ سنركز على أشهر الأدوات التي تستعملها NGOs من تمويل لمختلف عمليات إعادة البناء، التدريب والإشراف على تأهيل الأفراد، وكذا الرقابة على مختلف العمليات السياسية.

المطلب الأول: تمويل العمليات متعددة الأبعاد

يُشكل التمويل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية العصب الرئيسي لأي نشاط تقوم به فدونه لا تستطيع أي منظمة القيام بالمهام المراد تنفيذها، وفي أقصى الحالات قد يؤدي شح التمويل أو انقطاع قنواته إلى

¹ - مصطفى عثمان، "فهم واستخدام المعايير الدنيا التي وضعتها الشبكة المشتركة INEE للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمنة وإعادة البناء المبكر"، الدليل التدريبي، جانفي 2007، ص. 9.

<http://www.ineesite.org/uploads/files/resources/doc_1_46_INEE_Minimum_Standards_Training_Workbook_Arabic.pdf>

تلاشي المنظمة. ولذلك تسعى NGOs دائما إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة ومتنوعة حتى تستطيع ضمان استمراريتها واستمرار نشاطها.

إن البحث في تمويل المنظمات غير الحكومية لعمليات بناء السلام يستدعي التطرق إلى مصادر تمويلها بالإضافة مختلف العمليات التي تشملها أجندتها التنموية.

الفرع الأول: مصادر التمويل وأهميتها للمنظمات غير الحكومية

يقوم نظام تمويل المنظمات غير الحكومية محلية كانت أو دولية على الاشتراكات الدورية للأعضاء إلى جانب المنح والتبرعات المالية والفنية أو المادية المقدمة من الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين.

وهو ما أشار إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ECOSOC حين حدّد طبيعة NGOs من خلال مصادرها التمويلية، حيث أشار إلى أن الموارد المالية الأساسية للمنظمة يجب أن تأتي من مساهمات أعضائها أو من مساهمة أعضاء منظمة أخرى¹.

وبالتالي يُمكن حصر مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية في مصدرين أساسيين:

1-مصادر التمويل الخاصة الدائمة: وتشمل الاشتراكات السنوية للأعضاء، إضافة إلى الموارد المالية التي تمنحها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بحكم المركز الاستشاري الذي تتمتع به NGOs في الأمم المتحدة.

2-مصادر التمويل العامة المؤقتة: وتضم مختلف التبرعات والهبات التي تحصل عليها NGOs سواء من أشخاص عاديين أو من بعض الهبات التي تقدمها بعض الدول.

كما أن نظام التمويل في المنظمات غير الحكومية شأنه شأن هيكلها التنظيمي إذ يتوقف حجمه إذا كان كبيرا أو صغيرا على العديد من العوامل ذات الصلة بنطاق العضوية في المنظمة ومدى مصداقيتها في نظر الأفراد

¹ - Jean Luck Marret, La Fabrication De La Paix, Nouveaux Conflits, Nouveaux Acteurs, Nouvelles Méthodes (Paris : Editions Ellipses, 2001), p. 8.

والحكومات والمنظمات الدولية الحكومية، فضلا عن أحكام القوانين والتشريعات والنظم الأساسية فيما يتصل بتمويل أنشطة المنظمة ومدى مشروعيتها قبولها للمنح والتبرعات المقدمة من الغير¹.

وبالرغم من أن NGOs تعتبر بطبيعة تكوينها هيئة مستقلة عن الحكومات فإن بعضها يعتمد أساسا على التمويل الحكومي حيث تشير بعض الاحصائيات أن منظمات مثل Oxfam, World Vision تحصل على معونات حكومية، كما ترجّح أن ربع دخل منظمة Oxfam يزودها به كل من الحكومة البريطانية والإتحاد الأوروبي. كما أن منظمة World Vision جمعت سنة 1998 مجموعة من البضائع التي تناهز قيمتها 55 مليون دولار من الحكومة الأمريكية، وهو ما أكدّه Philippe Ryfman حينما أكد أن مصادر التمويل الأساسية للمنظمات غير الحكومية تأتي من قبل حكومات الدول والمنظمات الدولية².

وبذلك يُشكل التمويل مصدرا مهما للمنظمات غير الحكومية إذ يضمن:

1- بقاء واستمرار المنظمة فوجود تمويل يعني قدرة المنظمة على:

- ❖ دفع تكاليف المشاريع.
- ❖ تنمية وتطوير البرامج المستقبلية.
- ❖ دفع أجور العاملين للحفاظ على عطائهم.
- ❖ المحافظة على ما لديها من أصول وزيادتها.

2- الحد من الاعتمادية والتبعية:

- ❖ انسحاب أو زوال أحد مصادر التمويل يعني أزمات تمويلية للمنظمة.
- ❖ اعتماد المنظمة على جهات تمويل رئيسية لا يساعدها على وضع أجندة خاصة بها.

3- بناء قاعدة شعبية مساندة يضمن زيادة فرص الحصول على:

- ❖ التمويل لفترات أطول.

¹ - ابراهيم حسين معمر، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، جامعة القاهرة، 2010، ص. 19.

<<http://www.aohr.net/wp-content/uploads.pdf>>

² - Philippe Ryfman, La Question Humanitaire, Histoire, Problématique, Acteurs Et Enjeux De L'aide Humanitaire Internationale (Paris : Editions Ellipses, 1999), p. 95.

❖ جهود تطوعية جديدة.

❖ جذب مؤيدين جدد.

ما يمكن ملاحظته هو أن المنظمات غير الحكومية لا تستطيع الحصول على المال من خلال فرض الضرائب مثل ما هو عليه الحال لدى الدول، لذا تقوم NGOs بالمحافظة على مصادر الدعم التي تُموّلها، فهي أكثر ما يهتم المنظمة، لأن هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل من NGOs جذابة في أعين الممولين، ولعل أهمها تقديمها كقنوات بديلة للهياكل التي فشلت سابقاً أو أثبتت عدم جدارة الثقة بها¹.

ولذلك يشكل التمويل عصب حياة المنظمات غير الحكومية فدونه تتعرض هذه الأخيرة إلى اهتزازات التي من شأن قوتها أن تؤدي إلى فقدان المنظمة لمكانتها بسبب تراجع نشاطها أو انعدامه في بعض الأحيان. وبالتالي يعتبر التمويل عنصر مهم في مرحلة بناء السلام فوجود تمويل يعني وجود نشاط أكبر للمنظمات حيث تعمل على استثمار هذا التمويل من أجل تمويل عمليات نشاطها في مرحلة بناء السلام وهو ما سنوضحه من خلال عرضنا لبعض عمليات بناء السلام الممولة من طرف NGOs.

الفرع الثاني: عمليات بناء السلام الممولة من قبل المنظمات غير الحكومية

تُقدم المنظمات غير الحكومية العديد من الخدمات في مرحلة بناء السلام من أجل إعادة لم شمل ما شتته الحرب من خلال إعادة دمج المكونات المجتمعية مع بعضها البعض وإعادة بناء مؤسسات الدولة، ضف إلى ذلك دفع عجلة التنمية في كل المجالات، إذ تعاني مجتمعات ما بعد النزاع من الفقر والجوع ولذلك تُوجه المنظمات غير الحكومية جهوداً كبيرة نحو هذه المجالات من خلال تمويل العديد من البرامج التي تصب في تحسين مستوى المعيشة، تعزيز المشاركة المحلية، تحقيق المصالحة الوطنية، وبناء القدرات. ونتيجة لتعدد العمليات التي تموّلها NGOs من أجل بناء السلام، سنركز في هذا المقام على بعض العمليات التي تعتبر أساسية من أجل تعزيز السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

¹ - Sarah Crowther, "The Role Of NGO's, Local And International In Post- War Peacebuilding", CCTS Committee For Conflict Transformation Support, New Letter, Number 15, Winter 2001, p. 5.
<<http://www.c-r.org/sites/c-r.org/files/newsletter15.pdf>>

أولاً: عمليات تعزيز المشاركة المحلية، بناء القدرات وتشجيع المجتمع المدني

تُشدّد المنظمات غير الحكومية على أهمية المشاركة المحلية في تخطيط وتنفيذ البرامج، حيث تعتمد بشكل متزايد على المنظمات المحلية لتنفيذ برامج بناء القدرات، وإدراكاً منها لأهمية وجود مجتمع مدني فعال لنقل المجتمعات من النزاع إلى السلام والتنمية تعمل NGOs على تعزيز قدراته وصلاحياته.

تُركز المنظمات غير الحكومية على دور المشاركة المحلية في بناء السلام، وفي ذلك اعتراف بأن المجتمعات لديها آليات مواجهة طويلة الأمد التي ينبغي تقييمها وتحليلها. على سبيل المثال تقوم منظمة CARE¹ بجمع موظفيها مع قادة مخيمات اللاجئين لمناقشة ما تقوم به المنظمة وكيف يجري تقديم المساعدة². كما تسعى NGOs من خلال عملها وبالتعاون مع شركاء محليين على تعزيز قدرات المنظمات المحلية، من خلال التركيز على بناء القدرات في القدرة على التنظيم الإداري وتنظيم المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك قد تتلقى أيضاً المنظمات المحلية التدريب والدعم في مجالات مثل توافق الآراء وتسوية النزاعات.

لقد قامت كل من منظمتي Save The Children & World Vision بعمليات بناء قدرات في إثيوبيا، حيث قامت الأولى باختيار بعض المنظمات المحلية وتدريبها لتنفيذ برامج للتغذية الفلاحية، أما الثانية فقدمت تدريباً لموظفي العيادات الطبية لتنفيذ برامج التغذية³.

وتُشكّل مؤسسات المجتمع المدني كذلك إحدى العمليات التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية، حيث يُمكن للمجتمع المدني أن يعمل بشكل جيد في دعم جهود إعادة التأهيل والمصالحة من خلال تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من المؤسسات، وهو ما جسده مبادرة منظمة World Vision⁴ التي عملت على بناء هذه المؤسسات كجمعيات الآباء والمعلمين في المدارس، وكذا جمعيات المزارعين والتعاونيات ومراكز الرعاية الصحية من أجل تعزيز التسامح ولاسيما التسامح العرقي⁵.

¹ - CARE منظمة كير العالمية هي منظمة غير حكومية، تأسست عام 1946، وتتركز أعمالها في مجال تقديم المساعدات الإنسانية على مستوى العالم. وتهدف المنظمة إلى مساعدة المجتمعات الأشد فقراً، لتمكين الفقراء من تحسين مستوياتهم المعيشية، إلى جانب مكافحة التمييز و العنصرية بكافة أشكالها.

² - Kimberly Mancino and Others, "Developmental Relief: NGO Efforts To Promote Sustainable Peace and Development In Complex Humanitarian Emergencies", June 2001, P. 7.
<http://www.ngovoice.org/documents/InterAction_US_report.pdf>

³ - Ibid., p. 8.

⁴ - World Vision هي منظمة للإغاثة والتنمية، تركز على الأطفال والمجتمعات من خلال استهداف الاحتياجات الضرورية كالماء، الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم والتنمية. تهدف هذه المنظمة إلى إنقاذ الأرواح والتقليل من المعاناة من خلال تتبع الأزمات والاستجابة الفورية لإمدادات الطوارئ.

⁵ - Kimberly Mancino and Others, Op. cit., p. 9.

كما تقوم منظمة فيلق الرحمة أو Mercy Corps¹ بتعزيز الترابط والتعاون بين منظمات المجتمع المدني المحلي، وهو ما جسده في إطار عملها على برنامج ضمان الأمن الغذائي في منطقة Ambon بإندونيسيا حينما فتحت مركز اجتماعي للمنظمات غير الحكومية الذي يعمل كمنفذ للمعلومات ونقطة التقاء للعديد من المنظمات.

ثانياً: عمليات انعاش الاقتصاد والمصالحة الوطنية

تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية بإنشاء برامج من أجل إعادة احياء الزراعة والاقتصاد كما تُوجه جهودها نحو احداث المصالحة الوطنية بين جميع مكونات المجتمع. وهناك أمثلة عديدة لمختلف الأدوار التي لعبتها NGOs في هذه المجالات حيث نجد مساهمة Mercy Corps التي لعبت دوراً مزدوجاً جمع بين انعاش الاقتصاد وتحقيق المصالحة من خلال انشائها جمعيات للمزارعين على طول الحدود البوسنية الكرواتية الصربية.

تجسدت هذه المبادرة في تشجيع هذه الإثنيات الثلاثة مجتمعة على شراء البذور والأسمدة بسعر التكلفة فقط ومن ثم بيع منتجاتهم في السوق معاً. كما شجعت منظمة CARE نساء التوتسي والهوتو للعمل معاً في بوروندي من خلال إعادة تأهيل الزراعة سنة 1995.

أما في شق المصالحة فقد ركزت معظم الجهود على محاولة معالجة التوترات العرقية والدينية التي كانت سبباً في النزاع ولا تزال تُسبب توترات في بيئة ما بعد النزاع. وقد انخرطت كل من منظمة CARE & World Vision في جهود تعاونية مع منظمات أخرى التي تركز على امكانيات الأفراد لإحداث التغيير الاجتماعي. ومن بين هذه المبادرات نجد مبادرة CARE التي أقامت روابط مع العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية لتعزيز وتوسيع أنشطة التعليم من أجل السلام في بوروندي، كما عملت مع المعلمين في البلقان لمساعدتهم في التعرف على التلاميذ المصابين بصدمات نفسية وحالتهم للرعاية الصحية².

وقد عملت كذلك World Vision مع UNICEF لتصميم وتنفيذ مناهج التعليم من أجل السلام في الجبل الأسود، ومعالجة الآثار المدمرة للنزاعات من خلال الأنشطة النفسية والاجتماعية والتي تمثل إحدى الطرق التي تعتمد عليها NGOs من أجل شفاء الأفراد من الصدمات التي تعتبر كخطوة أولى من أجل احداث السلام

¹ - Mercy Corps هي منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية والتنمية منذ سنة 1979.

² - Kimberly Mancino and Others, Op.cit., p p. 10-11.

والمصالحة داخل المجتمع. بالإضافة إلى مساهمة منظمة Catholic Relief Service¹ أو CRS التي أكدت على أهمية العدالة في برامجها من خلال تطوير برنامج "عدسة العدالة" Justice Lens الذي يساعدها في تحليل الأوضاع من خلال تعزيز العدالة، دون نسيان مساهمتها في تشجيع الحوار بين الأديان وحل النزاع.

وإلى جانب التمويل الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية لعمليات بناء السلام هناك شق آخر للتمويل أكثر اغراء من الذي تُقدمه NGOs ومنافس لها، وهو الذي تقدمه حكومات الدول الأجنبية لحكومات مجتمعات ما بعد النزاع. وعلى سبيل المثال فقد نال العراق مجموعة كبيرة من المساهمات المالية من أجل إعادة اعمارهم بعد الحرب الأمريكية التي اجتاحتها سنة 2003 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 06: مساهمات الدول المانحة في إعادة اعمار العراق



المصدر: تقرير عن مساهمات المانحين في جهود إعادة الإعمار لغاية 2007/60/30، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: الهيئة الاستراتيجية لإعادة الإعمار دائرة التعاون الدولي، 2007، ص. 7.

<http://www.mop.gov.iq/mop/resources/pdf/useful%20document/DAD%20Report%20arabic_Sep2007.pdf>

¹ Catholic Relief Service هي منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية تابعة للكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة الأمريكية، أنشئت سنة 1943 وتهدف إلى توفير الإغاثة في حالات الطوارئ ومساعدة الناس على كسر حلقة الفقر من خلال مبادرات التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

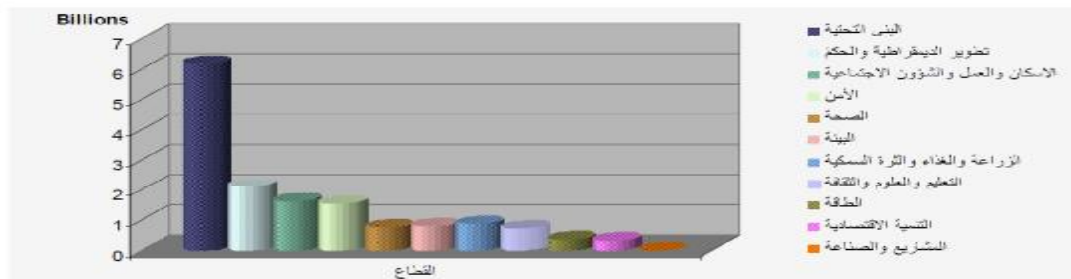
ما يلاحظ على الجدول أن مشاريع البناء هي الأقل بالنسبة لباقي المشاريع، كما أن توزيع المساعدات حسب السنوات يُوضح أن سنة 2005 كانت الأكثر اعماراً بين كل السنوات وشكلت مشاريع البناء النسبة الأكبر فيه، في حين سنة 2004 شهدت أكبر عدد من مشاريع التجهيز أو توفير المعدات نظراً لكون أغلبية المؤسسات والمشاريع الخدمائية الأخرى كانت قد تعرضت إلى أعمال التخريب والسلب مباشرة بعد الحرب¹.

كما تعتبر سنة 2006 الأكثر من حيث تنفيذ مشاريع بناء القدرات، وإذا أخذنا في الاعتبار توزيع المساعدات الخارجية حسب السنوات نلاحظ استقرار المبالغ اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار من قبل الدول المانحة خلال سنوات 2004/2005/2006 في حين انخفض تدفق المساعدات خلال النصف الأول من سنة 2007 مقارنة مع السنوات السابقة.

ولقد شملت جهود الاعمار ومساهمات المانحين 11 قطاعاً رئيسياً حسب التصنيف القطاعي لصندوق النقد الدولي المعتمد في قاعدة المساعدات الدولية وهو ما يوضحه الشكل المبين أسفله.

الشكل 07: مساهمات المانحين حسب القطاعات

القطاع	تكلفة المشروع	الالتزام	المصرف
البنية التحتية	6846411388	6156128857	4098685732
تطوير الديمقراطية والحكم	2494349261	2095103269	1186506790
الإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية	2015467236	1608358131	1037251417
الأمن	1711113906	1523808005	1301119050
الصحة	1067952107	760475364	501082128
البيئة	1063757599	788083685	510358203
الزراعة والغذاء والثروة السمكية	951372759	681151820	698699512
التعليم والعلوم والثقافة	889776487	729019142	525252401
الطاقة	516699255	367654856	289901733
غير مصنف	415676966	395139061	314422575
التنمية الاقتصادية	366544203	317277444	118133060
غير محدد	52874434	7603219	3790886
غير محدد	30753850	30382708	30382708
المشاريع والصناعة	19768131	2768131	1258266
المجموع	17723914690	15662953694	10616844460



المصدر: تقرير عن مساهمات المانحين في جهود إعادة الإعمار لغاية 2007/60/30، المرجع السابق، ص. 8.

¹ - Kimberly Mancino and Others, Op.cit., p. 7.

يقود الشكل المبين أعلاه إلى ملاحظة أن حجم المساعدات قد تتباين بشكل إجمالي حسب القطاعات، حيث كان التركيز كبيراً على قطاع البنى التحتية ليليه قطاع دعم الحكم وتطوير الديمقراطية، في حين أن المساعدات في كل من قطاعي الطاقة والصناعة كان ضعيفاً جداً¹.

وبذلك فقد شكل العراق حالة جيدة لتمويل مختلف عمليات بناء السلام بعد الحرب المبررة بمحاربة الإرهاب وتدمير أسلحة الدمار الشامل. كما تحصلت بوروندي على كم معين من التمويلات الأجنبية من أجل مرحلة بناء السلام لاستغلالها في مختلف عمليات إعادة الإعمار² وهو ما يوضحه الجدول في الأسفل.

الجدول 04: تمويل برامج بناء السلام في بوروندي

السنة	التمويل بعملة الأورو
2004	3.587.107
2005	3.434.173
2006	3.352.327
2007	4.873.211
المجموع	15.237.818

Source: Marc Van Wymeersch et Ivan Godfroid, Op.cit. p 5.

إن مسألة تمويل عمليات بناء السلام هي في غاية الأهمية فدونها لا تستطيع المنظمات غير الحكومية القيام بمختلف مهامها التي من شأنها أن تنقل مجتمعات ما بعد النزاع إلى مرحلة السلام والاستقرار، كما أن هذه العمليات الممولة إن لم يصاحبها تدريب وتكوين للمجتمع فلن تؤدي النتائج المتوقعة منها وهو ما سنوضحه من خلال تناولنا للأداة الثانية من الأدوات التي تستعملها NGOs في عملها لبناء السلام.

¹ - يرجع ضعف التمويل في كل من قطاعي الطاقة والصناعة لعدم تعرض منشآت هذه القطاعات لضرر كبير أثناء الحرب، فالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حرصت ألا تتعرض منشآت هذه القطاعات للتخريب حتى يتسنى لهما ولكل الدول الكبرى استغلال النفط العراقي في أقرب وقت وبأسرع الطرق.

² - Marc Van Wymeersch et Ivan Godfroid, "La Consolidation De La Paix Au Burundi", Le Journal De La Coopération BELGE, 2008, p. 5.

<http://diplomatie.belgium.be/fr/binaries/consolidation_paix_burundi_tcm313-108978.pdf>

المطلب الثاني: الإشراف على تدريب وتأهيل المكونات المجتمعية المحلية

تقوم المنظمات غير الحكومية بمهام تدريب وتأهيل مختلف المكونات المجتمعية المحلية من أجل ارساء دعائم مجتمع قوي ومتماسك، ولا تشمل مهام التدريب المواطنين العاديين فقط وإنما تحوي أجندتها التدريبية والتأهيلية مختلف مكونات المجتمع بما فيها موظفي مختلف القطاعات، والتي يعتبر كل من قطاع الأمن والعدالة أحدها.

سنحاول في هذا المبحث التركيز على عملية اصلاح القطاع الأمني والعدالة من خلال التطرق إلى مختلف متطلبات هذه العمليات وأهم النقاط التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية. ويرجع سبب اختيارنا لهذين القطاعين هو كونهما يمثلان حجر الأساس لبناء السلام والاستقرار الديمقراطي حيث أن دستور الدولة وقوانينها تُشكل أساس حقوق الإنسان، كما تلعب السياسات والممارسات المتبعة داخل هذا القطاعين دورا حاسما في جعل جميع الأفراد يتمتعون بهذه الحقوق على قدم المساواة.

الفرع الأول: تأهيل وتدريب القطاع الأمني

تُقدم المنظمات غير الحكومية خدماتها في التأهيل والتدريب في مجال اصلاح القطاع الأمني من خلال المساهمة في برامج تسريح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين، تعزيز مهنية قوى الأمن وتعزيز رقابة المجتمع المدني على هذا القطاع.

أولاً: نزع السلاح التسريح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين

تُشكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج المقاتلين جزءا مهما من عمليات بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع المسلح، حيث أن نزع السلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات والقوات المسلحة غير حكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة للحياة الطبيعية¹. إن تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح، متبوع بإعادة الدمج على المدى البعيد للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية يساعد على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تحدث بعد

¹ - هاري جيه لانغهورن، "نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام"، معهد تدريب عمليات السلام، 2009، ص. 18.

<http://cdn.peaceopstring.org/course_promos/ddr/ddr_arabic.pdf>

النزاعات وهو ما تركز عليه NGOs بالتعاون مع الحكومات من خلال توفير مصادر عيش بديلة عن شبكات الدعم العسكري التي اعتمدوا عليها خلال فترة النزاع، والتي لم تعد صالحة في فترة ما بعد النزاع.

كما يشمل برنامج المنظمات غير الحكومية في هذه العملية المقاتلين الذكور والمقاتلات الإناث، والأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة، وأولئك الذين يقومون بأدوار ليست قتالية بما في ذلك النساء، والمقاتلين السابقين ذوي الإعاقات والأمراض المزمنة. وبذلك تعمل NGOs على إعادة تأهيل هؤلاء وضمهم في المجتمع من خلال تطوير برامج تأهيلية تُركز على نفسية هؤلاء الأطفال المقاتلين من خلال إخضاعهم لرعاية صحية مناسبة وتوفير التعليم المناسب لهم من خلال إعادة تأهيلهم إلى المدارس وخلق برامج ترفيهية تثقيفية بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي.

أما بالنسبة للمقاتلين السابقين ذوي الإعاقات والنساء، تقوم NGOs بتدريبهم من مختلف الأفراد الذين يعانون بطريقة ما كالأجانب والمشردين والنساء اللاتي تعرضن للعنف والاعتصاب وإقامة حملات تحسيسية توعوية.

إن اعتماد المنظمات غير الحكومية على برنامج كامل نسبياً وبالتعاون مع الحكومات من شأنه أن يحقق نتائج معتبرة تؤدي إلى إعادة تأهيل هؤلاء وإعادة إدماجهم في المجتمع ليكونوا أفراداً فاعلين.

ثانياً: إصلاح القطاع الأمني

يُعتبر إصلاح القطاع الأمني أحد العمليات التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية من أجل تدريب وتأهيل مكونات المجتمع وذلك من خلال العمل على مختلف القوى المكونة للقطاع الأمني.

ويُقصد بإصلاح القطاع الأمني إجراء عملية تحوّل على القطاع ككل، والذي يشمل جميع القوى الفاعلة وأدوارها ومسؤولياتها، والإجراءات التي تتخذها من خلال العمل سوية فيما بينها من أجل إدارة وتشغيل النظام الأمني بطريقة أكثر اتساقاً مع تقاليد الديمقراطية والمبادئ السليمة للإدارة الرشيدة. ويشمل النظام الأمني القوات المسلحة، الشرطة، المخابرات، والجمارك¹.

¹ - نيكولا بوبوفيتش، "النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله"، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008، ص. 9.
<www.dcaf.ch/.../Gender%20Tool%2011%20Ar.pdf>

وقد صُمِّمت إجراءات إصلاح القطاع الأمني كي تتناول مجموعة من المشكلات التي يعاني منها القطاع مثل الفساد، ونقص الإمكانات الفنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى الشفافية، والمشاكل الاجتماعية العامة كالجريمة والعنف المسلح.

ومن الناحية العملية، يشمل إصلاح القطاع الأمني مجموعة واسعة من الأنشطة التي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات رئيسية والتي تلعب فيها المنظمات غير الحكومية دور الوسيط من خلال مساعدة الحكومة في عمليات التدريب وتشمل¹:

1- تعزيز إدارة القطاع الأمني وفرض الرقابة المدنية عليه وتضم:

إصلاح وزارات الدفاع والشؤون الداخلية، وتعزيز قدرة السلطات التشريعية على مراقبتها من خلال التدريب، وإنشاء المكاتب المستقلة للتحقيق في الشكاوى، وشروع القطاع العام في إجراء مراجعات للنفقات العسكرية، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من فرض الرقابة على القطاع الأمني.

2- تعزيز مهنية قوى الأمن بما في ذلك:

إعداد برامج تهدف إلى تدريب الجنود، وأفراد الشرطة وغيرهم من أفراد الأجهزة الأمنية على المساءلة الديمقراطية وقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمسائل التي تكتسي حساسية إثنية، بالإضافة إلى التدريب على المهارات الفنية، وتشجيع المجتمع على المشاركة في أعمال الشرطة، وتحديث معدات الشرطة والجيش، وإعداد مدونات بقواعد السلوك المهني.

3- نزع السلاح وإرساء دعائم السلام و تشمل:

إعداد برامج للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسوء استخدامها، ونزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة ادماجهم في مجتمعاتهم، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الأمنية على مستوى الأقاليم التي تعمل فيها قوى الأمن.

¹ OECD DAC, "Security System Reform and Governance", DAC Guidelines and Reference Series, OECD, Paris, 2005, p.20.

< <http://www.oecd.org/dataoecd/8/39/31785288.pdf> >

4- ترسيخ سيادة القانون وتتضمن:

إعداد إطار عمل قانوني ناجع ومستقل لفرض الرقابة الديمقراطية والمدنية على القطاع الأمني وتحسين أداء نظام العقوبات، وتعزيز إمكانيات السلطة القضائية، إضافة إلى إنشاء نظام قضائي مستقل.

الفرع الثاني: تأهيل وتدريب قطاع العدالة

يُعد إصلاح قطاع العدالة أو القضاء بمثابة القاعدة الأساسية التي تُبنى عليها عمليات بناء السلام نتيجة ضمان هذا القطاع لتحقيق قيم العدالة والمساواة داخل المجتمع. ولمعالجة هذا الفرع سنتناول كل من مفهوم وأهداف إصلاح القضاء، بالإضافة إلى دور NGOs في تأهيل وتدريب هذا القطاع.

أولاً: مفهوم إصلاح القضاء وأهدافه

يشير الإصلاح القضائي إلى مجموع الجهود الرامية إلى تحسين أداء النظام القانوني في البلاد من خلال جعله أكثر عدلاً وفعالية. وحسب الأمم المتحدة فإن مفهوم العدالة يُفهم من خلال علامات القبول والإنصاف في حماية وضمان الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية بالإضافة إلى منع ومعاينة التجاوزات¹، وهو ما أكدّه المحامي والمدعي العام الأمريكي المعروف Benjamin B. Ferencz حينما تحدث عن أن لا سلام بلا قضاء ولا قضاء بلا قانون ولا قانون ذو معنى بلا محكمة تُقرر ما العادل والقانوني في ظل أية ظروف.

وتشمل عملية إصلاح القضاء مجموعة من الأهداف الرئيسية والتي نذكر منها:

- ❖ وضع دستور يتسم بالعدالة والمساواة وقوانين مرتكزة على المعايير الدولية وموائيق حقوق الإنسان.
- ❖ إنشاء جهاز قضائي يتسم بالمصادقية والفاعلية والحياد ويخضع للمساءلة.
- ❖ وضع منهج متكامل للقانون الجنائي وتعميمه على الجهاز القضائي، الشرطة، والسجون ونشره بين الممثلين القانونيين².
- ❖ تأمين الحصول في الوقت المناسب على العدالة وتطبيق فعال للقوانين، والحقوق القانونية، والأحكام التي تضمن سير العملية بالشكل المناسب.

¹ Diana Filatova, "Le Rôle Des ONG Dans La Réforme Du Secteur Judiciaire Au Kirghizstan : Le Cas Du Partenariat Entre Le Secours Catholique Et Les Citoyens Contre La Corruption" (Mémoire Master Deux Professionnel, Université Paris 1, Panthéon, Sorbonne, 2011), p. 19.

² - شيلي كواست، "النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة"، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008، ص. 10.
<www.dcaf.ch/.../Gender%20Tool%204%20Ar.pdf>

❖ تقوية الروابط والتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

❖ انشاء آليات للرقابة على قطاع العدالة، وتعزيز دور السلطة القضائية في ممارسة الرقابة على جميع

مؤسسات القطاع الأمني والجهات الحكومية الأخرى.¹

وبالتالي لا يشمل اصلاح القضاء اصلاح القوانين فحسب، بل يشمل كذلك تطوير السياسات والاجراءات والآليات التي تُتيح تنفيذ القوانين من الناحية العملية والوصول المتكافئ لنظام العدالة، كما تشتمل العملية على الإصلاح المؤسسي والسياسي والتدريب المستمر للقوى القضائية الفاعلة كالقضاة، كُتّاب المحكمة، المحامين، الشرطة القضائية، ونقابات وكليات الحقوق.

ثانيا: دور NGOs في تأهيل وتدريب القوى القضائية

إن اشراك المنظمات غير الحكومية في اصلاح القضاء يتطلب أن تضطلع على عملية اتخاذ القرار ليتسنى لها الإعداد الجيد لبرامج التدريب. وقد تكون الخطوة الأولى في دعم المجتمع المحلي هي تدريب القوى المحلية وبناء القدرة المحلية لتخطيط جهود الإصلاح واخضاعها للرقابة، بدءا من الخبرة الفنية وصولا إلى المهارات الإدارية، كما ويُشترط أن يتمتع أعضاء المنظمات بالمهارة كمرشدين ومدرّبين ومقدمين للتسهيلات.

بالإضافة إلى ذلك تُمارس NGOs دورا في مراقبة المحاكمات والأحكام الصادرة داخل قطاع العدالة، مع الاستمرار في توعية الجمهور بالمسائل المتعلقة بالقضاء. إن آليات الرقابة والإشراف تُعد أمرا حيويا في ضمان عملية اصلاح فعالة، وكذلك تضمن الرقابة داخل السلطة القضائية للإلتزام بالسياسات والإجراءات غير القائمة على التمييز ما يُساعد مسبقا في ملاحظة علامات أي اشكال قد يُلوّح في المستقبل.²

إن المشكل الأساسي في معظم الدول الخارجة من النزاع هو عدم امكانية فئة كبيرة من الأفراد الولوج إلى النظام القضائي بسبب وجود العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك كانهدام وجود تعليم قانوني للسكان، مشاكل اللغة والاثنية، العامل الجغرافي والمتمثل في بعد المحاكم التي غالبا ما تكون في المدن الكبرى وليس في البلدات الفقيرة والجبلية. على سبيل المثال في قرغيزستان أدت توليفة عدم وجود تعليم قانوني للسكان بحيث

¹ - شيلي كواست، نفس المرجع السابق، ص. 10.

² - نفس المرجع، ص. 10.

تشكل نسبة الأمية 99.3 % بالإضافة إلى عدم تمكنهم من اللغة الروسية التي تمثل لغة قضاة المحاكم، والطبيعة الجبلية للدولة الحزول دون ذهاب الأفراد إلى المحاكم¹.

وبذلك عملت NGOs على توفير التعليم للسكان، وتقديم المساعدة القانونية المجانية، كما عملت على بناء قدرات القضاة، ودعوة الخبراء لتوعية القضاة من أجل حماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، الاتجار بالبشر... الخ².

ما يمكن التوصل إليه هو أن اصلاح القضاء هو عملية ضرورية من أجل بناء مرحلة ما بعد النزاع التي تتميز في بدايتها عادة بانفلات أمني كبير وانعدام العدالة والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع، وهنا تظهر الحاجة إلى أحداث اصلاحات فعلية تمس القطاعات الحساسة في الدولة والتي تُعد العدالة من أبرزها. وبالإضافة إلى الأدوات التي تستعملها NGOs من تمويل وتأهيل وتدريب، توجد أداة أخرى لا تقل أهمية عن الأدوات السابقة وهي الرقابة التي تُمثل موضوع المطلب الثالث والأخير.

المطلب الثالث: ممارسة الرقابة على عمليات تطبيع الحياة السياسية

تُعتبر الرقابة على مختلف العمليات السياسية كالانتخابات، الاستفتاءات، وعمل المجالس المحلية إحدى الأدوات المهمة التي تستعملها المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان شفافية ونزاهة المسار السياسي في مجتمعات ما بعد النزاع، لا سيما بعد أن كانت السمات المميزة لهذه المجتمعات أثناء النزاع هي الفساد والرشوة في ظل نظم عسكرية تقمع الحريات وتنتهك حقوق الإنسان.

و بوصف مرحلة ما بعد النزاع هي مرحلة انتقالية باتجاه الديمقراطية والحوكمة فإن أول العمليات التي من الواجب القيام بها هي اجراء انتخابات حرة ونزيهة تكفل الانتقال من نظم قبلية عسكرية إلى نظم ديمقراطية مفتوحة. وبذلك سنركز في هذا المطلب على دور NGOs في ممارسة الرقابة على العملية الانتخابية بوصفها تضمن الحقوق والواجبات وتكفل الحريات لكل المكونات المجتمعية دون التمييز بينهم على أساس عرقي أو ديني.

¹ - Diana Filatova, Op.cit., p. 19.

² - Richard. J Wilson, "Training for Justice: The Global Reach Of Clinical Legal Education", Penn State International Law Review, Vol 22, No. 421, 2004, p. 50.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الانتخابات

تُشير عملية الرقابة على الانتخابات إلى الاجراءات التي تتسم بالموضوعية والحياد من قبل أشخاص تم تكليفهم بشكل رسمي بممارسة أعمال المتابعة والرقابة وتقصّي الحقائق حول صحة اجراء وسير العملية الانتخابية والتحقق من الدعاوى التي تشير إلى حدوث أية انتهاكات تذكر في هذا المجال، على أن يتم ذلك وفق اللوائح والقوانين المعمول بها في هذا الاطار.

أولاً: تعريف الرقابة على الانتخابات

إن الرقابة الانتخابية هي عملية جمع وحصص المعلومات حول العملية الانتخابية بكافة مراحلها، وذلك بإتباع آلية منهجية ومنظمة في جمع المعلومات حول سير تلك العملية، التي تستخدم فيما بعد لإصدار تقييمات من المفترض أن تكون موضوعية ومحيدة. وتهدف الرقابة إلى التأكد من سير العملية الانتخابية بشكل نزيه بعيداً عن التزوير والتلاعب بأي شكل كان. وتبدأ عملية الرقابة منذ بداية المراحل الأولى للانتخابات، حيث تتضمن مراقبة عملية التسجيل، وعمل لجنة الانتخابات، والحملات الانتخابية، والاقتراع، وفرز الأصوات، وكافة الأمور المتعلقة بهذه العملية حتى إعلان نتائج الانتخابات¹.

تعتبر الرقابة على العملية الانتخابية في غاية الأهمية، خاصة في البلدان التي ما زالت تشهد عملية تحول ديمقراطي، أين تضعف الثقة في المؤسسة الرسمية، ويحتاج المواطنون فيها إلى المزيد من الإجراءات للتأكيد على نزاهة الانتخابات. وتؤدي فرق المنظمات غير الحكومية هذه العملية أين تلعب دوراً كبيراً في إشاعة جو من الثقة والاطمئنان حول نزاهة العملية الانتخابية ونتائجها، وتشكل فرق الرقابة من طواقم محلية، تنظمها منظمات غير حكومية NGOs، وجهات مستقلة عن المرشحين بشكل يضمن تمتعها بالحياد. كما قد يتم تشكيل فرق رقابة دولية، من منظمات دولية أو إقليمية أو من منظمات غير حكومية ناشطة على المستوى الدولي، خصوصاً تلك التي تعمل في مجال الانتخابات وتشجيع الديمقراطية².

¹ P. Ngoma- Binda et autres, "République Démocratique Du Congo, Démocratie Et Participation à La Vie Politique : Une Evaluation Des Premiers Pas Dans La IIIème République", Une Etude D'AfriMAP Et De L'Open Society Initiative For Southern Africa, 2001, p. 92.

<<http://www.afriMAP.org/english/images/report/AfriMAP%20ORDC%20low-res-Final.pdf>>

² Ibid., p. 93.

ولكي تكون نتائج الرقابة وتقارير المراقبين موضوعية وتمتّع بالمصداقية، يجب أن يتوفر في المراقبين المحليين والدوليين على حد سواء عدد من الأسس والمعايير والتي من أهمها الحيادية والاستقلالية، وعدم الانحياز إلى أي طرف من الأطراف، أو الارتباط بأي شكل بحزب من الأحزاب، كما يجب أن يكون المراقبون دقيقين وسريين في عملية مراقبة وتدوين الأحداث والمعلومات، إضافة إلى تمتّعهم بالشفافية التي تتضمن الإفصاح عن آلية جمع المعلومات، ويفترض أن يلتزم المراقبون باللوائح والقوانين المنظمة لعملية الرقابة داخل تلك الدولة.

ثانياً: أهداف عملية مراقبة الانتخابات

إن العمليات الانتخابية النزهاء والعادلة تؤدي في غالب الأحيان إلى خلق بيئة للمصالحة وارساء الأسس لتطوير مؤسسات ديمقراطية قوية، حيث أن استبعاد فئة معينة من الشعب سيؤدي إلى نقص في الشرعية والمساءلة لاسيما في مجتمعات ما بعد النزاع. بالإضافة إلى ذلك وحتى تتصالح الديمقراطية الجديدة مع ماضي النزاع، وحتى تتقدم نحو مستقبل مشترك لجميع مواطنيها لابد وأن تضمن مشاركة جميع أفراد الشعب بما فيهم النازحين واللاجئين، حيث أن إعطاء حق التصويت لهذه الفئة واقناعها بالمشاركة في الانتخابات من شأنه أن يُضَمّد الجراح ويضمن قيام حكم شرعي ومسؤول¹.

وتهدف عملية مراقبة الانتخابات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نذكر منها²:

- ❖ ضمان اجراء تقييم للعملية الانتخابية يتسم بالاستقلال وعدم التحيز والموضوعية.
- ❖ تشجيع قبول نتائج الانتخابات.
- ❖ تشجيع المشاركة وبناء ثقة المنتخب في العملية الانتخابية.
- ❖ ضمان سلامة العملية الانتخابية بما في ذلك ردع وكشف العنف والإرهاب والتزوير.
- ❖ حماية حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات.
- ❖ فض المنازعات خاصة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالعملية الانتخابية.
- ❖ دعم غير مباشر للتربية الوطنية وبناء المجتمع المدني.

¹ - "Election et Prévention des Conflits", Guide D'Analyse De Planification Et De Programmation UNDP, p. 34.
<<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/1938-electionguide-low.pdf>>

² - "الرقابة الانتخابية ونزاهة الحكم"، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/15.
<<http://www.ahrla.org/general/rep-election/election-watch.htm>>

الفرع الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية في المراقبة المستقلة للانتخابات

تُعتبر المراقبة المستقلة من أكثر النشاطات نجاحاً في عملية المراقبة ككل، إذ أنه توجد إلى جانب المراقبة المستقلة التي يُمثلها مختلف الفواعل الدولية سواء دول أو مؤسسات دولية، المراقبة الوطنية التي تُمثلها اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني المحلي. في السنوات الماضية كانت عمليات المراقبة المستقلة حكرًا على المؤسسات الدولية الكبرى مثل الأمم المتحدة UNO ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، ولقد تم القيام بأولى هذه العمليات المستقلة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد ونمو ظاهرة الانتخابات في العديد من الدول ظهرت الحاجة إلى اقحام فواعل أخرى غير رسمية: كالحبراء، ومنظمات المجتمع المدني الذين أصبحوا فواعل للمراقبة المستقلة¹.

تتعدد وظائف NGOs عند مراقبتها للانتخابات، ولكن عند التمعن في ماهية هذه الوظائف ارتأينا حصر مختلف هذه الوظائف في شقين أساسيين وهما: الرصد والتحسيس.

أولاً: الرصد كوظيفة لمراقبة الانتخابات

إن عملية الرصد هي عملية شائكة ومتعددة الأبعاد حيث تضم العديد من العمليات الفرعية والتي نذكر منها:

❖ رصد إدارة شؤون الانتخابات:

ينبغي أن تضمن هذه العملية أحكام القانون بتسخير هيكل إداري موضوعي وغير متحيز ومستقل وفعال، وينبغي لموظفي المنظمات غير الحكومية NGOs الانتباه بعناية إلى الأحكام الخاصة بالتعيين، والواجبات، والسلطات، والمؤهلات، بالإضافة إلى هيكل تقديم التقارير.

ويجب أن تتوفر في الموظفين على جميع المستويات مؤهلات حسن الأداء، كما ينبغي أن يكون الموظفين معزولين عن التحيز والضغط السياسي، بالإضافة إلى التدريب الحاسم والكافي للمسؤولين على الانتخابات².

¹ - "Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest", Gorée Institute, Sénégal, 2010, p. 84.

<<http://aceproject.org/ero-en/misc/election-paix-et-secutie-en-afrique-de-louest>>

² - Ibid., p. 86.

وينبغي إجراء جميع الأنشطة الانتخابية، بما فيها عملية صنع القرار والجوانب القانونية وتنظيم الأنشطة على نحو يتسم بالشفافية الكاملة.

❖ رصد تسجيل الناخبين:

في حالة اقتراح التسجيل المسبق للناخبين، يجب تنظيم العملية تنظيمًا دقيقًا لضمان إنصاف وفعالية الأحكام المتعلقة بمؤهلات الناخبين ومتطلبات الإقامة وقوائم الانتخاب والسجلات ووسائل الطعن في تلك الوثائق. وإذا لم يجر تسجيل سابق للاقتراع فيجب تطبيق تدابير بديلة (مثل استخدام الحبر الذي لا يمحى) لمنع ازدواجية التصويت وتصويت الأشخاص الذين لا يتمتعون بالأهلية¹.

❖ رصد التصويت:

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تغطية أكبر عدد ممكن من مراكز الاقتراع في يوم الانتخاب، حيث يعمل موظفو هذه المنظمات على توجيه الانتخابات الحرة والنزيهة بأحكام تفصيلية تتعلق بشكل بطاقات التصويت وتصميم صناديق ومقصورات الانتخاب وطريقة التصويت. وينبغي لهذه الأحكام أن تحمي العملية من ممارسات التزوير وسرية التصويت، كما ينبغي أن تصاغ بطاقات الانتخاب صياغة واضحة وأن تحتوي على معلومات مماثلة لجميع اللغات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار مختلف مستويات القدرة على القراءة والكتابة في البلد عند تصميم شكل البطاقة الانتخابية، واتخاذ ترتيبات تلائم الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل المعوقين وكبار السن والمجندين والعمال والسجناء الذين يحتفظون بحقوق التصويت) مع عدم الإخلال بأمن الانتخابات².

❖ رصد حساب وفرز الأصوات:

يجب أن تحرص NGOs على الأخذ في الحسبان جميع البطاقات الانتخابية التي صدرت والتي لم تصدر والتالفة بطريقة منتظمة عند عد وفرز الأصوات، ويجب أن تكون عمليات عد الأصوات والتحقق منها وإبلاغ النتائج والاحتفاظ بالوثائق الرسمية آمنة ونزيهة، كما ينبغي إتاحة إجراءات إعادة عد الأصوات في حالة النتائج المشكوك فيها.

¹ - "الرعاية الانتخابية ونزاهة الحكم"، المرجع السابق.

² - "Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest", Op.cit., p. 87.

ثانيا: التحسيس كوظيفة لمراقبة الانتخابات

بالإضافة إلى الرصد يُعتبر التحسيس أحد مجالات تدخل المنظمات غير الحكومية في العملية الانتخابية، حيث يدفع هذا المجال NGOs إلى وضع برامج تعليمية للانتخابات، وارشادات مدنية متعلقة بأحكام قانون الانتخابات وجميع القواعد القانونية المتعلقة به ليس كواجب وطني فقط وإنما كحق مدني وسياسي¹. ومن النشاطات التي تتضمنها عملية التحسيس نذكر:

❖ توعية المواطنين:

ينبغي توفير التمويل والإدارة اللازمة لتوعية الناخبين توعية موضوعية وغير حزبية، كما يجب أن تُقام حملة توعية الناخبين على أساس تجربة السكان في التصويت، بالإضافة إلى إحاطة الجمهور علما بمكان وزمان وكيفية التصويت.

وتشمل العملية توعية المواطنين بأسباب أهمية التصويت، مع نشر لافتات وعارضات دعائية على نطاق واسع والتي ينبغي نشرها بشتى اللغات الوطنية للمساعدة على ضمان المشاركة الفعالة من جميع الناخبين المؤهلين، كما يجب أن تمتد حملات توعية الناخبين في جميع أرجاء البلاد، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية.

❖ التوعية عن طريق وسائل الإعلام:

تقوم المنظمات غير الحكومية بإنشاء مراكز اعلامية سمعية كشبكات الراديو المحلية التي تعتمد على لإيصال صوتها التوعوي لجميع فئات المجتمع لاسيما تلك التي تعيش في المناطق النائية التي من الصعب الوصول إليها، كما تقوم بنشر وتوزيع كتيبات ونشرات تثقيفية حول حيثيات عملية الانتخاب ككيفية التصويت، وأهم المرشحين.

إن وظائف الرصد والتحسيس التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من أجل تفعيل عملية مراقبة الانتخابات هي وظائف مهمة وفعالة حيث تجمع بين تواصلها مع المواطنين بتقريبهم من مختلف عمليات الحياة السياسية وبين مراقبتها لهذه العمليات التي من شأنها أن تعزز قيم العدالة، والنزاهة والمساواة التي من الواجب أن تطبع مختلف العمليات المصاحبة لمرحلة بناء السلام.

¹ - "Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest", Op.cit., p. 84.

بعد التعرض لمختلف العمليات التي تُشارك فيها NGOs، ومختلف الوظائف التي تُقدمها لخدمة مرحلة بناء السلام والتي شكلت الإطار التصوري والنظري لعملها، من الضروري تناول الشق الثاني والذي يمثل الجانب التطبيقي لعمل هذه المنظمات من خلال عرض بعض النماذج لوظائفها والعمليات التي نفذتها في مختلف مجتمعات ما بعد النزاع مع تقييمها وتناول مختلف الأسباب التي تحول دون قيامها بهذه الوظائف على أكمل وجه، وهو ما يُشكل المعالم الرئيسية للفصل الموالي والأخير في دراستنا هذه.

الفصل الثالث: حدود مساهمة
المنظمات غير الحكومية في حركة
عمليات بناء السلام

الفصل الثالث: حدود مساهمة المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام

إن عمل المنظمات غير الحكومية في مرحلة بناء السلام يتخذ أشكال مختلفة ويتم على مستويات متعددة، وبعد أن تم تحديد معالم طبيعة وشكل الخدمات التي تقدمها NGOs مجتمعات ما بعد النزاع والتي جاءت في شكل تصورات لمختلف العمليات والأدوات اللازمة لذلك، يُصبح من الضروري الانتقال نحو عرض التجليات الميدانية لعملها في بناء السلام حتى يكتمل التصور العام لدور المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام وهو ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال عرض العديد من النماذج لتدخل NGOs في عمليات بناء السلام، والذي سيكون وفق مستويات محددة بدقة قائمة بالأساس على مؤشرات وظيفية تناسب وطبيعة الأهداف المسطرة وهو ما سيمثل فحوى المبحث الأول من هذا الفصل.

كما سيحوي هذا الفصل بعض التحديات التي تحول أو بالأحرى تُعيق عمل NGOs في مرحلة بناء السلام مما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى أحداث خلل في وظائفها وصعوبة أدائها لها هذا من جهة، من جهة أخرى قد تؤدي هذه التحديات إلى تراجع دور NGOs في مجالات عديدة وقد يصل الأمر في النادر من الحالات إلى انسحاب المنظمة وهو ما سيعالجه المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول: نماذج عن جهود المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام

تقوم المنظمات غير الحكومية بالعديد من عمليات بناء السلام والتي من شأنها إعادة بناء المجتمع بكل تنوعاته ومكوناته وكذا الدولة بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وتنشط NGOs على مستويات كثيرة والتي سنحاول تحديدها في ثلاثة مستويات رئيسية تتعلق الأول بالبناء المؤسسي السياسي، والثاني بالجال الأمني، أما الثالث والأخير فيتعلق بالمستوى الحقوقي-الاجتماعي. وتُشكل في الحقيقة هذه المستويات الثلاثة تطبيقات لعمل NGOs في مجال بناء السلام بعد أن تناولنا في عناصر سابقة الأسانيد النظرية لعملها في هذا المجال.

المطلب الأول: مستوى البناء المؤسسي السياسي

يُعتبر بناء المؤسسات السياسية من العمليات المهمة والتي تُولى لها الأولوية في مرحلة بناء السلام، حيث أن نهاية النزاع تُسفر عن انهيار مجمل مؤسسات الدولة وإعادة بنائها وتفعيلها يتطلب القيام بخطوة مهمة تتجلى في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تتناسب ومعطيات بيئة ما بعد النزاع وقيم العدالة والحرية.

وبذلك سيتم التركيز في هذا المطلب على مجموعة من تجارب الدول الخارجة من النزاعات والتي خططت خطوة نحو الديمقراطية بعد تنظيم انتخابات وطنية أين لعبت المنظمات غير الحكومية دورا مهما من شأنه التأسيس لمرحلة جديدة نحو السلام والأمن.

الفرع الأول: التحسيس بأهمية العملية الانتخابية

كما تمت الإشارة سابقا فإن عملية التحسيس تعتبر إحدى مجالات تدخل NGOs في العملية الانتخابية أين تُقدّم مختلف الإرشادات المدنية المتعلقة بأحكام وقوانين الانتخابات في شكل برامج تعليمية وتوعوية. ومن المنظمات غير الحكومية التي نشطت في هذا المجال نجد الشبكة البنينية من أجل انتخابات سلمية وشفافة Le Réseau Béninois Des ONG Pour Des Elections Pacifiques Et Transparentes REPAT وهي عبارة عن مجموعة من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الناشطة في مجال التربية المدنية¹.

لقد ذهب البينيون لاقتراع نوابهم في مارس 1999 وكانت المرة الأولى التي يصوتون فيها وفق نظام الإقتراع الواحد، وقد تجلّت مخاوف REPAT في مجموعة من الأسئلة :

❖ كيف يُمكن التعريف بقانون الانتخابات الجديد وبالأخص نظام الإقتراع الواحد لتجنب

النسبة العالية من التصويت الملقى في سياق التكهنات حول مدى قدرة أو عدم قدرة

الأميين على استعمال نظام الإقتراع الواحد؟.

❖ كيف يُمكن تشجيع الشعب للتسجيل في القوائم الانتخابية حيث أنهم عازمون على

مقاطعة الانتخابات بسبب خيبة آمالهم؟.

❖ ما هو العمل من أجل أن تسير الانتخابات في سلام وشفافية؟.

¹ - Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest, Op.cit., p. 84.

من أجل ذلك قامت REPAT بمجموعة من العمليات التحسيسية والتي نذكر منها:

❖ **عملية Zémidjan:** تجسدت هذه العملية في صنع 1500 مئزر وُزعت على سائقي

سيارات الدراجة النارية المسماة Zémidjan، وفي ظهر كل مئزر وضعت شعارات تحسيسية مقروءة من قبل الزبائن والمارة مثل: "أترك جارك يُصوت للمرشح الذي يختاره"، "ذاهبون للتصويت بكثافة في 28 مارس"¹.

❖ **تكوين المتدربين:** في 8-9 مارس نُفذ المركز الأفريقي أوبوتا أحد أعضاء REPAT

برنامج التكويني للمدربين، وقد تمّ تكوين 200 شخص من خلال اقامة²:

-برامج تلفزيونية تحسيسية.

-المؤتمرات الصحفية.

-حصة تحسيسية على راديو باراكو مع اقامة أسابيع حول المواطنة.

وبالإضافة إلى هاتين العمليتين قامت REPAT بتوزيع ألبوم موسيقي تحسيسي عنوانه "نحن

أنفسنا" على المطاعم والمقاهي من انتاج أعضائها يدعو إلى نبذ العنف خلال فترة الانتخابات، مع توزيع بطاقات حول عملية الانتخاب³.

ما تجدر الإشارة إليه أن العمليات التحسيسية حول أهمية الانتخابات لا تتوقف فقط عند التشجيع على الانتخاب أو التعريف بالعملية الانتخابية وإنما تتجاوز ذلك بالاتجاه نحو تخفيف العنف قبل وبعد الانتخابات وهو ما تعمل من أجله المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية Fondation Internationale Pour Les Systèmes Electoraux IFES التي خلقت مجموعة من البرامج الجديدة والمتخصصة في بعض الدول من أجل وضع استراتيجيات لتخفيف العنف قبل وأثناء وبعد اجراء الانتخابات.

كما تملك منظمات غير حكومية أخرى مثل المعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي Institut Electoral D'Afrique Du Sud EISA برامج ذات صلة مباشرة بالوقاية من النزاع وتحقيق المساعدة الانتخابية⁴.

¹ - تم تمويل هذه العملية من قبل مؤسسة Friedrich Ebert Foundation، وقد انطلقت العملية في 01 مارس 1999.

² - Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest, Op.cit., p. 85.

³ - لقد استلزمت هذه العمليات أموال كبيرة التي تحصلت عليها المنظمة من خلال التمويل الذي قدمته سفارة الدنمارك في البنين، مؤسسة Konrad Adenauer، ومؤسسة Freidrich.

⁴ - Henry F. Carey and Oliver P. Richmond, Mitigating Conflict The Role Of NGOs (England: Frank Cass Publishers, 2003), p. 64.

وبذلك تعتبر عمليات التحسيس مهمة جدا في تقريب صورة الانتخابات للمواطن كمنفذ نحو بناء دولة ديمقراطية قائمة على مؤسسات قوية، وإلى جانب عملية التحسيس نجد عملية مراقبة الانتخابات التي لا تقل شأنًا عن العملية الأولى وهو ما سنبينه في الفرع التالي.

الفرع الثاني: مراقبة العملية الانتخابية

تُعد المراقبة الخطوة الثانية المكتملة لعملية التحسيس، وتتمثل في قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير مراقبين لسير العملية الانتخابية، والحرص على شفافية ونزاهة النتائج المعلن عنها.

ومن النماذج الحية في مراقبة العملية الانتخابية نذكر التجربة النيجيرية إبان انتخابات المجلس الوطني والانتخابات الرئاسية التي عُقدت في 12 و 19 أبريل 2003 على الترتيب. وما لوحظ في هذه الانتخابات هو المشاركة الكبيرة للعديد من NGOs التي قامت بتوفير 46 ألف ملاحظ لتغطية 120 ألف مكتب اقتراع في البلاد، وهو ما يُمثل 31 % من مكاتب التصويت. ومن هذه المنظمات نذكر منها: Féminines Musulmanes Du Nigeria FOMWAN, Transition Monitoring Group TMG, La Ligue Musulmane Pour L'Imputabilité MULAC, Paix Et Développement, Syndicale D'Observation Des Elections¹.

إلا أنه ما يُعاب على هذه المبادرة هو أن عدد المكاتب كان أكثر من عدد الملاحظين مما استدعى تنقل بعض الملاحظين بين المكاتب خاصة في المناطق الريفية الصغيرة بين الحين والآخر، وهو ما يطرح تساؤل حول مدى امكانية حدوث تجاوزات عند تنقل المراقبين من مكتب إلى مكتب آخر.

وبالإضافة إلى التجربة النيجيرية نتوقف عند تجربة مراقبة الانتخابات في السينغال أثناء انتخابات سنة 2000 أين قامت المنظمة غير الحكومية Rencontre Africaine Pour La Défense Des Droits De L'Homme RADDHO² بتأدية دور المراقبة في العملية الانتخابية من خلال تكوين 1000 ملاحظ، كما وفرت يوم الانتخابات 815 ملاحظ و80 مشرف في مكاتب الاقتراع في كل أرجاء البلاد.

¹ - Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest, Op.cit., p. 86.

² - Mamadou Ndiaye, "E. Gouvernance Et Démocratie En Afrique : Le Sénégal Dans La Mondialisation Des Pratiques" (Thèse Pour Le Doctorat En Sciences De L'Information Et De La Communication, Université Michel De Montaigne, Bordeaux 3, 2006), p. 103.

ما يُمكن ملاحظته على هذه المبادرة هو التمويل الذي تحصلت عليه من مجموعة من المؤسسات الدولية والذي كان له الأثر في نجاحها، ومن هذه المؤسسات التمويلية نذكر¹:

1- مؤسسة فريدريك الدولية.

2- المرصد الوطني للانتخابات.

3- المديرية العامة للانتخابات.

4- خبراء جامعة الشيخ.

من التجارب كذلك في مراقبة الانتخابات والتي شكلت تحولا في تاريخ البلد تلك التي قامت بها منظمة غير حكومية في سيراليون، ومن الملفت حول مبادرة هذه المنظمة هو الدعم الذي قدمته لباقي المنظمات غير الحكومية من أجل أن تكون عملية مراقبة الانتخابات ناجعة.

لقد أشاد المجتمع الدولي من تمكن سيراليون انتخاب برلمان جديد ورئيس جديد في 11 أوت 2007 وبمعدل مشاركة قُدِّر بـ 76%، حيث شكّلت هذه الانتخابات نقطة تحول في تاريخ سيراليون بعد أن تجذّر فيها النزاع لعقود واتجهت نحو بناء السلام وتحقيق الاستقرار.

لعبت المنظمات غير الحكومية دورا مهما في تحقيق هذه النتائج، وعلى رأسها منظمة البحث عن أرضية مشتركة في سيراليون Search For Common Ground Sierra Leone SFCG التي دعمت اثنين من مبادرات المجتمع المدني من أجل خلق الشفافية خلال الانتخابات وهما: شبكة الراديو المستقلة National Election Independent Radio Network IRN ومراقبة الانتخابات الوطنية National Election Watch (NEW). قامت SFCG بدعم IRN التي أنشئت خصيصا لدعم الانتخابات سنة 2002 وأصبحت فيما بعد اذاعة وطنية تضم 21 محطة محلية خاصة².

وفي الانتخابات الرئاسية لسنة 2007 قامت كل من SFCG و IRN بإرسال 420 صحفي إلى المناطق ذات التوتر الشديد بين الأحزاب السياسية في المناطق النائية، وقد كانت مهمة هؤلاء الصحفيين هي رصد وتغطية ما يروونه طوال ذلك اليوم من خلال التقارير التي كانت تُقدّم على مدار الساعة، وبذلك فقد أعطوا فكرة عن

¹ - Mamadou Ndiaye, Op.cit, p. 103.

² - Ambrose James and Frances Fortune, "Des Elections Crédibles En Sierra Leone", Les Etats Fragiles, N. 32, Décembre 2007, p. 12.

كيفية سير الانتخابات في هذه المناطق المتوترة من البلاد عبر تقديم تقارير لشهادات حية مما يزيد الثقة ويُعزز الأمان في العملية الانتخابية.

ثاني منظمة دعمتها SFCG كانت NEW التي هي عبارة عن ائتلاف لأكثر من 375 منظمة مجتمع مدني محلية ودولية، والتي قامت بوضع استراتيجية لتوجيه تدخلها في الانتخابات الرئاسية عبر التركيز على تحويل هيكلها وقدراتها التنظيمية من أجل¹:

-وضع مراقب مدرب في كل مكتب اقتراع.

-وضع ميكانيزمات للنشر السريع للمعلومات من أجل الحصول على صورة واضحة عن مجمل

الأنشطة الانتخابية داخل الدولة.

-تنظيم فرز الأصوات المتوازي.

وبالتالي فقد أسهمت المنطمتين السابقتين بالتعاون مع منظمة SFCG في انجاح عملية مراقبة الانتخابات الرئاسية في سيراليون التي أثنى المجتمع الدولي على شفافيتها وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة.

وبذلك وبعد عرض بعض النماذج لتجارب NGOs في دعم وانجاح العملية الانتخابية التي تُشكّل القاعدة التي تُؤسس وفقها فيما بعد مختلف البنى المؤسساتية السياسية، سنحاول الانتقال إلى مستوى ثان لا يقل أهمية عن المستوى السياسي وهو ما سيعالجه المطلب الثاني.

¹- Ambrose James and Frances Fortune, Op. cit., p. 13.

المطلب الثاني: المستوى الأمني

للمستوى الأمني أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار والأمان داخل المجتمع فدونه أو نسبة تحقيقه تحول دون انخراط NGOs في عمليات بناء السلام في باقي المجالات نتيجة لصعوبة تحقيق ذلك في ظل تردي الأوضاع الأمنية. وتتباين المساهمات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من عمليات المصالحة الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع إلى تعزيز المرحلة الانتقالية بالاتجاه نحو دولة ديمقراطية قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: مساهمة NGOs في عمليات المصالحة الوطنية

تعتبر عمليات المصالحة الوطنية من أولى العمليات التي تُطبّق في بيئة ما بعد النزاع لاسيما إذا تعلق الأمر بالنزاعات ذات الطابع الإثني، وبذلك تعتبر عملية التوفيق بين الأطراف التي كانت متنازعة وتعزيز قيم التسامح والمحبة ضرورية من أجل ارساء الأمن والقضاء على الأحقاد والضغينة التي قد يُكَنّها بعض الأفراد بالرغم من انتهاء النزاع.

وتجدر الإشارة إلى مساهمة المنظمة غير الحكومية The Tegla Loroupe Peace Foundation أو المعروفة بإسم TLPF التي تنشط في الرياضة كطريقة لبناء السلام في كينيا.

وقد تأسست هذه المنظمة سنة 2003 من قبل بطلة العالم الكينية لنصف الماراتون ثلاثة مرات Tegla Loroupe التي شهدت النزاع في العديد من المرات في كينيا، وهو ما أدى بها إلى استخدام شهرتها في مجال الرياضة لخلق الوعي وإنشاء مشاريع لإحلال السلام بين المجتمعات المتحاربة وكذا بين الدول مثل كينيا، أوغندا، والسودان¹.

وقد نظمت هذه المنظمة العديد من السباقات الشتوية للسلام التي تجمع بين المحاربين من مختلف المجتمعات فاستراتيجيتها قائمة على جمع الأفراد وبناء مناخ يجعلهم يتفهمون أنه في كل حالة هناك رابح وخاسر، وبذلك فقد جعلت TLPF من الرياضة إحدى الطرق الرئيسية لبناء الثقة وتحقيق التسامح بين الأفراد المتنازعين.

¹ - Harriet Jepchumbakidombo, Op. cit., p p. 15-16.

وإلى جانب منظمة TLPF التي تتخذ من الرياضة منهجا لإحداث المصالحة وتحقيق الأمن، تنشط منظمات أخرى في هذا المجال مثل مركز Carter و منظمتي Saint Egidio & Quaker Peace، إلى جانب عملهم في قيادة بعثات انسانية في نشاطات المسار الثاني للنزاع، والتي عملت على مراقبة حقوق الإنسان وتعليم تقنيات حل النزاعات، تنشط كذلك في مجال بناء السلام من خلال اعداد برامج لتحقيق المصالحة بين المجتمعات المنقسمة وذلك في العديد من الدول الإفريقية وغيرها¹.

كما تُقدم منظمة Norwegian Church Aid خدماتها من أجل انهاء العنف وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأفراد في دولة مالي، التي تواجدت بها منذ سنة 1984².

وقد تخصصت منظمات أخرى في تحقيق المصالحة وبعث قيم التسامح بين الأطراف المختلفة في الدين، أو العرق، أو اللغة وهو ما جسده منظمة World Vision التي نفذت مشاريع عديدة تعاملت مع تعزيز السلام من خلال اقامة علاقات مع المجتمعات المحلية وقادتها. فعلى سبيل المثال تواجدت هذه المنظمة في كوسوفو منذ سنة 2000 وأسست "مجلس السلام والتسامح" Council For Peace And Tolerance CPT والذي تألف من 19 متطوع يمثلون الأرثوذكس، الكاثوليك، والمسلمين. وقد هدف هذا المجلس إلى بناء قيم الثقة والأمن، واقامة روابط التواصل بين المجموعات المختلفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي³.

ما تجدر الإشارة إليه أنه فيما يخص التوتر بين المجموعات العرقية، نفذت العديد من NGOs برامج ركزت على المصالحة التي تستهدف الشباب، والأطفال، والأولياء. ومن هذه البرامج نذكر البرنامج المتعدد الإثنيات "الرسم من أجل السلام والتسامح" الذي دام ستة أشهر، وضم كل من ألبان و صرب كوسوفو وأطفال الغجر، وقد هدف إلى تعزيز المصالحة بين الأجيال الشابة⁴.

وبالإضافة إلى ذلك قامت منظمة بناء المجتمع المحلي ميتروفيشا Community Building Mitrovica والتي هي عبارة عن منظمة غير حكومية محلية متعددة الأعراق بتحفيز الحوار بين المجتمعين الألباني والصربي في بلدة ميتروفيشا المقسمة في شمال كوسوفو وذلك من أجل تحقيق الاستقرار وضمان الأمن في المنطقة⁵.

¹ - Hugh Miali & authors, Contemporary Conflict Resolution (Cambridge: Polity Press, 1999), p. 147.

² - Philippe Ryfman, La Question Humanitaire. Histoire, Problématique, Acteurs et Enjeux De L'Aide Humanitaire Internationale, Op. cit., p. 95.

³ - Simona Florea, Op.cit, p. 62.

⁴ - Ibid., p. 64.

⁵ - بيل ستيرلاند، مرجع سابق، ص. 52.

كما تعتبر غانا من بين الدول التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في عمليات المصالحة الوطنية، حيث أنه وبمجرد عزم الحكومة المنتخبة ديمقراطيا سنة 2001 تعزيز المصالحة الوطنية، وعقب هذا الإعلان بدأت منظمات المجتمع المدني في التشاور داخليا لتحديد ملامح الدور الذي يمكن أن تقوم به NGOs في غانا.

وقد أدرك مركز غانا للتنمية الديمقراطية بضرورة تحويل الأجندة السياسية التي أعلنت عنها الحكومة إلى أجندة وطنية يشترك فيها الشعب ويكون له صوت فيها، كما لم يقتنع المركز بأن الحكومة لديها الدراية الكافية بالمازيا والعيوب المتعلقة بالعديد من آليات العدالة الانتقالية، ورأى أنها يمكن أن تستفيد من المعلومات والتوعية التي تستطيع NGOs تقديمها. وقد أجرى المركز مشاورات أولية على المستوى الشعبي ومع المجتمع المدني التي تمخضت عن تشكيل ائتلاف المجتمع المدني للمصالحة الوطنية الذي ضمّ ما يقرب 25 منظمة غير حكومية وهيئة دستورية، وتولى مهام تنسيق شؤون الائتلاف¹.

لعب هذا الائتلاف دورا حيويا في وضع إطار العدالة الانتقالية من خلال وضع الإطار النظري، والمشاورات الشعبية، والجال الإعلامي. وقد أجرى الائتلاف بحثا تجريبية ومقارنة، وعقد مؤتمرا دوليا على مدى يومين حول العدل الانتقالية، الذي تمخض عنه صياغة إعلان من 12 نقطة يبين الكيفية التي ينبغي أن تتعامل بها الحكومة مع قضية المصالحة الوطنية. كما عمل الائتلاف على إشراك العامة من خلال اجراء مشاورات وحملات اعلامية على مستوى البلاد، كنشر مشروع الإعلان في جميع الصحف الكبرى وحشد آراء ومقترحات ذوي الرأي والخبرة².

وإضافة إلى مساهمة NGOs في برامج المصالحة والتسامح، يُعتبر تعزيز المرحلة الانتقالية من النشاطات المهمة التي تؤديها المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق الأمن في مرحلة بناء السلام وهو ما سنوضحه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

¹ - "لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية، مبادئ "فراي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004، ص. 15.

<<https://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-TRC-Guidelines-2004-Arabic.pdf>>

² - نفس المرجع، ص. 16.

الفرع الثاني: عمليات تعزيز المرحلة الانتقالية

تُركّز المنظمات غير الحكومية في هذه المرحلة على ضمان الشفافية والمساءلة للعمليات الديمقراطية الممهدة لتأسيس بناء مؤسساتي متين يتوافق وقيم الديمقراطية والحريات الفردية ويتناسب مع الخصوصيات المجتمعية، بالإضافة إلى تحقيق أمن الأفراد ولاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة بإعادة ادماجهم في المجتمع. وما تجدر الإشارة إليه هو التداخل -في الكثير من الأحيان- الحاصل بين نشاط NGOs في هذا الشق من المستوى الأمني، وبين نشاطها على المستوى السياسي المؤسساتي وذلك إنما يرجع إلى تزامن وتلاحم هذه النشاطات مع بعضها البعض لأنها في الحقيقة مكملة لبعضها البعض، وهذا التكامل لا يخص المستويين الأمني والسياسي فقط وإنما يشمل المستويات الثلاث.

يُعتبر تعزيز الديمقراطية من أهم العمليات التي تُعنى المنظمات غير الحكومية بتحقيقها في هذه المرحلة، وتعتبر مساهمة مركز الموارد في برايزرن في كوسوفو خير مثال على ذلك The Resource Center In Prizren (NRC Prizren)، حيث نفذ هذا المركز الذي هو عبارة عن منظمة غير حكومية محلية في كوسوفو سنة 2002 وبالتعاون مع ثمانية منظمات أخرى مشروع أطلق عليه "رصد عمل المنتخبين الرسميين لضمان الشفافية والمساءلة على الناخبين"، وقد تجلّى الهدف الرئيسي لهذا المشروع في تعزيز الديمقراطية والذي تم تنفيذه من خلال عدد من الأنشطة من بينها مراقبة اجتماعات الجمعية البلدية وكذلك عمل الإدارات والمديريات البلدية، بالإضافة إلى توفير المعلومات للمسؤولين المنتخبين حول القضايا ذات الإهتمام بالنسبة للمجتمع المحلي، وتنظيم مناقشات عامة مع المسؤولين المنتخبين والتحقق من أن الاجتماعات التي تم الإعلان عنها قد حضرها عدد كاف من المواطنين¹.

كما يعد حماية أمن الأشخاص وخاصة الفئات المنكوبة من الأعمال التي تُركّز عليها NGOs وهو ما حرصت عليه منظمة البعثة الدولية الكاثوليكية للهجرة The International Catholic Migration Mission In Kosovo ICMC التي نشطت في كوسوفو منذ 1999²، وهدفت إلى مساعدة اللاجئين العائدين الأكثر ضعفاً، بالتركيز على المساعدة في إعادة الاندماج من خلال عملها مع المفوضية العليا لحقوق اللاجئين في رصد قضايا الأمن وحماية الأقليات.

¹- Simona Florea, Op.cit, p. 62.

²- Ibid., p. 44.

ومن الإسهامات في هذا المجال نذكر أيضا مبادرة مؤسسة The Community Foundation For Northern Ireland CFNI، التي ساهمت في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع في إيرلندا الشمالية. نشطت CFNI في المجتمعات المحلية وفي الأحياء الإيرلندية أين عملت على تحفيز الحوار بين جميع المقيمين سواء كانوا لاجئين أو سكان أصليين، كما دعت مختلف الجماعات للتعبير عن فهمهم حول النتائج التي يتوقعونها من عملية بناء السلام¹.

من خلال ما تم عرضه نتوصل إلى أن تدخل NGOs في المجال الأمني سواء على مستوى المصالحة الوطنية أو تعزيز المرحلة الانتقالية من شأنه تدعيم عمليات بناء السلام التي تستلزم خلق مجال أمني تتحدد فيه المسؤوليات وتُحفظ فيه الحقوق والحريات وهو ما يقود إلى مستوى آخر أين يتم التركيز على ضمان حقوق الإنسان وتوفير الحماية اللازمة للتمتع بهذه الحقوق دون التمييز بين الأفراد على أي أساس كان داخل المجتمع.

المطلب الثالث: المستوى الحقوقي-الاجتماعي

تُعد حقوق الإنسان من أكثر المجالات التي تجتذب وتستهوئ عمل المنظمات غير الحكومية لاسيما الخدماتية منها بسبب أن الدفاع عن حقوق الأفراد وحماية حرياتهم يُمثل جوهر العمل الإنساني الذي تُؤديه معظم NGOs. وتتخصص بعض المنظمات في السعي نحو اقرار المساواة بين الجنسين، فيما تدعو أخرى إلى تمكين الأفراد وبناء قدراتهم، وتحرص أخرى على القضاء على كل أشكال الانتهاكات الجسيمة التي تمس بأمنهم وبشخص الفرد كإنسان له كرامة وحقوق وواجبات.

الفرع الأول: مساهمة NGOs في حماية حقوق وحريات الأفراد

من المخلفات السلبية للنزاعات هي الانتهاكات الكبيرة لحقوق الأفراد ولاسيما تلك المتعلقة بهوية الأفراد سواء على أساس الدين أو العرق أو اللغة، لذا تقوم المنظمات غير الحكومية في بناء السلام على إعادة الاعتبار لهؤلاء الأفراد الذين تعرضوا للتمييز بسبب أحد الأسباب السابقة الذكر.

ومن النماذج التي تدعم هذا الطرح مساهمة منظمة التنظيم البرتقالي في إيرلندا The Orange Order التي تُعلن عن نفسها كمنظمة دينية بالأساس وتدافع عن الحقوق المدنية والدينية البروتستانتية. تأسست هذه المنظمة

¹ Max Stephenson and Laura Zanotti, Peacebuilding through Community- Based NGOs Paradox And Possibilities (USA: Virginia Kumarian Press, 2012), p. 13.

سنة 1975 في مقاطعة أرماء بإيرلندا بهدف ترقية البروتستانتية، وقد استقطبت نسبة كبيرة من الشباب الذي رأى فيها تعبيراً عن هويته نتيجة تشجيعها للرياضة الغالية والمذهب البروتستنتي¹.

بالإضافة إلى هذه المنظمة نجد منظمة أخرى تنشط في نفس المجال وهي الجمعية الغالية الرياضية The Gaelic Athletic Association GAA التي تأسست سنة 1884 وشكلت القومية المبدأ الأساسي لها، وقد عملت GAA كذلك على إحياء وتقنين الرياضات الأيرلندية وخاصة كرة القدم الغالية².

كما عملت منظمات أخرى على تخليد ذكرى فئة معينة من المجتمع كعمل منها لرد الاعتبار لتلك الفئة التي تعرضت للتعذيب والإهانة وهو ما حرصت عليه منظمة Women In Black WIB Serbia وهي منظمة دفاعية نسائية التي تبنت دور الدفاع عن حقوق المرأة وقامت بتخليد ذكرى ضحايا الصرب بإعادة إحياء ذكراهم منددة بذلك بأعمال العنف التي ارتكبتها الحكومة بحقهم³.

وإلى جانب الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة يعتبر الدفاع عن حقوق المرأة موضوع عمل العديد من المنظمات التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مساهمة منظمة التضامن لحقوق المرأة الأفريقية SOAWR المتكونة من 19 منظمة غير حكومية تُعنى بحقوق المرأة في العديد من الدول الأفريقية.

قامت هذه المنظمة بإشهار بطاقات حمراء في وجه زعماء 12 دولة أفريقية أثناء انعقاد إحدى قمم الاتحاد الأفريقي لعدم توقيعهم على بروتوكول الاتحاد الأفريقي الخاص بحقوق المرأة في إفريقيا الذي يُعطي مجموعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ويُشكل إطار عمل قانوني شامل لحماية حقوق المرأة في إفريقيا⁴.

أما في تيمور الشرقية فتم تكوين مجموعة عمل خاصة بالمرأة والدستور، تضم العديد من منظمات المجتمع المدني وبالتعاون مع وحدة شؤون النوع الاجتماعي، قامت بتنظيم مشاورات مع منظمات المرأة في جميع أنحاء الدولة بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على المرأة في تيمور الشرقية. وفي ختام هذه المشاورات تم الاتفاق على ميثاق المرأة للحقوق في تيمور الشرقية مع جمع ثمانية آلاف توقيع معظمها من النساء لدعم الميثاق وتم رفعه إلى

¹ Roberto Belloni, "Shades Of Orange And Green Civil Society on The Peace Process In Northern Ireland", in Social Capital And Peace Building Creating And Resolving Conflict With Trust And Social Networks, The author: Michaelene Cox (London: Routledge, 2009), p. 14-18.

² Ibid., p. 21.

³ Max Stephenson and Laura Zanotti, Op. cit., p. 12.

⁴ - شيلي كواست، مرجع سابق، ص. 23.

أعضاء اللجنة التأسيسية. وقد ظهرت زيادة الوعي العام بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوضوح في دستور تيمور الشرقية الذي تضمن النصوص التالية¹:

- ❖ أحد الأهداف الأساسية للدولة يكمن في دعم وضمان تكافؤ الفرص الفعلية بين المرأة والرجل وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي.
- ❖ يجب أن تتمتع المرأة والرجل بنفس الحقوق والواجبات في جميع مجالات الحياة سواء الحياة الأسرية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية.
- ❖ يقوم الزواج على التراضي بين الطرفين بمطلق الحرية وعلى شروط المساواة التامة في الحقوق لكلا الزوجين.
- ❖ يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة بدون أي حسم من الراتب أو الحرمان من أية مزايا أخرى.

وفي إطار الدفاع عن حقوق المرأة في رواندا حول ملكية الأراضي، وبعد الإبادة الجماعية التي شهدتها البلاد، كان على الحكومة بعد ضغط كبير من المنظمات غير الحكومية، التعامل مع العدد الرهيب من النساء المعيلات للأسر واللواتي لا يملكن الأراضي وتم إنشاء لجنة خاصة بالنوع الاجتماعي داخل البرلمان عملت على مراجعة القوانين القائمة على التمييز ضد المرأة. وقد نجحت اللجنة في طرح فكرة حق المرأة في وراث الأملاك من والديها أو زوجها، ومطالبة الأرمال بالميراث من الأقارب الذكور لزوجها المتوفى².

وفي الوقت الذي تم فيه تقنين وضع النهج القانوني لحقوق المرأة بنجاح، إلا أن القانون الجديد الذي يقضي بمنح حقوق التملك للمرأة لاقي صعوبات عند تنفيذه على المستوى المحلي، حيث عارض المتمسكون بالتقاليد تغيير العادات التي مرّ عليها قرون، ولكن الناشطون في مجال حقوق المرأة الرواندية طالبوا بإصرار توعية المرأة بحقوقها بموجب القانون الجديد في جميع أنحاء الدولة، فمن دونها لن يتم تنفيذ هذا القانون.

¹ - نفس المرجع، ص. 17.

² - Elisabeth Rehn and Ellen Johnson Sirleaf, Women, War And Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building (New York: Remlitho Inc, 2002), p. 135.

وعلى غرار رواندا تُعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC من أكثر الدول الإفريقية التي شهدت ولازالت تشهد نشاطا كبيرا للمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، وتعتبر منظمة OXFAM إحدى هذه المنظمات التي كانت لها مساهمات عديدة فعلى سبيل المثال قامت OXFAM بدعم 56 لجنة محلية تضم كل منها ستة رجال وستة سيدات لتحدي السلطات من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان، والحصول على خدمات طبية، وقانونية، ونفسية اجتماعية¹.

وقد قامت هذه اللجان بإنشاء منتديات للنساء في كل منطقة والتي لم تعالج فقط مختلف التهديدات التي تواجه النساء، وإنما تلك التي تواجه الرجل والمرأة على السواء بما في ذلك العنف الجنسي ضد الرجال والصبيّة.

كما تُجري OXFAM كل سنة استبيانات مجتمعية في الولايات الشرقية من DRC ففي سنة 2011 استمعت إلى مخاوف الفتيات من الإستغلال الجنسي والعنف، وإلى الصبيّة من العمل القسري والتجنيد في الميليشيات المسلحة².

وما تجدر الإشارة إليه أن العديد من تقارير المنظمات غير الحكومية أكّدت على خطورة الوضع فيما يخص الإستغلال الجنسي للنساء والفتيات الكونغوليات من قبل الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد حيث قدمت منظمات عديدة المساعدة في هذا المجال وإضافة إلى OXFAM نذكر المنظمة غير الحكومية The Olame Center عضو ائتلاف العنف ضد النساء. يُقدم هذا المركز المساعدة والدعم لضحايا الاغتصاب، كما يُوفر خدمات استشارية في معالجة الصدمات والمساعدة الإنسانية في منطقة بوكافو³.

بعد عرض مختلف النماذج السابقة نلاحظ أن حقوق الإنسان شكلت أرضية خصبة لعمل العديد من NGOs التي سخرت مختلف امكانياتها ومصادرها من أجل تأدية الدور المنوط بها. وإلى جانب عملها في المستوى الحقوقي نجد أن NGOs تعمل كذلك بالتوازي في تمكين الأفراد وبناء قدراتهم وهو ما سنحاول تسليط الضوء عليه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

¹ - "الأزمات في ظل نظام عالمي جديد: تحدي المشروع الإنساني OXFAM"، 2001، ص. 24.

<<http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp158-crises-in-a-new-world-order-humanitarianism-070212-summ-ar.pdf>>

² - نفس المرجع، ص. 24.

³ - Richard Bowd and Annie Barbara Chikwanha, Op.cit., p. 244-245.

الفرع الثاني: مساهمة NGOs في تمكين وبناء قدرات الأفراد

يُشكّل التمكين وبناء القدرات أحد الأهداف التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقها جراء انخراطها في عمليات بناء السلام، ويأتي ذلك في إطار استراتيجيتها التي تركز على الفرد بوصفه المستهدف والفاعل في هذه العمليات من أجل ارساء دولة مؤسسات تحكمها اطرار كفاءة وفاعلة.

وسنحاول في هذا المقام عرض بعض التجارب لمنظمات كان لها الأثر في هذا المجال ضمن عمليات بناء السلام في العديد من الدول الخارجة من النزاع.

تنشط الكثير من المنظمات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والعمل من أجل تمكينها في المجال السياسي ومختلف المجالات الأخرى لإقرار المساواة بين الجنسين داخل المجتمع، واعطاء المرأة مزيد من الحريات حتى يتسنى لها الكشف عن امكانياتها وبراها من خلال تقلدها لمناصب كانت حكرًا على الرجل في مجتمع ما قبل النزاع، ومن المنظمات الناشطة في هذا الميدان المنظمة السويدية غير الحكومية "من امرأة إلى امرأة" Kvinna Till Kvinna التي كانت لها تدخلات عديدة في الكثير من الدول، حيث نجدها كانت فاعلة في كل من البوسنة والهرسك وكندا كوسوفو سنة 1994 منذ حتى ما قبل انتهاء العمليات المسلحة. دعمت Kvinna Till Kvinna المراكز والمنظمات غير الحكومية النسائية المحلية، وقد تضمن هذا الدعم مزيدًا من التمويل المؤسسي ومنح للمشاريع والتدريبات التنظيمية، بالإضافة إلى خدمات التشبيك غير الرسمي وتوفير المعلومات والأبحاث حول مسائل النوع الاجتماعي¹.

كما نشطت هذه المنظمة في DRC حيث ذهبت إلى هناك لأول مرة في سنة 2007، حينما زارت كينشاسا والمناطق الشرقية للبلاد مثل: Juma, Bukavo, Uvira أين التقت بمنظمات نسوية التي تعمل مع النساء اللاتي تأثرن بأشكال مختلفة من النزاعات المسلحة في المنطقة. وتتجلى مساهمة kvinna till kvinna في كونها تقوم بحملات اجتماعية مع منظمات محلية ففي سنة 2009 بدأت هذه المنظمة العمل مع منظمة FADI في مقاطعة UVIRA، التي تركز على مساواة حقوق المرأة والسيدا، كما قامت المؤسسة في مارس وجوان 2009 بتنظيم تبادل بين منظمات حقوق المرأة في البلقان وبين مستشفى Pamzi في

¹ - بيل سترلاند، المرجع السابق، ص. 41.

Bukavu أين نجد نساء تعرضن للعنف والاعتصاب قد تمكن من تلقي العلاج. وبذلك تجمع هذه المنظمة في عملها بين المساواة الجندرية، السلام الدائم، والتطور التي ترى بأنه لا يمكن الفصل بينها¹.

ويمثل الدعم المعنوي والنفسي للمرأة من أجل المضي قدما موضوع تدخل منظمات أخرى، ففي تيمور الشرقية قدمت المنظمة غير الحكومية Fokupers خدمات المساعدة القانونية للضحايا من النساء ونشر الوعي بينهن بخصوص العنف الأسري والحقوق القانونية للمرأة، كما تم تعميم منشورات تضم معلومات المنظمة حول مقدمي الخدمات، والمؤسسات الدينية، والجهات الحكومية بغية الإسترشاد بها عند الحاجة لذلك².

ولا يختلف الأمر في طاجيكستان أين قامت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية وهي منظمة محلية غير حكومية بإدارة مراكز الدفاع القانونية عن المرأة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية من خلال شبكة مراكز متوفرة لإدارة الأزمات، توفير الملاجئ الآمنة، وخدمات الرعاية الصحية.

وفيما تخصص منظمات في رفع الوعي لدى المرأة والمساهمة في معافاتها من مختلف أشكال المعاناة تتجه منظمات أخرى نحو البحث في سبل تحقيق التمكين السياسي للمرأة من خلال العمل على تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية وتقلدتها مناصب مرموقة في الدولة، وهو ما سعت إلى تحقيقه إحدى اللجان في كمبوديا حينما قامت بتأسيس منظمة نساء من أجل الازدهار Women For Prosperity WFP التي هدفت من خلالها إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة³.

وفي أفغانستان قادت شبكة المرأة الأفغانية والمكونة من 72 منظمة غير حكومية الجهود الخاصة بإعطاء المرأة صوت في عملية صنع واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى مساعدة جهود الأعضاء في دعم المرأة الأفغانية وتعزيز حقوق المرأة والطفل، مع بناء القدرات بين المنظمات المحلية من خلال التدريب وحشد النساء من أجل التصويت⁴.

¹ - "Kvinna Till Kvinna, DR congo", accessed 12/01/2013:
< <http://old.kvinnatillkvinna.se/en/dr-congo> >

² - شيلي كواست، مرجع سابق، ص. 70.

³ - Richard Bowd and Annie Barbara Chikwanha, Op. cit., p. 243.

⁴ - Elisabeth Rehn and Ellen Johnson Sirleaf, Op. cit., p. 20.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد أسفر العمل الدؤوب للعديد من NGOs المناهضة بالتمكين السياسي للمرأة عن اقرار دستور 20 جانفي 2002 والذي منع أي تمييز على أساس الجنس وأقر المساواة بين المرأة والرجل عبر تطوير التمثيل السياسي والإداري للمرأة¹. إلا أن وقبل هذا التاريخ تقلدت القليل من النساء مناصب سياسية هامة في الدولة وتعتبر Emilie Mamima أول امرأة دخلت الحكومة بصفتها وزيرة للشؤون الاجتماعية لمدة 44 شهر و عشرة أيام (من 9 جانفي حتى 18 ديسمبر 1975). ومنذ تلك الفترة والنساء متواجدات في الحكومة حتى وإن كان عددهم لم يتجاوز 5% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 05: توزيع أعضاء الحكومة في DRC حسب الفترة والجنس

الفترة	الرجال		النساء	
	العدد	نسبة التمثيل %	العدد	نسبة التمثيل %
1975	16	94.1	01	5.9
1985	22	95.7	01	4.3
1989	24	96	01	4
1991	20	95	01	5
1993	32	94.1	02	8.6
1995	32	91.4	03	9
1997	30	90.9	03	9.1
1999	23	92	02	11.5
2002	32	86.5	05	8
2005	32	86.5	05	13.5
2009	32	86.5	05	13.5
2010	37	86.5	05	13.5

Source : Jeanne Dambendzet et Autres, Op.cit., p. 49.

¹- Jeanne Dambendzet et Autres, La Place Et Le Rôle Des Femmes Dans La Société Congolaise 1960-2010 Bilan Et Prospectives (Paris : L'Harmattan, 2011), p. 54.

ما يمكن ملاحظته حول الجدول أن نسبة النساء كانت ضعيفة جدا في سنوات السبعينيات والثمانينيات مقارنة مع نسبة تمثيل الرجال، إلا أنه ومع بداية التسعينيات بدأت هذه النسبة في الإرتفاع إلى أن وصلت في سنوات الألفية الثانية إلى نسبة مقبولة نوعا ما مقارنة بالنسبة التي كانت عليها سابقا.

وإلى جانب التمكين بتفرعاته المتعددة لاقى بناء القدرات حيزا لا بأس به من اهتمام المنظمات غير الحكومية فإدراك الحاجة إلى بناء القدرات أدى إلى ظهور عدد كبير من NGOs ذات برامج مكرسة ومخصصة لبناء المهارات والتدريب والتشبيك، وتعتبر المنظمة النسائية الدولية للتبادل الثقافي Women's International Cross Cultural Exchange WICCE في أوغندا من الرائدات في هذا المجال¹، إذ أنشأت 70 مركز رئيسي للموارد من أجل جمع وتوزيع المعلومات المتعلقة بحقوق وتنمية المرأة، كما لعبت WICCE دورا حيويا في انشاء شبكة اقليمية في افريقيا وجلب صوت المرأة الافريقية للساحة العالمية.

وقد شهدت سيراليون نشاط منظماتي في هذا المجال والذي جسده مؤسسة الصحة المسيحية بسيراليون CHASL من خلال تدريبها 150 متطوع كمشجع على السلام، والذين كان البعض منهم معاونين سابقين وضحايا حروب مما سهل دورهم في التوحيد مع من يخدمونهم².

بالإضافة إلى ذلك نقذ الإتحاد الإنجليي بسيراليون عام 1999 برنامج لإدارة الصراع وبناء السلام بهدف تشجيع السلام بين المقاتلين والمدنيين في المجتمعات المحلية، وقد اختار الإتحاد ناشري السلام من بين قادة المجتمع المحلي كالزعماء الدينيين، قيادات نسائية، وقيادات شبابية الذين تلقوا تدريباً على بناء السلام وحل النزاع.

وفي نهاية ورشة العمل قاموا بوضع خطة عمل لنشر السلام في مجتمعاتهم المحلية من خلال شن حملات تنادي بالحاجة إلى السلام واقامة ورش عمل تُقدم التدريب لأصحاب المصالح في المجتمع، كما تُقدم الأغاني والأعمال الدرامية وخدمات المشورة للمواطنين والقادة والمحاربين السابقين في المجتمع³.

¹ - Max Stephenson and Laura Zanotti, Op. cit., p. 22.

² - ريتشيل بلاكمان، "بناء السلام في مجتمعاتنا"، مؤسسة ترفند للتنمية، 2003، ص. 49.

³ - المرجع نفسه، ص. 49.

أما في هايتي فقد عملت المنظمة غير الحكومية Partners In Health PIH كشريك للحكومة الهايتية وحاولت توظيف الموارد الدولية ليس فقط من أجل ضمان تقديم الخدمات ولكن أيضا للمساعدة في بناء قدرات القطاع العام الهايتي، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية¹.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن نشاط المنظمات غير الحكومية على المستوى الحقوقي-الاجتماعي كغيره من المستويات الأخرى يتعرض إلى العديد من الانتقادات والتحديات التي تُقوض منه، مما يطرح أسئلة كثيرة حول مدى فعالية هذه NGOs في القيام بعملها في بناء السلام كفاعل مستقل نسبيا في ظل تنامي المعوقات التي تحد من هذا النشاط وهو ما سنحاول معالجته في المبحث الموالي والأخير من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: معوقات تفعيل عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

على الرغم من الوظائف التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في بيئة بناء السلام والتي تستهدف مختلف شرائح المجتمع وتمس شتى القطاعات، إلا أن الدور التي تؤديه يبقى نسبيا إلى حد ما وذلك إنما راجع لوجود تحديات تتعرض لها NGOs والتي يكون مصدرها داخليا أي بنية المنظمة والعلاقات البينية بين مختلف مكوناتها ووظائفها، كما قد يكون مصدر هذه التحديات والمعوقات خارجيا وهو ما تفرزه البيئة الخارجية أي بيئة عمل هذه NGOs. سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مؤشرات تتراوح ما بين كونها معوقات داخلية وخارجية، وسنحاول تحليل حيثيات كل مؤشر على حدى بما يتناسب وموضوع الدراسة.

المطلب الأول: التمويل والموارد البشرية

يُشكل كل من التمويل والموارد البشرية عنصرين حيويين في عمل المنظمات غير الحكومية، إذ حدوث خلل في أي منهما من شأنه التأثير على فعالية المنظمة وقد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى توقف مشاريع بكاملها ضف إلى ذلك امكانية انتهاء نشاط المنظمة لاسيما إذا ارتبط الأمر بشح أو انعدام التمويل لها.

الفرع الأول: أهمية التمويل والموارد البشرية في عمل NGOs

إن استمرار ونجاح وجوده عمل المنظمات غير الحكومية يعتمد بشكل كبير على نجاح الإدارة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم لاستمرار وتطوير عملها، حيث يُشكّل المال عنصرا أساسيا دونه لا تستطيع

¹- Max Stephenson and Laura Zanotti, Op. cit., p p. 12-13.

المنظمة تقديم مختلف الخدمات لاستخدام هذا المال في تمويل مجمل المشاريع الخدمائية، بالإضافة إلى استخدامه لأغراض عديدة كإقامة المنشآت وتجهيزها ودفع أجور العاملين¹.

ونتيجة لطبيعة NGOs غير الربحية فهي لا تقوم بمهام تُسهل لها تحصيل إيرادات ربحية، وبذلك تُشكّل التبرعات والهبات الجزء الأكبر من مصادر تمويلها.

قامت الباحثة Sarah Michael باقتراح إجراء يُمكنه التخفيف من التأثيرات السلبية للتحديات المالية التي تواجهها NGOs التي تنشط في مجال الأمن الإنساني، من خلال زيادة عدد عقود التمويل وتمديد فترتها بدلا من سنة واحدة، حيث أن وجود عدد محدد من عقود التمويل وقصرها يُؤدي بالمنظمة إلى تقليص مشاريعها والتخلي عن مشاريع أخرى².

كما ركز الباحث Annour Ebrahim على دور التفاعلات التنظيمية لعلاقات الاعتماد المتبادل بين NGOs والممولين، حيث ناقش أنه وإلى جانب مركزية التفاعلات المالية التي تشمل الموارد المالية أو ما يُعرف برأس المال الاقتصادي، توجد التفاعلات الرمزية أو رأس المال الرمزي الذي يتضمن السمعة والمكانة³.

وبالإضافة إلى التمويل يطرح موضوع الموارد البشرية تحديا كبيرا للمنظمات غير الحكومية إذ تعاني المنظمات في بعض الأحيان من نقص المورد البشري بسبب تفضيل الكثير من الناس فرص عمل أكثر استقرارا مقارنة مع الوظائف الشاغرة في NGOs، كما أن تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية يُشكل تحديا آخر للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك يُشكّل الموظفون العاملون بـ NGOs والذين هم ضحايا لأمراض مزمنة مثل HIV أو لديهم أفراد أسرهم يعانون من نفس المرض مشكلة لعمل المنظمة بسبب احتياج هؤلاء إلى وقت للتوقف عن العمل لحل قضايا الأسرة والصحة، ومثل هذا الوضع من شأنه أن يُؤدي إلى زيادة تكاليف الموظفين الناتجة عن الإجازات المرضية والتغيب عن العمل، وبالتالي انخفاض أداء وجودة عمل NGOs⁴.

¹ Sarah Michael, "The Role Of NGO In Human Security", Working Paper No. 12, Hauser Center For Non Profit Organizations, Harvard University, 2002, p. 20.

<file:///C:/Users/pc/Downloads/SSRN-id351240.pdf>

² Ibid., p. 20.

³ Annour Ebrahim, NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning (New York: Cambridge University Press, 2003), p. 52.

⁴ Bernard C. Nwaiwu, "Critical Management Challenges Facing NGOs- Examining The Impact Of Legitimacy and Human Ressource Issues On NGO Effectiveness", Working Paper 1.4, CEDE Trust Fund, 2013, p. 4.

<http://www.cedtf.org/uploads/publications/Legitimacy.pdf>

كما تُشكل سلامة الموظفين تحدياً آخر للمنظمات غير الحكومية حيث تُوازن NGOs دائماً بين مقتضيات المشاريع وسلامة الموظفين، ووفقاً لبعض الإحصائيات فإن عدد حوادث العنف ضد العاملين في المجال الإنساني ما بين سنة 2000-2009 ارتفع إلى 103%، وأن عدد الضحايا ارتفع إلى 117% بين عام 1997-2009. وفي أفغانستان تم قتل خمسة أعضاء من منظمة أطباء بلا حدود، حيث أثر هذه الحادثة قررت المنظمة الانسحاب من أفغانستان سنة 2004¹. وفي نيجيريا أودت أعمال العنف التي أعقبت انتخابات 2011 بحياة أكثر من 100 شخص عامل بالمنظمات غير الحكومية².

وإلى جانب التهديدات وأعمال العنف التي يتعرض لها عمال المنظمات غير الحكومية يطرح التمويل مشاكل أخرى تتعلق بمصداقية وشفافية المنظمة، وهو ما سنحاول الإشارة إليه في الفرع الثاني من هذا المطلب من خلال تعرضنا لبعض التجارب الميدانية.

الفرع الثاني: انعكاسات التمويل على شفافية ومصداقية NGOs

كما وتم الإشارة سابقاً بالتمويل يُمثل عصب الحياة لكل منظمة ودونه تتراجع أدوار المنظمة، إلا أن ما يثير الإنتباه ويستدعي التوقف عنده هو ذلك التمويل الذي تتبعه سياسات المشروطة من قبل الجهات المانحة والذي يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية هذه المنظمات، ومدى شفافية ومصداقية المهام التي تُقدمها.

وبذلك تجد العديد من المنظمات نفسها في حلقة صراع بين مصادر التمويل الخارجية التي تُشكل في الغالب المصدر الرئيسي لتمويلها وبين السياسات والأهداف التي تُريد هذه الجهات تمريرها عبر غطاءات ممثلة في العمل الإنساني وتقوم NGOs برعايتها وتنفيذها من جهة، ومن السخط الشعبي الرافض لتلك السياسات والمشاريع من جهة أخرى.

يُمثل الوضع في البوسنة والهرسك سابقاً صورة واضحة لهذا الطرح، وهو ما ناقشته الباحثة Martina Fischer حينما أكدت أن التمويل غير المنسق للمنظمات غير الحكومية قد أدى إلى ظاهرة تُعرف في المنطقة برهاب المشاريع Projectomania، فبالرغم من أن NGOs أسست سوق عمل جديد إلا أنها سوق مصطنعة تعتمد اعتماداً كلياً على التمويل الدولي الخارجي والحضور الدولي المستمر، بالإضافة إلى أن معظم

¹- Jonathan Blais, Op. cit., p p. 14-15.

²- Bernard C. Nwaiwu, Op. cit., p p. 4-5.

المنظمات كانت أسيرة أنظمة معقدة فيما يتعلق بكتابة التقارير والتقييمات والطلبات، الأمر الذي أعاق ممارستها لأنشطتها. كما صممت بعض المنظمات أهدافها ومهامها وفق مصالح المانحين وليس وفقا للإحتياجات الإنسانية، وهو ما أدى إلى فقدان الكثير من المنظمات لصلتها بالمجتمع، بل الأكثر من ذلك وُجدت منظمات أخرى لا تملك أي التزام من أي نوع بالتغيير الاجتماعي ولا تسعى سوى لإعادة انتاج نفسها¹.

ضف إلى ذلك أن NGOs ركزت جهودها التمويلية في المقام الأول على المناطق المدنية والمدن الصغيرة وتجاهلت المناطق الريفية، كما لم تول الاهتمام الكافي لمبادرات المجموعات الشعبية واحتياجاتها الخاصة مثل مبادرات الشباب المتواضعة والمبادرات النسوية التي لا تملك مكاتب رسمية وليس لديها عناوين تمثيلية.

وبذلك فقد تزامن ذلك مع تجاهل NGOs لفواعل المجتمع المدني المحلية الرئيسية التي تأثرت بالسياسات العرقية، وبقيت المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومختلف فواعل المجتمع المدني كالتقانات العمالية والمنظمات المتخصصة والدينية واتحادات المحاربين القدامى منقسمة ومنظمة على امتداد خطوط السياسة العرقية، وهو ما وضحته بشكل كبير الحملات الانتخابية لسنة 2006 حينما قامت مجموعة من NGOs الممولة من الحكومة كمنظمات المحاربين القدامى بدعم الحملات الانفصالية أو الحملات السياسية القومية².

ما يمكن ملاحظته من خلال ما تم عرضه أن التمويل يُشكل نقطة الضعف الأكثر تأثيراً لدى المنظمات غير الحكومية، والتي تستغلها الجهات المانحة للتأثير عليها من أجل تحقيق مصالحها التي لا تلتقي ومصلحة الشعوب التي عانت من ويلات النزاعات والطاحنة لحياة جديدة تُبلورها مرحلة بناء السلام الضامنة للحقوق والحريات والمؤسسة للسلام والاستقرار، إلا أن هذه الأخيرة تطرح في الحقيقة معوقات أخرى لعمل المنظمات غير الحكومية بما غير التمويل وهو ما سيتناوله المطلبين المتبقين من هذه الدراسة.

¹ Martina Fischer, "Civil Society in Conflict Transformation: Strengths and Limitations", The Berghof Handbook II, Barbara Budrich Publishers, 2011, p. 295.

<http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/fischer_cso_handbookII.pdf>

² Ibid., p p. 300-301.

المطلب الثاني: الخصوصية المجتمعية

تشير الخصوصية المجتمعية إلى الموروثات الاجتماعية والمميزات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع، وتُمثل هذه المكونات مجتمعة هوية كل مجتمع. سنحاول في هذا المطلب إبراز الدور الذي تلعبه هذه المكونات كمعوقات لعمل المنظمات غير الحكومية.

الفرع الأول: الدين والعادات والتقاليد كمكونات للهوية المجتمعية

تلعب العادات والتقاليد والأعراف ومختلف الموروثات الاجتماعية دوراً في تثبيط عمل العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية وحتى المحلية التي وفي إطار عملها في بناء السلام تقوم بنشر أفكار وجلب عادات غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد شعوب الدول المتدخل فيها تحت شعار الحرية والمساواة وهو ما يتناقض والقناعات المجتمعية المحلية. ولذلك تلقى هذه المنظمات في غالب الأحيان الرفض من قبل المجتمع بعدم التعاون معها أو التطوع فيها، كما قد تُحاول هذه المنظمات تكييف نشاطاتها بما يتناسب والخصوصيات المجتمعية إلا أن ذلك لا يُغير الكثير في الأمر نتيجة ترسخ أفكار ترفض الطرف الآخر الممثل في المنظمات غير الحكومية.

وبالإضافة إلى العادات والتقاليد يلعب الدين دوراً مهماً في عمليات بناء السلام إذ يجمع بين دور مزدوج بحيث يتجلى الدور الأول في إسهامه بدرجة كبيرة في تشكيل عقبة حقيقية تمثل تحدياً كبيراً لعمل NGOs خاصة في المجتمعات التي كان فيها الدين السبب الرئيسي للنزاع، أما الدور الثاني فيتمثل في الصبغة الدينية للمنظمة والتي تشكل جداراً منيعاً بينها وبين المجتمعات المستهدفة بعمليات بناء السلام.

قد تُشجع NGOs الإنقسام الطائفي والعنقي داخل المجتمعات من خلال تدعيمها لشريحة دون أخرى بمجرد مشاركة هذه الأخيرة لبعض أفكار وعادات المنظمة وهو ما يؤدي إلى بروز هذه الشريحة على حساب الجماعات الأخرى من خلال استهدافها بالمساعدات وتخصيص الحصص الأكبر لها من الدعم وعمليات إعادة البناء، وهو ما جسده منظمة التنظيم البرتقالي المحلية في أيرلندا التي وفي إطار تدخلها في عمليات بناء السلام انحازت إلى الجماعات البروتستانتية دون غيرها نتيجة خلفيتها المذهبية البروتستانتية¹.

¹ - Roberto Belloni, Op. cit., p p. 14-18.

الفرع الثاني: تجارب عن عرقلة الدين لنشاط NGOs

من أبرز المحاولات المسجلة في تحفيز الحوار بين الأديان تلك التي أُجريت بيوغوسلافيا السابقة، وقد هدفت إلى حشد الدعم والمشاركة النشطة من جانب الزعماء أو النخب من الطوائف الدينية الرئيسية من أجل إقامة الوسائل المؤسسية لخلق التعاون والحوار بين الأديان. ومن هذه المحاولات نجد الأولى في البوسنة والهرسك، ثم في كوسوفو ومقدونيا من خلال انشاء مجالس رسمية بين الأديان بزعامة المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام WCRP الذي يهدف إلى تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم، وما يُميز هذه المجالس أنها تُسجل عادة كمنظمات غير حكومية وطنية¹.

كما كان اسهام قنوات الكنيسة الرسمية لبناء السلام في منطقة البلقان مخيب للآمال إذ سادت المصالح السياسية بدلا من الاهتمامات الروحية، بالإضافة إلى منع الطوائف الدينية من الاستفادة الكاملة من حريتها مما أثر على مصداقيتها.

تُمثل النيبال كذلك إحدى الأمثلة الحية أين تُتهم العديد من NGOs بقيامها بدور تبشيري في اطار عملها في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد من 1996-2006، حيث تجلّى العنف بين الهندوس والمسيحيين في العديد من الهجمات على الكنائس. وقد أشارت العديد من الجهات أن NGOs قامت بتمويل الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع مما أعطاهما قوة ونفوذ غير متناسين وأدى في الكثير من الحالات إلى العنف، وبالتالي أصحاب هذا الإتجاه يدّعون بأن NGOs شريكة في خلق الإنقسام العرقي والديني².

كذلك ومن وجهة نظر دينية كانت هناك اتهامات بأن مبادرات السلام والتنمية لم تول اعتبارا كافيا لنهج الصراع القائم على الحقوق مع التقاليد الدينية والثقافية، مما يدل على عدم احترام ثقافات الشعوب الأصلية.

¹ - Bill Sterland & John Beauclerk, "Faith Communities As Potential Agents For Peacebuilding In The Balkans" An Analysis Of Faith- Based Interventions Towards Conflict Transformation and Lasting Reconciliation In Post Conflict Countries Of Former Yugoslavia, 2008, p. 4-5.

<<http://www.kirkensnodhjelp.no/Documents/Kirkens%20N%C3%B8dhjelp/Publikasjoner/Temahefter/Faith%20Communities%20Balkans.pdf>>

² - Mark Owen and Anna King, "Religious Peacebuilding and Development In Nepal", Report and Recommendations For The Nepal Ministry Of Peace and Reconciliation, 2013, p. 7.

<<http://www.winchester.ac.uk/academicdepartments/theology/Research/Documents/Religion%20and%20Peacebuilding%20in%20Nepal%20Report.pdf>>

إن انتهاء الحرب الأهلية في النيبال قد عزّز من اعتبار الدين علامة هوية وقد انعكس ذلك في جزء من التدخلات الإنمائية وبناء السلام أين كانت تُقدم المساعدات وفقاً للهوية، فعلى سبيل المثال اجتذب مشروع التمكين Janajati الذي تمولّه وزارة التنمية البريطانية وبتمهليل من الإتحاد النيبالي للقوميات الأصلية Nepal Federation Of Indigenous Nationalities NEFIN وهو عبارة عن منظمة تدعم الإتحاد على أساس الهوية العديد من جهات التمويل.

لقد جادل النقاد أنه بسبب الدعم الدولي الكبير لهذا المشروع نمت NEFIN وبرزت أكثر من خلال استخدام سلطتها بغية تحقيق مكاسب سياسية مما أدى إلى زيادة التوتر بين الإثنيات والجماعات الدينية والسياسية، والتي قادت في بعض الأحيان إلى حد القتل والعنف¹.

ثمة سبب آخر للإستياء من المنظمات غير الحكومية في النيبال وهو عدم الإشتباك المباشر مع الجهات الفاعلة دينياً وفقاً لشروطها أو الاعتراف بأنه قد يكون لها دور في إطار عملية السلام، حيث تُشير الباحثة Katrein Hertog أنه ولأسباب عديدة تمّ تجاهل الدين في عملية صنع السياسات وصنع القرار ذات الصلة بالسياسات الدولية وعمليات بناء السلام والتي أدّت غالباً إلى عواقب وخيمة².

وبذلك تُشكّل الخصوصية المجتمعية ممثلة بالعادات والتقاليد والدين من المعوقات الأساسية لعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية التي في الحقيقة تكون الكثير من مشاريعها وبرامجها ليست مصممة بالضرورة لأجل بلد محدد، وبالتالي تجد نفسها أصبحت غير قادرة على مراعاة التصادم بين مجموعة متنوعة من الأدوار التي قد تلعبها هي والجهات المجتمعية في أي سياق كان.

وبالإضافة إلى الخصوصية المجتمعية والتمويل، تُمثل شرعية المنظمة ومدى قبولها في مجتمعات ما بعد النزاع أحد المعوقات الرئيسية لعمل NGOs وهو ما سيشكّل موضوع المطلب الثالث والأخير من هذا الفصل.

¹- Ibid., p. 9.

²- Ibid., p. 10.

المطلب الثالث: الشرعية المنظماتية

يُثير الحديث عن مدى شرعية المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام الكثير من الجدل، لاسيما ذلك الذي يركز على مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع ومدى نزاهة واستقامة أعمالها، وهو ما سنحاول مناقشته من خلال معالجة العلاقة بين الشرعية كمفهوم وكصفة مكتسبة وNGOs كفاعل من الفواعل يحتاج لهذه الشرعية كدعم وكإثبات جدارة في المجتمع، بالإضافة إلى عرض بعض الأسباب التي تؤدي إلى تدني شرعية بعض NGOs وربطها بتجارب بعض الدول.

الفرع الأول: العلاقة بين الشرعية والمنظمات غير الحكومية

إن مفهوم الشرعية هو أمر حيوي للمنظمات غير الحكومية لأنها تساعد في فهم الطرق المتعددة الأوجه التي من خلالها يُرَرّ الجمهور سلطة NGOs، والتي يستند قبولها في المجتمع على التوقعات المجتمعية¹.

ويُشير الممثل الشرعي أو الفاعل الشرعي إلى ذلك الفاعل الذي يُنظر إليه عادة بأن له قبول اجتماعي لممارسة القوة والنفوذ في المجتمع. وقد حدد الباحث Mark Suchman الشرعية بأنها تصور عام أو افتراض بأن تصرفات كيان ما هي مرغوب فيها، وسليمة، ومناسبة في النظام الاجتماعي².

كما عرّف الباحث Michael Edwards الشرعية بأن يكون لك الحق في أن تكون وتُفعل شيئاً مهماً في المجتمع³. وبالتالي فالشرعية يجب أن تُفهم على أنها عملية بناء توافق في الآراء بين مجموعة معينة أو مجتمع معين، أو جماعة من الفاعلين.

إن الأطر المستخدمة لتقييم شرعية المنظمات غير الحكومية ميسّسة للغاية وقابلة للتغيير في الكثير من الأحيان، واستناداً إلى النظرية التنظيمية والأساس عمل Suchman نجد أن NGOs تعتمد على أربعة أنواع من الشرعية والتي نذكرها فيما يلي⁴:

¹- Bernard C. Nwaiwu, Op. cit., p. 3.

²- Mark Suchman, "Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches", Academy Of Management Review 20, p. 571.

³- Michael Edwards, "Legitimacy and Values In NGOs and International Organisations: Some Sceptical Thoughts", In International Perspectives On Voluntary Action: Reshaping The Third Sector, The Author: D. Lewis (London: Earth Scan, 1999), p. 258-260.

⁴- Mark Suchman, Op. cit., p. 580.

- 1-الشرعية المعيارية: وتقوم على المعايير والقواعد المقبولة والمرغوب فيها والقيم.
 - 2-الشرعية المعرفية: قائمة على الأهداف والنشاطات التي تتناسب مع الظروف الاجتماعية الواسعة، منها ما هو مقبول أو مناسب أو مرغوب فيه.
 - 3-الشرعية البراغمية: وتُشير إلى مطابقة الخدمات للمطالب أو الشراكة أو تلقي التمويل الخاص.
 - 4-الشرعية التنظيمية: وتعني الالتزام بالقوانين والتنظيمات.
- وبذلك يُنظر لشرعية المنظمات غير الحكومية على النحو الذي تُحدده قدرة NGOs للتوافق مع الخطابات السائدة على الساحتين العالمية والمحلية، وقدرتها على التفاوض حول التناقضات التي تنشأ بين هذين العالمين. وفي مجال بناء السلام توجد العديد من الخطابات المناهضة للمنظمات غير الحكومية التي عادة ما تستند إلى اعتبار NGOs وسيلة في يد الحكومات الأجنبية من أجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية وتشكيل ملامح دولة ما بعد النزاع بما يتماشى ومصالحها الخاصة.
- تتوقف كذلك شرعية NGOs على مدى متانة القاعدة الجماهيرية المساندة لها وإيمانها بأهدافها، والمشاركة التطوعية في برامجها الذي يُعد ضماناً لديمومتها واستمراريتها، حيث أن سعي NGOs لتحقيق شرعيتها جعلها تتجه نحو تبني قواعد السلوك أو الممارسة الجيدة، ولعل الميثاق الذي أرسته مجموعة من المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال الإنساني كـ OXFAM & AMNESTY خير دليل على ذلك. إن ميثاق المساءلة المشترك Joint Accountability Charter يُلزم المنظمات غير الحكومية الموقعة عليه بالمبادئ المقررة فيه كالأستقلالية، الحكم الراشد، والشفافية¹.

وبالإضافة إلى هذه المبادئ توجد مبادئ أخرى التي تُوجه عمل NGOs والتي نذكر منها:

- ❖ منح المعونة بغض النظر عن العقيدة، العرق، أو الجنسية، ويتم حساب أولويات المعونة على أساس الحاجة وحدها.
- ❖ عدم العمل كأدوات للسياسة الخارجية للحكومات، لأن NGOs هي وكالات تعمل بشكل مستقل عن الحكومات.

¹ - Jens Steffek and Kristina Hahn, Evaluating Transnational NGOs: Legitimacy, Accountability, Representation (United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2010), p. 18.

❖ تنفيذ البرامج التي تقلل من هشاشة المستفيدين إزاء التهديدات المحتملة والمساعدة في خلق أنماط الحياة المستدامة¹.

❖ احترام ثقافة، وأعراف، وهياكل المجتمعات العاملة بها.

الفرع الثاني: أسباب تدني شرعية NGOs

ما تجدر الإشارة إليه أنه غالباً ما تواجه المنظمات غير الحكومية المعارضة من الجماعات السياسية التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن، حيث يمكن لهذه المعارضة تقويض شرعية NGOs المحلية والحد من تأثير عملها من خلال اتهامها بدعم بعض التيارات السياسية وسعيها نحو تحقيق مصالح سياسية. كما تجد بعض الجهات المانحة من السهل تنفيذ استراتيجياتها من خلال العمل بشكل وثيق مع النخب والمنظمات غير الحكومية المحترفة التي توجد مقراتها في المدن الكبرى، إلا أن هذا التعاون المتقارب يؤدي إلى التقليل من شرعية NGOs عبر زيادة الانتقادات الشديدة لها بكونها بعيدة كل البعد عن الواقع المحلي، ويتم استخدامها من قبل الجهات المانحة لتقويض سيادة الدولة². في سيريلانكا مثلاً وفي الفترة الممتدة من 2006-2008 والتي تميزت بتقلبات سياسية كثيرة، أدى تصرف NGOs مع عملية السلام المدعومة دولياً إلى تضرر سمعتها وساهم في خلق ردود فعل أوسع نطاقاً ضد التدخل الدولي³.

وبذلك فقد عانت سيريلانكا من أزمة مصداقية خلال فترة التحول السياسي من الحرب إلى السلم، ولم تكن النيبال بعيدة عنها إذ عانت الأخرى من نفس الأزمة حينما قامت الأحزاب السياسية بمراقبة وتنظيم قطاع المنظمات غير الحكومية واستعمالها كقنوات لتسهيل الوصول إلى الموارد القيمة⁴.

كما لم تكن شرعية المنظمات غير الحكومية أحسن حالا في ميانمار ففي العقد الماضي نما المجتمع المدني وأصبح أكثر تسييساً، ويرجع هذا التسييس إلى قرار بعض نخب بورما الإنخراط في نشاطات المجتمع المدني بهدف تعزيز الديمقراطية في البلاد، وبذلك فقد نشأت العديد من NGOs والتي ادعت تحقيق إنجازات هامة في مجالات

¹ - Anton Vedder, "Questioning The Legitimacy Of Non-Governmental Organizations", In, NGO Involvement In International Governance and Policy: Sources Of Legitimacy, The Authors; Anton Vedder, Vivien Collingwood (eds), (Boston: Martinus Nijhoff, 2007), p. 14.

² - Oliver Walton, "Why Legitimacy Matters To NGO Peacebuilding", IDD Policy Brief, No. 05/12, August 2012, p. 2.

<<http://www.birmingham.ac.uk/Documents/college-social-sciences/government-society/idd-policy-brief/05-2012-oliver-walton.pdf>>

³ - Ibid., p. 2.

⁴ - Ibid., p. 15.

محددة كالتعليم، والتنمية الاجتماعية إلا أن ذلك لم يتحقق فقد سعت هذه المنظمات إلى تحقيق المصالح السياسية لأعضائها وهو ما أفقدها شرعيتها¹.

وإلى جانب الطرح السابق المتعلق بعدم مصداقية NGOs وسعيها نحو تحقيق مصالح سياسية، هناك طرح أو اتجاه آخر وهو الذي يُدافع عن هذه المنظمات ويناقش بأن تديني أو فقدان NGOs لشرعيتها ما هو سوى انعكاس لتحكم القوى السياسية والعسكرية بها، وتقوم حجة هذا الاتجاه أنه وبناء على أن عملية بناء السلام يتدخل فيها العديد من الفواعل كالدول، المنظمات الإقليمية والدولية والتي تعمل بالتعاون مع الحكومة المحلية و NGOs المحلية والدولية، ينخرط كل من الجيش والحكومة في بناء السلام وإعادة البناء من أجل تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية، ويفترض هذا التدخل التعاون مع NGOs والذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى فرض ممارسات عليها، حيث ينظر الجيش إلى NGOs على أنها شريك منفذ Implementing Partner وهو ما يطرح اشكال لها بصفتها منظمات مستقلة، محايدة، وغير متحيزة تعمل وفق مبادئها الخاصة².

كما أنه حتى وإن كان تعاون هذه المنظمات مع الجهات الحكومية أو الجيش قائم على أساس احترام تحيزها فإن شرعية NGOs تندهور عند أفراد المجتمع الذي يحكم مسبقا بتواطئها مع الجيش أو أي جهة رسمية كانت، ففي أفغانستان كثيرا ما تمّ النظر إلى NGOs على أنها متحالفة مع الجيش وكثيرا ما هاجمت حركة طالبان هذه المنظمات باعتبارها أهداف مشروعة. كما وُضعت في الصومال قيود عديدة ضد عمل NGOs، ويرجع ذلك لفقدان الثقة بها وبعثات UNO، وبعثة أتلانتا الأوروبية³.

إلا أن وبالرغم مما تم عرضه فهناك منظمات غير حكومية ترفض الشراكة -نسبيا- مع الجيش أو الأحزاب السياسية وتحاول الحفاظ على استقلاليتها وتحيزها، ويتعلق الأمر بمنظمات عريقة كمنظمة أطباء بلا حدود، منظمة الصليب الأحمر، وأوكسفام التي صرّحت في الكثير من المرات أنه وعلى الرغم من نظرة الجيش لنا

¹ Charles Petrie and Ashley South, "Mapping Of Myanmar Peacebuilding Civil Society", Civil Society Dialogue Network, 2013, p. 11.

http://www.ashleysouth.co.uk/files/EPLO_CSDN_Myanmar_MappingMyanmarPeacebuildingCivilSociety_CP_PetrieASouth.pdf

² Jonathan Blais, Op. cit., p. 15.

³ Ibid., p. 14.15.

كشركاء منفذين، إلا أن NGOs تختلف فيما بينها فهناك من هو تابع وهناك من هو مستقل. وبالفعل كما توجد منظمات تعمل وفقا لمبادئ عالمية، توجد أخرى قد تعمل وفقا لمصالح سياسية أو دينية أو اجتماعية... إلخ".

وكخلاصة لما تم عرضه في هذا الفصل، توجد العديد من NGOs التي تتدخل في مرحلة بناء السلام في الكثير من الدول الخارجة من النزاع، ويكون تدخلها أفقيا وعموديا بحيث تشمل معظم المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والأمنية وتتخصص في تقديم المساعدة للفئات الأكثر تضررا وتمس القطاعات الأكثر احتياجا للمساعدة بما يتوافق وامكانياتها وصلاحياتها. إلا أن هذا التدخل يُصاحبه الكثير من المعوقات سواء ما تعلق منها بالمنظمة أو ما تعلق ببيئة عملها، وهو ما يؤثر عليها سلبا وينعكس ذلك في تراجع الأدوار التي كانت تقدمها وبذلك تراجع مكانتها.

الخاتمة:

ساهمت الفصول الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة على تأكيد الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام بوصفها فاعل أساسي ومهم إلى جانب مختلف الفواعل الأخرى ممثلة في الدولة والقطاع الخاص.

وبالرغم من التحديات التي قد تعترض طريق عمل المنظمات غير الحكومية سواء كانت مسبباتها خارجية تتعلق ببيئة بناء السلام أو داخلية تتعلق بنزاهة وشفافية واستقلالية المنظمات فإن هذه الفواعل تبقى تؤدي دوراً حيوياً نسبياً في عمليات إعادة الاعمار وارساء صرح مؤسسي متين يجمع بين قيم العدالة والمساواة ويُجسّد مظاهر تمكين وكفاءة الأفراد.

وتظهر أهمية عمل المنظمات غير الحكومية في مجال بناء السلام في قيمة الصفات التي تُقدمها هذه الأخيرة لمجتمعات ما بعد النزاع والتي سنحاول تحديدها في النتائج المتوصل إليها من خلال هذا العمل والتي تتم تحديدها في:

تم استشفاف أن عمليات بناء السلام هي عمليات معقدة ومتشابكة تجمع بين محددات عديدة يتعلق البعض منها بالجانب الأمني، والآخر بالجانب السياسي المؤسسي، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي الحقوقي. وما يميز هذه الجوانب هو التداخل الحاصل بينها فلا يمكن الحديث عن اصلاح أو النهوض بجانب دون آخر، وهنا يكمن الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية أين تلعب دور الراعي والمؤطر لمختلف العمليات التي تمس هذه القطاعات من خلال وضع برامج ومناهج عمل تستهدف النقاط الحساسة في كل مجال.

ومن جهة أخرى يبدو أن إطار العمل الخدماتي الإنساني الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية يحرص على أن يكون هذا العمل شاملاً ومتكاملاً، إلا أن وفي بعض الأحيان لا تستطيع المنظمة الواحدة بمفردها تغطية حاجات جماعة ما في مجال معين، لذا تلجأ هذه المنظمات إلى تشبيك عملها سواء على مستوى رسمي بالتعاون مع السلطات المحلية، أو مع قريناتها ممثلة في منظمات غير حكومية أخرى من أجل تنسيق عملياتها والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق مختلف أهدافها المسطرة.

كما تؤكد المنظمات غير الحكومية في عملها في بيئة ما بعد النزاع على الإهتمام بالفرد كوحدة تحليل ومركز اهتمام رئيسي لها، وذلك ناجم عن قناعتها بأن الفرد هو الفاعل والمستهدف من عمليات بناء السلام،

وبذلك تشمل مختلف البرامج التي تعتمد هذه المنظمات على طرق وآليات لتمكين الأفراد وبناء قدراتهم في شتى المجالات من أجل المضي قدماً في عملية بناء السلام. ولا تشمل برامج التمكين النساء فقط بل تتعدى ذلك لتشمل استراتيجيتها الرجال والصبية على حد سواء من خلال محاولة ادماج هؤلاء في المجتمع عبر الحرص على تحصيلهم على التعليم اللائق والمناسب لكل فئة.

أما على المستوى الحقوقي والأمني الفردي تُشدّد المنظمات غير الحكومية في إطار عملها في مجال بناء السلام على احترام وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز أمنه الإنساني وربطه بالتنمية الإنسانية من خلال محاولة تشكيل منظومة من القيم والمعايير الضابطة لهذه الحقوق والحريات المرتبطة بكرامة وإنسانية الفرد بعد أن تعرضت لسنوات من الإذلال والخروقات أثناء النزاع.

وبالإضافة إلى ذلك فإن عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام يستدعي استحوادها على امكانيات وأدوات فعالة حتى تتمكن من القيام بالأعمال المؤكدة لها، حيث أن تسجيل نقص في امكانياتها أو أدواتها من شأنه أن يؤثر سلباً على عملها إما بتدني مستوى هذا الأخير أو توقف عطاء المنظمة عند حد ما وبالتالي تقليص مشاريعها القائمة وصرف النظر عن مشاريع أخرى.

أو قد يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك ويزداد سوءاً وهو حينما تعرض جهات مانحة خدماتها وهو ما يُرافقه في الغالب سياسات مشروطية والتي تُؤثر على نزاهة وشرعية المنظمة وهو ما يقودنا إلى النتيجة المولوية.

ولكن بخصوص تعاون المنظمات غير الحكومية مع الجهات الرسمية أو الجيش أو مع بعض الجهات المانحة، يُفرضي تعاونها إلى دخولها في دوامة العنف والإعتداءات حيث يُصبح يُنظر لها كعميل أو كحليف لجهة ما تعمل كغطاء لتنفيذ أهداف خفية تعود جذورها إلى جماعات مصالح، أو نخب سياسية حاكمة. وبذلك تتعرض هذه المنظمات إلى جملة من الاعتداءات التي تمس بموظفيها وهيكلها، وبالرغم من هذه التجاوزات الخطيرة في حقها ونتيجة لمرونة وخبرة هذه الفواعل في الميدان تقوم بتخفيف حدة العنف من خلال تحويل الإهتمام نحو قضايا أكثر أهمية وهي قضايا التنمية وإعادة الاعمار لتُحاول بذلك تحسين صورتها وتركيز الإهتمام على نشاطاتها.

أما على مستوى التمويل فيُشكل هذا الأخير إحدى أكبر العقبات التي تحد من عمل المنظمات غير الحكومية بوصفه العصب الذي تقوم عليه فضعف مصادر تمويلها أو تراجعها من شأنه التأثير على التنظيم الداخلي للمنظمة وعملها الميداني، كما أن عدم مراعاة المنظمة لخصوصيات المجتمعات العاملة بها قد يؤدي إلى

زعزعة العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع، حيث أن خصوصية أي مجتمع تدخل في تكوين هويته وانتماءاته والمساس بها قد يؤدي إلى انتفاضة جماعة ما مما يؤدي إلى عواقب وخيمة قد تصل إلى حد الإلتكاس نحو النزاع مجدداً.

كما تُمثل الشرعية كذلك الأساس الذي تقوم عليه أي منظمة والقاعدة التي تنطلق منها مختلف نشاطاتها، وتعرض هذه الأخيرة إلى التشويه أو التدنيس من شأنه التأثير على عمل وفعالية المنظمة.

وبذلك إن عمل المنظمات في مجال بناء السلام هو عمل فاعل وحيوي تُترجمه مختلف العمليات التي تُشارك فيها هذه المنظمات وتُجسده مختلف التجارب الناجحة التي حققتها في الكثير من الدول الخارجة من النزاع، إلا أن وبالرغم من ذلك يبقى دورها نسبياً إلى حد كبير لما يحويه من بعض التجاوزات وتعرضه للعديد من التحديات.

قائمة المراجع

أولاً: كتب وفصول في كتب

1- باللغة العربية:

- 1- بيليس، جون، وستيف سميث. عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. ط. 1. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 2- حمدان، هشام. نظام حفظ الأمن والسلم الدوليين خلال الحرب الباردة -دراسة في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة-. لبنان: ناس للطباعة والنشر، 2000.
- 3- الداودي، رياض. تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، معاهدة فرساي. ط. 5. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1998.
- 4- زياي، صالح وبن سعيد، مراد. الحكومة البيئية العالمية -قضايا واشكالات-. باتنة: دار قانة، 2010.
- 5- طيبي، أحمد. الحاكمية الرشيدة. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004.
- 6- غضبان، مبروك. المدخل إلى العلاقات الدولية. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- 7- الفار، عبد الواحد محمد. قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1991.
- 8- قنديل، أماني. الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
- 9- كانت، إيمانويل. مشروع السلام الدائم. ترجمة عثمان أمين. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1967.
- 10- الكايد، زهير عبد الكريم. الحكمانية، قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 11- مجذوب، محمد سعيد. "الحريات العامة وحقوق الإنسان". في لبنان في الثقافة العربية وتحديات المستقبل. بيروت: ندوة العمل الوطني في قصر الأونسكو، 1991.
- 12- محمد أمين، خديجة عرفة. الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي. ط. 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
- 13- الوكيل، محمد إبراهيم خيرى. دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

14- الوليد، بشار يزيد. الإدارة الحديثة للموارد البشرية. ط.1. عمان: دار الراجية للنشر والتوزيع، 2008.

2- باللغة الفرنسية:

- 1- Dambendzet, Jeanne et Autres. **La Place Et Le Rôle Des Femmes Dans La Société Congolaise 1960-2010 Bilan Et Prospectives**. Paris : L'Harmattan, 2011.
- 2- Ferguson, Adam. **Essai Sur L'histoire De La Société Civile**. Paris : PUF/lèvithan, 1992.
- 3- Marret, Jean Luck. **La Fabrication De La Paix, Nouveaux Conflits, Nouveaux Acteurs, Nouvelles Méthodes**. Paris : Editions Ellipses, 2001.
- 4- Ryfman, Philippe. **La Question Humanitaire, Histoire, Problématique, Acteurs et Enjeux De L'Aide Humanitaire Internationale**. Paris : Editions Ellipses, 1999.
- 5- Ryfman, Philippe. **Les ONG**. Paris: La Découverte, 2004.

3- باللغة الانجليزية:

- 1- Aall, Pamela and others. **What do NGO bring to Peace Making**. Washington DC. United States Institute of Peace Press. 2001.
- 2- Belloni, Roberto. "Shades Of Orange And Green Civil Society on The Peace Process In Northern Ireland", in **Social Capital And Peace Building Creating And Resolving Conflict With Trust And Social Networks**. The author: Michaelene Cox. London: Routledge, 2009.
- 3- Burton, John. **Conflict: Resolution and Prevention**. London: Macmillan Press Ltd, 1990.
- 4- Carey, Henry F. and Oliver P. Richmond. **Mitigating Conflict The Role Of NGOs**. England: Frank Cass Publishers, 2003.
- 5- Christie, Ryerson. **Peace Building and NGO's: State-Civil Society Interactions**. 1st publication. New York: Routledge, 2013.
- 6- Ebrahim, Annour. **NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning**. New York: Combridge University Press, 2003.
- 7- Edwards, Michael. "Legitimacy and Values In NGOs and International Organisations: Some Sceptical Thoughts". In

International Perspectives On Voluntary Action: Reshaping The Third Sector. The Author: D. Lewis. London: Earth Scan, 1999.

8- Forsythe, David P. **Human Rights in International Relations.** New York: Cambridge University, 2006.

9- Fukuyama, Francis. **State Building Governance and World Order in the Twenty-First Century.** New York: Cornell University Press, 2005.

10- Galtung, Johan. **Peace By Peaceful Means.** Oslo: International Peace Research Institute, 1996.

11- Kuper, Andrew. **Democracy Beyond Borders Justice and Representation in Global Institutions.** Oxford: Oxford University Press, 2006.

12- Miall, Hugh & authors. **Contemporary Conflict Resolution.** Cambridge: Polity Press, 1999.

13- Peck, Connie. **Sustainable Peace : The Role of The UN and Regional Organizations in Preventing Conflict.** New York: Rowman & Littlefield Publishers, 1998.

14- Ramashray, Roy. **Social Conflicts and Needs Theories: Some Observations, Conflict, Human Need Theory.** New York: St Martins Press, 1990.

15- Rehn, Elisabeth and Ellen Johnson Sirleaf. **Women, War And Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building.** New York: Remlitho Inc, 2002.

16- Roberts, David. **Liberal Peacebuilding and Global Governance Beyond The Metropolis.** New York: Routledge, 2011.

17- Steffek, Jens and Kristina Hahn. **Evaluating Transnational NGOs: Legitimacy, Accountability, Representation.** United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2010.

18- Stephenson, Max and Laura Zanotti. **Peacebuilding through Community- Based NGOs Paradox And Possibilities.** USA: Virginia Kumarian Press, 2012.

19- Vedder, Anton. "Questioning The Legitimacy Of Non-Governmental Organizations". In, **NGO Involvement In International**

Governance and Policy: Sources Of Legitimacy. The Authors; Anton Vedder, Vivien Collingwood (eds). Boston: Martinus Nijhoff, 2007.

20- Yaziji, Michael and Jonathan Doh. **NGOs and Corporations: Conflict and Collaboration.** New York: Cambridge University Press, 2009.

ثانيا: المجلات والدوريات

1-باللغة العربية:

1- أبوحلاوة، عبد الكريم. "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني". عالم الفكر، مارس 1999.

2- ثابت، وائل محمد. "مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة-فلسطين". سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010.

3- يوسف، خولة محي الدين. "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام". جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012.

ب-باللغة الفرنسية:

1- James, Ambrose and Frances Fortune. "Des Elections Crédibles En Sierra Leone". **Les Etats Fragiles.** N. 32, Décembre 2007.

ت - باللغة الانجليزية:

1- Acharya, Amitav. "Guns and Butter: Why Do Human Security and Traditional Security Co-exist in Asia". **Global Economic Review.** Vol. 32. No. 3. 2003.

2- Bajpai, Kanti. "An Expression Of Threats Versus Capabilities Across Time And Space". **Security Dialogue.** Vol.35. No. 3. 2004.

3- Barry, Bruce and Robert Robinson. "Ethics in Conflict Resolution: The Ties that Bind". **International Negotiation.** Vol.7, 2002.

4- Bowen, D.E and Lowler E. "Empowering Service Employees". **Sloan Management Review.** Summer 1995.

5- Doyle, Michael W. - Hunjoon- Madelene O'Donnell and Lara Sitea, "Peacebuilding: What is in a Name?", **Global Governance.** Vol.13. NO.1. 2007.

- 6- Galtung, Johan. "Violence, Peace and Peace Research". **Journal Of Peace Research**. Vol. 6, No. 3, 1996.
- 7- Ginkel, Hans Van and Edward Newman. "In Question Of Human Security". **Japan Review Of International Affairs**. Vol. 14. No. 1. 2000.
- 8- Owen, Taylor. "Human Security –Conflict, Critique and Consensus Colloquium Remarks and a Proposal For a Threshold- Based Definition". **Security Dialogue**. 2004.
- 9- Richmond, Oliver P. "NGOs, Peace and Human Security". **International Peace Keeping**. Vol. 10. No. 1. 2003.
- 10- Wilson, Richard. J. "Training for Justice: The Global Reach Of Clinical Legal Education", Penn State **International Law Review**. Vol. 22. No. 421. 2004.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

1-باللغة العربية:

- 1- ادري، صفية. "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. تخصص الإدارة الدولية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة. 2011.
- 2- بن يزة، يوسف. "التمكين السياسي للمرأة و أثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي: دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. تخصص التنظيمات السياسية و الإدارية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة.
- 3- الجميلي، مطر بن محسن. "الأنماط القيادية وعلاقتها بمستويات التمكين من وجهة نظر موظفي مجلس الشورى". مذكرة ماجستير في العلوم الادارية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2008.
- 4- زقاغ، عادل. "ادارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة. 2003.
- 5- عياد، مليكة. "دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية". رسالة دكتوراه في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. 2003.
- 6- مرايسي، أسماء. "إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة: منظمة العفو الدولية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. تخصص الإدارة الدولية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة. 2011.

2-باللغة الفرنسية:

- 1- Filatova, Diana. **“Le Rôle Des ONG Dans La Réforme Du Secteur Judiciaire Au Kirghizstan : Le Cas Du Partenariat Entre Le Secours Catholique Et Les Citoyens Contre La Corruption”**. Mémoire Master Deux Professionnel. Université Paris 1. Panthéon. Sorbonne. 2011.
- 2- Ndiaye, Mamadou. **“E. Gouvernance Et Démocratie En Afrique : Le Sénégal Dans La Mondialisation Des Pratiques”**. Thèse Pour Le Doctorat En Sciences De L’Information Et De La Communication. Université Michel De Montaigne. Bordeaux 3. 2006.

3- باللغة الانجليزية:

- 1-Florea, Simona. **“The Role of NGOs in Post Conflict Reconstruction: A Partnership with The United Nations”**. Master’s Thesis. Webster University. Geneva. 2005.

رابعاً: وصلات الانترنت

1-باللغة العربية:

- 1- بوبوفيتش، نيكولا. "النوع الاجتماعي وأثره في تقييم اصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله". مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. 2008.

<www.dcaf.ch/.../Gender%20Tool%2011%20Ar.pdf>

- 2- ستيرلاند، بيل. "بناء قدرات المجتمع المدني في مجتمعات ما بعد النزاع: تجربة البوسنة والهرسك وكوسوفو". ورقة براكسيس رقم 9.

< <http://www.intrac.org/data/files/resources/404/Praxis-Paper-9-Arabic.pdf> >

- 3- الصمادي، زياد. "حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني". برنامج دراسات السلام الدولي. جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة 2009-2010.

<<http://tfpb.org/pic/arabic-hal-niza3at.pdf>>

- 4- عثمان، مصطفى. "فهم واستخدام المعايير الدنيا التي وضعتها الشبكة المشتركة INEE للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمنة وإعادة البناء المبكر". الدليل التدريبي. جانفي 2007.

<http://www.ineesite.org/uploads/files/resources/doc_1_46_INEE_Minimum_Standards_Training_Workbook_Arabic.pdf>

5- عنان، كوفي. "مواجهة تحديات عالم متغير". التقرير السنوي عن أعمال المنظمة. 2006.

<http://www.un.org/arabic/documents/sgreport06/SG_Report_06.pdf>

6- فيشر، مارتينا. "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات". ترجمة يوسف حجازي. مركز بحوث برغوف للإدارة البناء للنزاعات. النسخة الأولى. أكتوبر 2006.

<http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf>

7- كواست، شيلي "النوع الاجتماعي وأثره في اصلاح قطاع العدالة". مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. 2008.

<www.dcaf.ch/.../Gender%20Tool%204%20Ar.pdf>

8- لانغولتر، هارفي جيه. "نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام". معهد تدريب عمليات السلام. 2009.

<http://cdn.peaceopstrining.org/course_promos/ddr/ddr_arabic.pdf>

9- اللقيس، رامي ع. "رسم صورة عامة عن انتاج المعرفة حول بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". بيروت. أكاديمية بناء السلام. 2011.

<<http://www.peacebuildingacademy.org/ar/content/103.pdf>>

10- معمر، ابراهيم حسين. دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان". جامعة القاهرة. 2010.

<<http://www.aohr.net/wp-content/uploads.pdf>>

11- موسى، غادة علي. "اعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي: "الأمن الإنساني في الدول العربية". عمان، الأردن، 14-15 مارس 2005.

12- نظير، مروة. "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: التطور المفاهيمي والعملياتي". الحوار المتمدن. 3168. 28 أكتوبر 2010. تم تصفح الموقع يوم 2013/12/12:

<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233359>>

13- النعيمات، خليل. "تمكين المرأة Improving Lives in The Middle East". تم تصفح الموقع يوم: 2013/11/02.

<<http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Anera6-123-127.pdf>>

- 14- "الأزمات في ظل نظام عالمي جديد: تحدي المشروع الإنساني OXFAM". 2001.
<<http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp158-crises-in-a-new-world-order-humanitarianism-070212-summ-ar.pdf>>
- 15- "الخبراء يدعون إلى الرقابة السليمة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة لحساب الأمم المتحدة". المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 03 سبتمبر 2013. تم تصفح الموقع يوم 2014/01/26:
<<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/ExpertscallforproperoversightofprivatemilitaryandsecurityfirmsWG.aspx>>
- 16- "الرقابة الانتخابية ونزاهة الحكم". جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان. تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/15.
<<http://www.ahrla.org/general/rep-election/election-watch.htm>>
- 17- "لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية، مبادئ "فراي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق". المركز الدولي للعدالة الانتقالية. 2004.
<<https://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-TRC-Guidelines-2004-Arabic.pdf>>
- 18- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. التقرير الثاني بشأن الحوكمة في أفريقيا. 2009. في الموقع:
<www.uno.org>

2-باللغة الفرنسية:

- 1-Binda, P. Ngoma et autres. **“République Démocratique Du Congo, Démocratie Et Participation à La Vie Politique : Une Evaluation Des Premiers Pas Dans La IIIème République”**. Une Etude D’Afrimap Et De L’Open Society Initiative For Southern Africa. 2001.
<<http://www.afrimap.org/english/images/report/Afrimap%20RDC%20low-res-Final.pdf>>
- 2-Blais, Jonathan. **“Consolidation de La Paix et Approche globale : Vers Une Intégration Des ONG?”**.
<www.peacebuild.ca/Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf>
- 3-Joumard, Robert. **“Le Concept De Gouvernance”**. Institut National De Recherche Sur Les Transports Et Leur Sécurité, Rapport N° LTE 0910. Novembre 2009.

< http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/48/92/37/PDF/rapport_gouvernance_RJ_LTE0910.pdf
4-Mandiang, Lamine. **“Réflexions Autour Du Concept De Gouvernance”**. PROJET “Consolider Et Elargir La Communication Citoyenne Pour Une Gouvernance Démocratique Au Sénégal”. *Formation Des Journalistes à L’Animation De Débats Radiophoniques Et Télévisés*. Dakar. CESTI : 06-09 mai 2008.

<http://www.information-citoyenne.org/IMG/pdf/reflexions_autour_du_concept_de_gouvernance.pdf>

5-Tournier, Charles. **“Le Concept De Gouvernance En Sciences Politiques”**.

<<http://www.scielo.org.co/pdf/papel/v12n1/v12n1a04.pdf>>

6-Van Wymeersch, Marc et Ivan Godfroid. **“La Consolidation De La Paix Au Burundi”**. Le Journal De La Coopération BELGE. 2008.

<http://diplomatie.belgium.be/fr/binaries/consolidation_paix_burundi_tcm313-108978.pdf>

7-**“Election et Prévention des Conflits”**. Guide D’Analyse De Planification Et De Programmation UNDP.

<<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/1938-electionguide-low.pdf>>

8-**“Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L’Ouest”**. Gorée Institute. Sénégal. 2010.

<<http://aceproject.org/ero-en/misc/election-paix-et-secutie-en-afrique-de-louest>>

9-**Note d’orientation pour l’élaboration des examens nationaux**, Mise en œuvre de la Déclaration et du Programme d’action de Beijing (1995) et des textes issus de la vingt-troisième session extraordinaire de l’Assemblée générale (2000).

<<http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Beijing-plus-20/beijingguidancenote-fr.pdf>>

10-**“Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social”**. E/C.16/2014. 24 Janvier 2014.

<<http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf>

3- باللغة الانجليزية:

1-Bowd, Richard and Annie Barbara Kwanha. **“Understanding Africa’s Contemporary Conflicts: Origins, Challenges and Peacebuilding”**. Institute For Security Studies. 2010.

<www.issafrica.org/uploads/Mono173.pdf>

2-Crowther, Sarah. **“The Role Of NGO’s, Local And International In Post- War Peacebuilding”**. CCTS Committee For Conflict Transformation Support. New Letter. Number 15. Winter 2001.

<<http://www.c-r.org/sites/c-r.org/files/newsletter15.pdf>>

3-Fischer, Martina. **“Civil Society in Conflict Transformation: Strengths and Limitations”**. The Berghof Handbook II. Barbara Budrich Publishers. 2011.

<http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/fischer_cso_handbookII.pdf>

4-Ghali, Boutros Boutros. **“An Agenda for Peace, Preventive Diplomacy, Peace Making and Peace Keeping Document”**. A/47/277-S/24 1111. New York. Department of Public Information. United Nations. 1992. accessed: 22/11/2013.

<<http://www.un.org.Docs/56/agpeace.html>>

5-Green Berg, Melanie and others. **“Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field”**. USA Institute of Peace. 2012.

<http://www.allianceforpeacebuilding.org/site/wp-content/uploads/2013/08/AfP-Mapping-Report_online_FINAL.pdf>

6-Jepchumbakidombo, Harriet. **“The Role Of Civil Society In Peacebuilding : Lessons From The TEGLA Lorupe Peace Foundation”**. Essay Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Post Graduate Certificate in Conflict Resolution Skills of Coventry University. Centre for Peace and Reconciliation Studies 2013.

<[https://profiles.uonbi.ac.ke/hkidombo/files/role_of_civil_society_in_peace_building - tlpf essay 7.1.2013.pdf](https://profiles.uonbi.ac.ke/hkidombo/files/role_of_civil_society_in_peace_building_-_tlpf_essay_7.1.2013.pdf)>

7-Ledrerand, Markus, Philip Muller. “**Challenging Global Governance: Critical Perspective**”. Workshop at Harvard Law School, Harvard, CPOGC. 2003.

<http://csrc.nist.gov/organizations/fissea/2014-conference/fissea_2014_conference_program_march_12_2014.pdf>

8-Mancino, Kimberly and Others. “**Developmental Relief: NGO Efforts To Promote Sustainable Peace and Development In Complex Humanitarian Emergencies**”. June 2001.

<http://www.ngovoice.org/documents/InterAction_US_report.pdf >

9-Michael, Sarah. “**The Role Of NGO In Human Security**”, Working Paper No. 12. Hauser Center For Non Profit Organizations. Harvard University. 2002.

<<file:///C:/Users/pc/Downloads/SSRN-id351240.pdf>>

10-Mesa Peinado, Manuela. “**The Role Of NGOs And The Civil Society In Peace And Reconciliation Processes**”.

<<http://www.ceipaz.org/images/contenido/Role%20of%20NGOs%20and%20civil%20society%20in%20peacebuilding.pdf>>

11-Nwaiwu, Bernard C. “**Critical Management Challenges Facing NGOs- Examing The Impact Of Legitimacy and Human Ressource Issues On NGO Effectiveness**”. Working Paper 1.4. CEDE Trust Fund. 2013.

<<http://www.cedetf.org/uploads/publications/Legitimacy.pdf> >

12-Owen, Mark, Anna King. “**Religious Peacebuilding and Development In Nepal**”. Report and Recommendations For The Nepal Ministry Of Peace and Reconciliation. 2013.

<<http://www.winchester.ac.uk/academicdepartments/theology/Research/Documents/Religion%20and%20Peacebuilding%20in%20Nepal%20Report.pdf> >

13-Petrie Charles, Ashley South. “**Mapping Of Myanmar Peacebuilding Civil Society**”. Civil Society Dialogue Network. 2013.

<http://www.ashleysouth.co.uk/files/EPLO_CSDN_Myanmar_MappingMyanmarPeacebuildingCivilSociety_CPetrieASouth.pdf>

14-Richmond, Oliver P. “**NGO’s and Emerging of Peace Making: Post Westphalian Approach**”, Annual Convention of International Study Association. Los Angeles. see: Columbia International Affairs Online. <<https://www.ciaonet.org/>>

15-Sterland Bill, John Beauclerk. “**Faith Communities As Potential Agents For Peacebuilding In The Balkans**” An Analysis Of Faith- Based Interventions Towards Conflict Transformation and Lasting Reconciliation In Post Conflict Countries Of Former Yugoslavia. 2008.

<<http://www.kirkensnodhjelp.no/Documents/Kirkens%20N%C3%B8dhjelp/Publikasjoner/Temahefter/Faith%20Communities%20Balkans.pdf>>

16-Walton, Oliver. “**Why Legitimacy Matters To NGO Peacebuilding**”. IDD Policy Breif, No. 05/12. August 2012.

<<http://www.birmingham.ac.uk/Documents/college-social-sciences/government-society/idd/policy-brief/05-2012-oliver-walton.pdf>>

17-“**Building Peaceful States and Societies, ADFID Practice Paper**”. Department For International Development. UK.

<<http://www.gsdr.org/docs/open/CON75.pdf>>

18-“**Kvinna Till Kvinna, DR congo**”, accessed 12/01/2013:

< <http://old.kvinnatillkvinna.se/en/dr-congo>>

19-OECD DAC. “**Security System Reform and Governance**”. DAC Guidelines and Reference Series. OECD. Paris. 2005.

< <http://www.oecd.org/dataoecd/8/39/31785288.pdf> >

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة

28	الشكل 01: العلاقة بين الدولة والمجتمع.....
32	الشكل 02: ديناميكية النزاع من التصعيد نحو التهدئة.....
33	الشكل 03: تصور عام لعملية ارساء السلام.....
43	الشكل 04: فكرة السلام والعنف عند غالتونغ.....
48	الجدول 01: تدخل المنظمات غير الحكومية في مرحلة بناء السلام.....
72	الجدول 02: أهم النتائج المرجوة من تطبيق التمكين.....
76	الجدول 03: المراحل الرئيسية لبناء القدرات في بيئة ما بعد النزاع.....
80	الشكل 05: أهداف عملية بناء السلام.....
89	الشكل 06: مساهمات الدول المانحة في اعادة اعمار العراق.....
90	الشكل 07: مساهمات المانحين حسب القطاعات.....
91	الجدول 04: تمويل برامج بناء السلام في بوروندي.....
121	الجدول 05: توزيع أعضاء الحكومة في DRC حسب الفترة والجنس.....

فهرس المحتويات

الصفحة	خطة البحث
	مقدمة
18.....	الفصل الأول: مقارنة مفاهيمية - نظرية للحوكمة وبناء السلام
19.....	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لحوكمة عمليات بناء السلام
19.....	المطلب الأول: الأسانيد التصورية لحوكمة عمليات بناء السلام
19.....	الفرع الأول: مفهوم الحوكمة
23.....	الفرع الثاني: مفهوم بناء السلام
34.....	المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة عمليات بناء السلام
34.....	أولاً: الدولة (الحكومة) كفاعل رسمي في حوكمة عمليات بناء السلام
36.....	ثانياً: القطاع الخاص كفاعل غير رسمي في حوكمة عمليات بناء السلام
37.....	ثالثاً: المجتمع المدني كفاعل غير رسمي في حوكمة عمليات بناء السلام
39.....	المبحث الثاني: المقاربة النظرية لحوكمة عمليات بناء السلام
40.....	المطلب الأول: اسهام نظريات العلاقات الدولية في موضوع بناء السلام
40.....	الفرع الأول: نظريات السلام
44.....	الفرع الثاني: نظرية الاحتياجات الأساسية
45.....	المطلب الثاني: تطور المقاربات العملية لمرحلة ما بعد النزاع
45.....	1- المقاربة المعيارية
46.....	2- المقاربة التحليلية
47.....	المبحث الثالث: تدخل المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام
48.....	المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

50.....	الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية.
51.....	الفرع الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية.
53.....	المطلب الثاني: تبيولوجيا المنظمات غير الحكومية.
53.....	الفرع الأول: التصنيف العام
54.....	الفرع الثاني: التصنيفات الخاصة.

58..... الفصل الثاني: أبعاد تدخل المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام.

58.... المبحث الأول: المستويات التصورية لإسهام المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام.

59....	المطلب الأول: تعزيز الأمن الانساني بين مقتضيات إقرار النظام العام ومتطلبات حماية حقوق الانسان.
59.....	الفرع الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الإنساني وحقوق الإنسان.
64.....	الفرع الثاني: المنظمات غير الحكومية و ثنائية (الأمن الإنساني/ حقوق الإنسان).
68.....	المطلب الثاني: التمكين وبناء القدرات لإرساء بناء مؤسسي متماثل.
68.....	الفرع الأول: دور التمكين في النهوض بمؤسسات الدولة.
75.....	الفرع الثاني: بناء القدرات كشرط أساسي لبناء مؤسسي متين.

83..... المبحث الثاني: أدوات المنظمات غير الحكومية المستخدمة في عمليات بناء السلام.

83.....	المطلب الأول: تمويل العمليات متعددة الأبعاد.
84.....	الفرع الأول: مصادر التمويل وأهميتها للمنظمات غير الحكومية.
86.....	الفرع الثاني: عمليات بناء السلام الممولة من قبل المنظمات غير الحكومية.
92.....	المطلب الثاني: الإشراف على تدريب وتأهيل المكونات المجتمعية المحلية.
92.....	الفرع الأول: تأهيل وتدريب القطاع الأمني.
95.....	الفرع الثاني: تأهيل وتدريب قطاع العدالة.
97.....	المطلب الثالث: ممارسة الرقابة على عمليات تطبيع الحياة السياسية.
98.....	الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الانتخابات.
100.....	الفرع الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية في المراقبة المستقلة للانتخابات.

الفصل الثالث: حدود مساهمة المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام.....105

المبحث الأول: نماذج عن جهود المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام.....105

المطلب الأول: مستوى البناء المؤسسي السياسي.....106

الفرع الأول: التحسيس بأهمية العملية الانتخابية.....106

الفرع الثاني: مراقبة العملية الانتخابية.....108

المطلب الثاني: المستوى الأمني.....111

الفرع الأول: مساهمة NGOs في عمليات المصالحة الوطنية.....111

الفرع الثاني: عمليات تعزيز المرحلة الانتقالية.....114

المطلب الثالث: المستوى الحقوقي-الاجتماعي.....115

الفرع الأول: مساهمة NGOs في حماية حقوق وحرقات الأفراد.....115

الفرع الثاني: مساهمة NGOs في تمكين وبناء قدرات الأفراد.....119

المبحث الثاني: معوقات تفعيل عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام.....123

المطلب الأول: التمويل والموارد البشرية.....123

الفرع الأول: أهمية التمويل والموارد البشرية في عمل NGOs.....123

الفرع الثاني: انعكاسات التمويل على شفافية ومصداقية NGOs.....125

المطلب الثاني: الخصوصية المجتمعية.....127

الفرع الأول: الدين والعادات والتقاليد كمكونات للهوية المجتمعية.....127

الفرع الثاني: تجارب عن عرقلة الدين لنشاط NGOs.....128

المطلب الثالث: الشرعية التنظيمية.....130

الفرع الأول: العلاقة بين الشرعية والمنظمات غير الحكومية.....130

الفرع الثاني: أسباب تدني شرعية NGOs.....132

الخاتمة.....136

قائمة المراجع.....140

153.....	فهرس الجداول والأشكال
155.....	فهرس المحتويات